

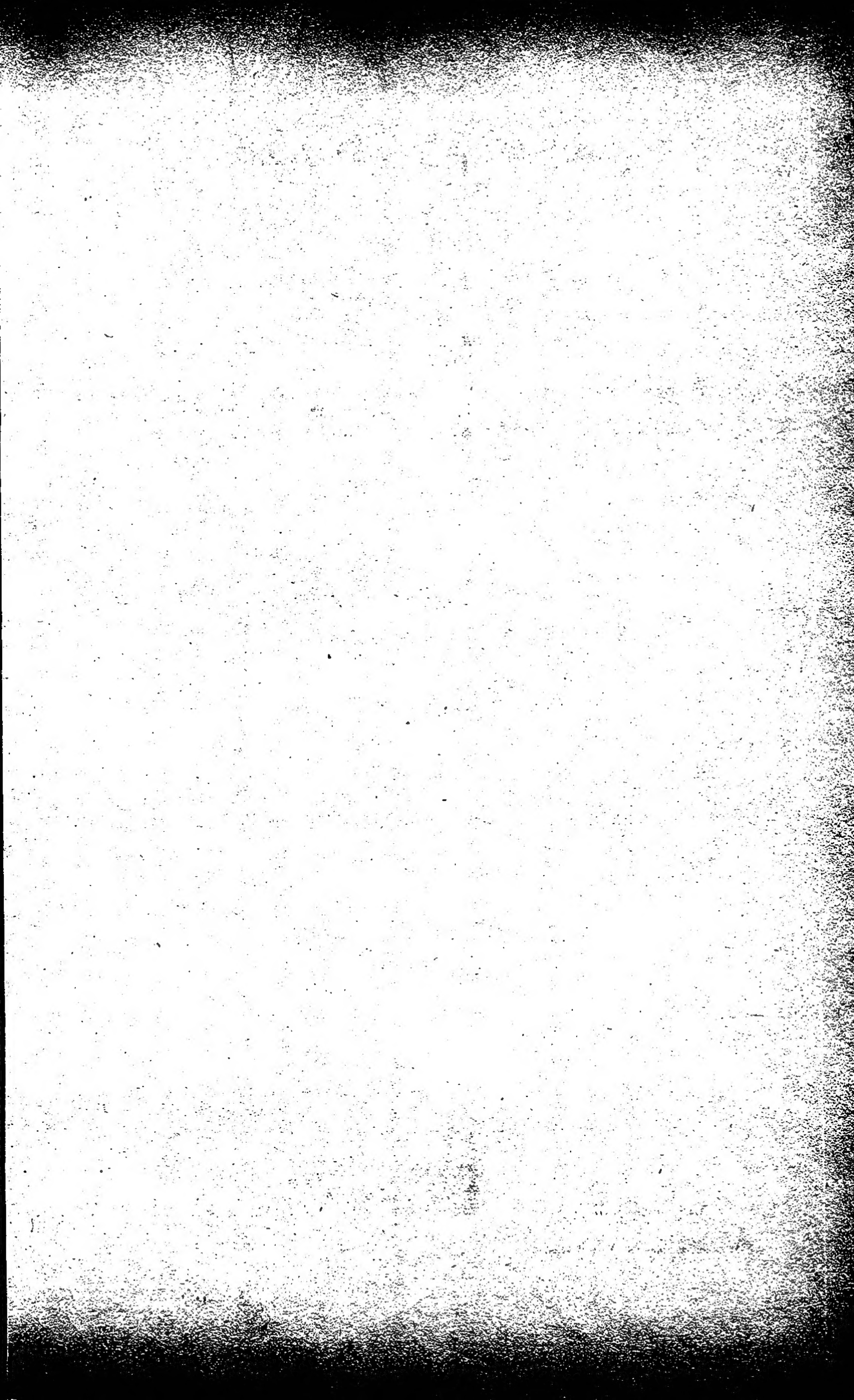
ذكريات أيام السياسة

الجزء الثاني
من كتاب لم يُكتب
جزءُه الأول بعد



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

ذكريات
أيام السياسة



عبد السلام العجيلي

ذكريات أيام السياسة

الجزء الثاني من كتاب
لم يُكتب جزؤه الأول بعد



MEMORIES OF MY POLITICAL DAYS

VOLUME II

By:

ABEDL-SALAM AL-UJAYLI

First Published in October 2000

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 9953 21 002 0

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

المحتويات

الفصل السابع:

تعريف

هذا هو الجزء الثاني من كتاب لم يكتب جزؤه الأول بعد. ما أقوله قد يبدو، لأول وهلة، مستغرباً للقارىء، إلاّ أن أمره سيتضح له في قراءته للسطور التالية في هذا التعريف.

لقد دأب كثير من أصحابي ومعارفي وقرائي، وهم يرون غزارة ما أرويه في كتاباتي وأحاديثي من حكايات وقائع عشتها أو عايشتها، دأبوا على مطالبتي بكتابة سيرتي الذاتية أو بتسجيل مذكراتي عما مرَّ بي في حياة طويلة كتبت لي، وعن أحداث كثيرة كنت فيها مشاركاً أو شاهداً أو، على الأقل، مشاهداً. كنت أرد على مطالبيّ بهذا بأني لست من الذين يملكون عقلية توثيقية. قلّ أن سجلت ما يسمى باليوميات، ولا حتى تاريخ حدوث الوقائع المهمة التي أكون فيها مشاركاً أو مشاهداً. كل ما أملكه هي ذكريات اختزنها وعيي ولا أضمن سلامتها من أثر مرور الزمن عليها. نعم، إنها مجرد ذكريات. ومع ذلك فإني لا أستهين بها. لقد كانت لي منبعاً ثراً، طالما استقيت منه في ما أبدعت من أعمال أدبية وما ألقيت من محاضرات وما خضته من جدل ونقاش. وهي تحتضن كل ما مرّ بي أو مررت به من أحداث وقضايا. العاطفية من هذه الذكريات، أو كثير منها، استعنت بها في كتابة قصصي ورواياتي. وذكريات السياحة ملأت بها ثلاثة كتب غير ما ضمنته منها في مقالات نشرتها أو أحاديث ألقيتها من

على المنابر. وفعلت الأمر نفسه مع ما تركته في خاطري وقائع ممارستي لمهنة الطب من حكايات. وأستطيع قول هذا أيضاً عن ذكريات فترات متقطعة من مسيرة حياتي مارست فيها السياسة بصنوفها المتعددة وفي ميادينها المختلفة.

من هذه الذكريات الأخيرة، أعني الذكريات السياسية، لا يزال في خاطري مخزون كبير. وهي في الواقع الذكريات التي يطالبني في التحدث عنها من يطالبونني في الدرجة الأولى. وجدتني في الأيام الأخيرة أقتنع بهذه المطالبة التي ذكرتها وأفكر بكتابة ما تبقى في وعيي من أحداث السياسة وقصصها الواقعية كما عايشتها بنفسي. حتى إذا لم أنشر ما أسجله منها في كتاب يقرأه عامة القرّاء، فإن تسجيله يحفظ لي شخصياً ذكريات أمور قد تتضاءل في بالي أو تبهت بمرور الأيام. وهكذا تألف الكتاب الذي قد يتاح له، إذا نشر، أن يحمل القارىء جزأه الثاني هذا قبل جزئه الأول.

ولماذا الجزء الثاني قبل الأول؟

أجيب عن هذا السؤال بقولي إن زمن عملي في الميدان السياسي، إذا تجاوزت خطواتي الأولى فيه أيام الدراستين الثانوية والجامعية، ينحصر في فترتين رئيسيتين. أولى الفترتين هي الفترة النيابية التي مثلت فيها بلدتي الرقة في مجلس النواب السوري في الأعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩، وثانيتهما هي الفترة التي توليت خلالها بعض المناصب الوزارية في عام ١٩٦٢. والمفروض أن أبدأ بتسجيل ذكرياتي عن أولى الفترتين فأجعل منها الجزء الأول من هذا الكتاب. ولكن هذا لم يحدث. رأيتني، مدفوعاً بتوارد الذكريات على خاطري، أبادر إلى تسجيل وقائع الفترة الثانية قبل الأولى. وحتى في تسجيلي وقائع الفترة الوزارية، وجدتني لا أتبع الترتيب الزمني، إذ بدأت بكتابة الذكريات من منتصف تلك الفترة لا من أولها. وهذا ما يكتشفه القارىء مما هو مثبت في نهاية كل فصل من فصول هذا الجزء من الكتاب.

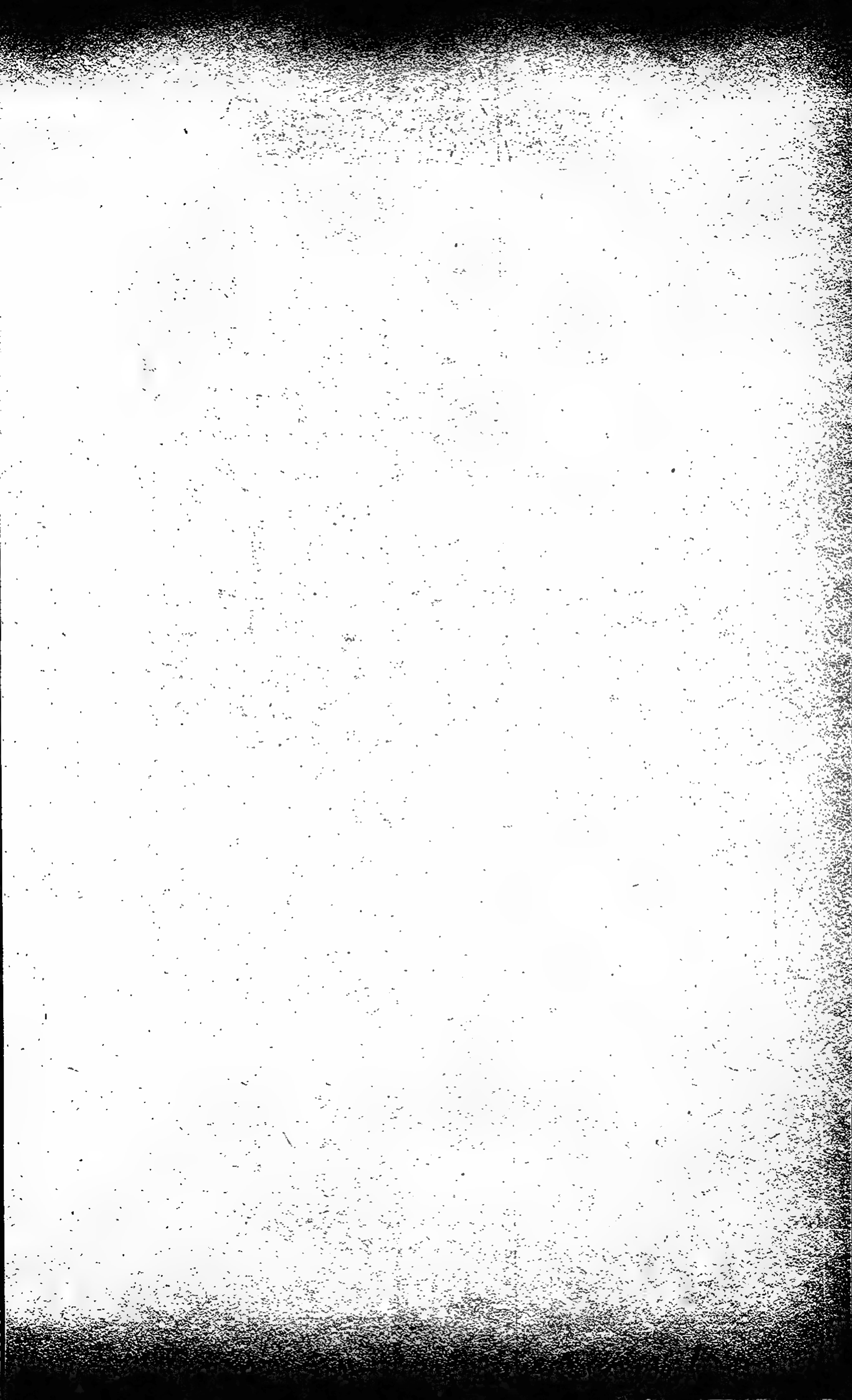
إذن فهذا هو الجزء الثاني، كتبته قبل الجزء الأول وأظنه، إذا أتيح له أن

ينشر، سينشر كذلك قبل الجزء الأول. إن ذكرياتي عن الفترة النيابية من فترتيْ عملي السياسي أصبحت مبعدة في الزمن، لا أجد في نفسي الآن، لاستعادتها وللانكباب على تسجيلها، الحماسة التي وجدتها في تسجيلي ذكريات فترة العمل الوزاري، القريبة مني نسبياً. قد تعاودني هذه الحماسة في يوم ما، فأعود لكتابة الجزء الأول وإصداره في المستقبل القريب أو البعيد. إلاّ أنه ما من ضامن من أن لا يحول العجز، إذا لم تحل المنية، عن الاستجابة لتلك الحماسة وكتابة ذلك الجزء.

ولا بد لي في ختام هذا التعريف من الإشارة إلى أني قلت عن ذكرياتي هذه إنها ذكريات أيام السياسة، ولم أقل عنها إنها ذكريات سياسية. عن قصد فعلتُ هذا. لأن ما أتكلم عنه في كتابي لم أرده تسجيلاً لأحداث سياسية بحتة. إنه صورة عن حياتي في فترة عملي السياسي بجوانبها المختلفة، والجانب السياسي أحد هذه الجوانب. ولست أشك في أن كثيراً من قرّائي الحصيفين سيعتبرون هذا الكتاب عملاً أدبياً أكثر من رؤيتهم إياه مرجعاً تاريخياً لأحداث السياسة في زمن معين. إنهم إذا اعتبروه كذلك لا يكونون قد أبعدوا عن الواقع، ولا أبعدوا عن رأيي أنا شخصياً في ما سجلته في هذه الذكريات.

الرقة في ٢٢ أيلول ١٩٩٩

عبد السلام العجيلي



الفصل الأول

دوافع دخولي في وزارة بشير العظمة عام ١٩٦٢(*)

الدكتور أمين رويحة مجاهد قديم ومناضل عنيد، اتصف بالقسوة في النظر إلى الأمور وفي مباشرتها، إلى جانب تصلبه ونزاهته وتجرده. وقد قاسى بسبب آرائه السياسية والعمل لها المصاعب والمصائب. اعتقل أثناء الحرب العالمية الثانية في جنوب أفريقيا في أقسى الظروف، كما حكم عليه بالإعدام لتآمره على صديقه ورفيق نضاله أديب الشيشكلي حين كان هذا رئيساً للجمهورية. ولكن أديب الشيشكلي بما عرف عنه من وفاء لأصدقائه، ومن لامبالاته في ما يتعلق بنفسه، عفا عن أمين رويحة، فخرج هذا من السجن ومن سورية وأقام في لبنان، في مزرعة له قريبة من حمانا، حيث توفي منذ سنوات.

وقد جمعتني الأيام والظروف بأمين رويحة فنشأت بيننا صلات مودة وتقدير، وعلاقة كان فيها في بعض الأحيان بمقام الراعي لي بالنظر لأسبقيته في السن والنضال القومي. أول توثق العلاقة بيني

(*) [حرر هذا الفصل من ذكرياتي السياسية في شهر كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٨٧].

وبينه كان أثناء مشاركتي في أحداث العمل لفلسطين قبل اغتصاب اليهود لها، حين انضممت إلى فوج اليرموك الثاني للمجاهدين بقيادة الرئيس [الرائد] أديب الشيشكلي، وهو الفوج الذي كان أول الداخلين إلى الأرض الفلسطينية من قوى جيش الإنقاذ التي كان قائدها العام فوزي القاوقجي.

ظلت العلاقة الطيبة بيني وبين الدكتور أمين رويحة مستمرة على الرغم من تباعد أحدنا عن الآخر. وبعد أن تركت منصب الوزارة في خريف عام ١٩٦٢ راحت تصل إليَّ منه أخبار بأنه غير راضٍ عني، غاضب أو عاتب، لأني خيّبت ظنه فقبلت أن أكون وزيراً في حكومة قامت في عهد الانفصال، ضد الوحدة وضد عبد الناصر بالذات. كنت أبتسم حينما يبلغني ذلك عنه، فهو ليس أول العاتبين أو الغاضبين أو الذين وجدوا في تولّي الوزارة آنذاك ما خيّب ظنهم في الإنسان المثالي، القومي، المتجرد، الذي كنته في أعينهم. وحين كان يجبهني أحد أصدقائي بعتبه ذاك أو غضبه، ويصارحني بسوء تقديره لهذا الفصل من فصول حياتي السياسية، كنت قلّ أن أبدي انزعاجاً، وقلّ أن أناقش الغاضب أو العاتب مبرراً ما ينقمه مني. كنت راضياً عن نفسي، مقتنعاً بسلامة موقفي في تلك الفترة من حياتي مثل اقتناعي بسلامته في أكثر فتراتها الأخرى، إذا لم يكن في كل تلك الفترات. إلاّ أني حين التقيت بأمين رويحة عندما زرته في مزرعته في حمانا ذات مرة، وحين صارحني بما كان يبلغني به عنه الأصدقاء من عتب وغضب وعدم رضى، لم أتأخر عن أن أشرح له خلفيات ما نقم منه عليَّ، وعن أن أخبره بأني حين توليت الوزارة في ذلك العهد الانفصالي لم أتنكر لمبادئي القومية في الوحدة ولا للمعتقدات السياسية التي يشاركني

هو وأشاركه أنا بها. وكان أن اقتنع بما شرحته له، وقال لي إنه فهم موقفي، وإن غضبه وعتبه عليَّ قد زالا.

هذا الذي قابلت به الدكتور أمين رويحة وقدرت به أن أقنعه، على الرغم من تشدده المعروف في آرائه وعناده في التشبث بها، قلّ أن قابلت به آخرين من الناعين عليَّ فصل الوزارة ذاك من فصول حياتي السياسية. كنت دوماً أتلقى انتقادات أولئك الناعين بابتسامة تراوح بين سخرية وإشفاق وتفهم لأسباب ما أراه فيهم من قصر نظر أو سوء اطلاع. وحين كنت أرد على بعض ما يقولونه لي في هذا المجال كنت قليلاً ما أسهب في التعليل والتبرير لقناعتي، كما أسلفت، بأني ما تصرفت إلاّ بما يرضي ضميري.

آخر ما جرى لي في هذا الأمر كان في صيف العام ١٩٨٦، في لقاء لي بطلاب الصفوف العليا من كلية الطب الذين كانوا يؤدون الخدمة الصيفية في ما يسمونه المعسكر الإنتاجي الطبي والصيدلاني، في الرقة. أعدّ هذا اللقاء لي بهم في إحدى الأمسيات، وأجبت فيه على ما طرحوه عليَّ من أسئلة واستفسارات أكثرها كان يدور على حياتي الأدبية. وتقدم أحد الطلاب بسؤال يستفسر فيه عما يستغربه مني من يقدّرون منزلتي الأدبية والاجتماعية وما يطلقون عليه اسم نضالي القومي، حين اشتركت بوزارة تألفت في عهد الانفصال، متعاوناً بذلك مع من طعنوا الوحدة في الظهر وقاوموا العقيدة القومية الوحدوية التي تؤمن بها الأمة العربية.

أجبت ليلتها عن السؤال الذي طرح عليَّ بإيضاح بعض النقاط التي تغيب في العادة عمن لم يتابعوا أحداث سياستنا في المرحلة التي كنت فيها وزيراً، وعلى من يأخذون بالاتهامات المطلقة على غير

أساس أو إدراك سليم. كان من الممكن أن أقول أشياء كثيرة تبين وقائع سياستنا في الماضي والحاضر، ولكني اكتفيت برد مقتضب ومناسب، لأني لم أرد أن أحرج منظمي اللقاء بذكر حقائق لا ترضي رؤساءهم الأعلين، أو تكشف ما حجب عن إدراك هذا الجيل من الشباب الذي عميت عليه الحقيقة وحشيت أذهان أبنائه بمعلومات موجهة اتجاهاً معيناً وخطط لها بدقة. إلاّ أنني، في هذه الصفحات أريد أن أسجل بعض ما أحجمت عن قوله في ذلك اللقاء وأمثاله، وما عزفت دوماً عن التفصيل فيه، استهانة ولامبالاة مني بالآراء المضللة وبالأحكام التي لا تستند إلى أسس متينة.

* * *

يذكر الناس عهد الانفصال ويعنون به الفترة التي بدأت في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ وانتهت في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، مع العلم بأن الانفصال استمر بعد ٨ آذار/ مارس، بل وتحول بعده إلى تمزق وتجزئة. ومع ذلك فإن فترة الانفصال المحصورة بين التاريخين المذكورين أعلاه ليست عهداً واحداً متجانساً. إنها في الواقع تتألف من ثلاث فترات متباينة. وحتى هذه الفترات المتباينة، من الممكن تجزئة كل منها إلى مراحل متعددة. على أني سأقتصر هنا على تبيان التقسيمات الرئيسية الثلاثة في عهد الانفصال هذا، وأعرض موقفي ونظرتي إلى كل منها.

كنت واحداً من آلاف العرب المؤلفة ممن امتلأت صدورهم حزناً وعيونهم دمعاً أمام المذياع، عندما أعلن انفصال سورية عن مصر وتمزق الوحدة، في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. كان لي، كمواطن عربي واعٍ، رأيي في قيام الوحدة وفي سياستها كدولة وفي تصرفات حكّام هذه الدولة. إلاّ أن وحدة سورية ومصر كانت

تجسيداً للمثل الأعلى الذي نشأت أنا وأبناء الأجيال التي أنتمي إليها على تقديسه. طبيعي إذن أن يكون ما أصاب هذا التجسيد جرحاً فاغراً في صدورنا. وعلى الرغم من متابعتي للأحداث السياسية، في سورية وفي مجمل البلاد العربية، متابعة مستمرة، ومن معرفتي بكثير من رجال السياسة في عهد الوحدة وصداقتي الشخصية لبعضهم، فإن صلتي المباشرة بالأحداث لم تكن وثيقة بما يجعلني على معرفة بما يجري وراء كواليس الحكم مما أدى إلى هذه المفاجأة التي تمثلت بعملية الانفصال. كما أن معرفتي بأشخاص من باشروا هذه العملية ونفذوها كانت ضئيلة أو معدومة. ولكن يبدو أن أولئك الأشخاص، من جانبهم، كانوا يعرفونني جيداً ويضعون في حسابهم إشراكي في واجهة الحكم الذي سيتسلم مقاليد البلاد بعد تنفيذ خطة فصل سورية عن مصر.

كان أولئك الأشخاص يضعون ذلك في حسابهم، دون أن تسبق منهم استشارة لي أو أن يعرفوا رأيي في الموضوع. وقد اتضح لي هذا، بعد ذلك، في سياق المحاكمات التي أجريت، بعد ثورة ٨ آذار/ مارس، لمنفذي انقلاب الانفصال. فقد اطلعت مثل غيري في ما نشرته الصحف من وقائع تلك المحاكمات على جواب حيدر الكزبري على ما وجّه إليه ممثل الاتهام، وهو القاضي فريد عقيل، من أسئلة. قال فريد عقيل لحيدر الكزبري ما معناه، ولا أذكر ما قاله بنصه لأني لا أحتفظ بأعداد تلك الصحف: ما تدّعيه، من أنك قمت مع رفاقك بالانقلاب مدفوعاً بقناعتك بأنك تعمل للمصلحة العامة، ليس صحيحاً. أنت قمت بالانقلاب لتأتي بابن عمك مأمون الكزبري رئيساً للوزراء. كان جواب حيدر الكزبري عند ذلك قوله: أنا لم أرشح مأمون الكزبري لرئاسة الوزارة، بل

رشحت شخصيات قومية معروفة بوطنيتها وتجردها وعروبتها. رشحت جلال السيد وعبد الكريم الفرحان الفياض وعبد السلام العجيلي. ومن الطريف أن فريد عقيل الذي كان يعرفني جيداً وليس جاهلاً، على ما أعتقد، بجلال السيد وعبد الكريم الفياض، فريد عقيل هذا ردّ على حيدر الكزبري، على ما روته الصحف، بقوله: أهؤلاء قوميون عرب؟ من أين جاءتهم العروبة؟!

ما قاله حيدر الكزبري عن ترشيحي للدخول في أولى وزارات الانفصال ثبت لي بما سمعته بعدئذٍ من أن منفذي الانقلاب أمروا النقيب علي يوسف، وكان يتولى أمور الأمن السياسي في منطقة الفرات، في دير الزور والرقة، أن يتصل بي ويدعوني باسمهم للاشتراك في تلك الوزارة. ولكن الرجل، وكان يعرفني جيداً ويعرف آرائي السياسية ويعرف طباعي وسلوكي، وأحسبه كان يقدّرني لهذه وتلك، أفهم رؤساءه أني غير مستعد للمشاركة في الحكم. فعل ذلك دون أن يعرض الأمر عليَّ. قد يكون فعله لأنه كان يعتقد حقاً بأني لن أقبل المشاركة في حكم انفصالي، أو أنه فعله لرغبته بأن يجنبني الدخول في مسلك غير محمود من الناحية القومية، مودة منه لي. أو فعله ليحرم العهد الجديد من انضمام إنسان مثلي إليه، فالنقيب علي يوسف، على ما كنت أعتقد، كان وحدوي الميول وإن اضطرته وظيفته إلى تنفيذ ما يأمره به رؤساؤه غير الوحدويين.

هذه أول علاقة سلبية لي بعهد الانفصال الأول. واضح أنه لم يكن لي يد في هذه السلبية، لأني لم أتبلغ دعوة الاشتراك في الحكم لأرفضها أو أقبلها. ولكن هذه السلبية تأكدت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام حين خابرني سعيد السيد من دمشق

وأنا في حلب، وكنت فيها آنئذٍ أرافق والدي الذي كان مريضاً، وطلب إليَّ أن أجيء إلى العاصمة حالاً لأن هناك عرضاً عليَّ بأن أدخل في وزارة مأمون الكزبري. قلت له على الهاتف أن ليس بي رغبة في العمل السياسي، واعتذرت بمرض والدي عن عدم استطاعتي السفر، فقال لي ملحاً، وكنت أعرف سبب إلحاحه: أرجو أن تتصل بمأمون الكزبري وتعتذر له بنفسك! اتصلت في اليوم التالي، إذ كان اتصال سعيد السيد بي ليلاً، اتصلت بمأمون الكزبري واعتذرت إليه عن عدم تمكني من الاشتراك بأي عمل سياسي، ولكنه ألحّ على حضوري إلى دمشق لنتقابل ونتحادث. لم أجد بداً من أن أستجيب لإلحاحه، فسافرت إلى العاصمة حيث وجدت أن خبر دخولي الوزارة كان شائعاً على الألسن فيها. إلاّ أن رئيس الوزراء كان على ما يبدو قد أنجز تعديل وزارته بدون إدخال اسمي، إما استناداً إلى اعتذاري الهاتفي أو لأسباب أخرى نقلت إليَّ ولست متأكداً من صحتها. المهم أني قابلت مأمون الكزبري قريباً من الظهر واعتذرت إليه رأساً، فأظهر هو أسفه لعدم قبولي ما عرضه عليَّ وتركته وعدت إلى حلب لساعتي.

بعد هذا، وفي ما تلا من الأيام أخذت الأمور تتفاقم سوءاً بين الحكومة وبين الجيش ممثلاً بضباطه. كنت بعيداً عما يجري في العاصمة، ولكني كنت أستدعى إليها كلما حدثت أزمة بين هذين الجانبين لأجد كثيرين من ذوي الأسماء المعروفة من سياسيين، قدامى وجدد، مجتمعين بدعوة من الضباط الكبار الذين يتكلمون باسم الجيش، للتباحث والتخطيط لسياسة جديدة للبلاد. سياسة تؤمن لها الديموقراطية، مع الحرص على الإشارة إلى التمسك بالوحدة وبالإجراءات التقدمية. وكان واضحاً لي من المباحثات

التي كانت تدور بين المجتمعين، وهذا ما قلته للضباط وما لم تعجب صراحتي فيه بعضهم، كان واضحاً لي أن الوحدة بين سورية ومصر كانت تطرح كمطلب أساسي ولكني لا أرى نيّة صادقة في العودة إليها!

على كل حال، كان من نتيجة اجتماعاتنا المتكررة أن وضعنا في نهايتها ميثاقاً قومياً، كنت أحد من صاغوا نصوصه، جرت بموجبه الانتخابات النيابية في البلاد. تولت الحكم بعد تلك الانتخابات حكومة برلمانية كان من أعمالها صدور قرارات بإجراءات تراجعية عما كان معتبراً إنجازات اشتراكية صدرت قوانينها وبدأ تطبيقها في عهد الوحدة. أثارت تلك القرارات نقمة فريق كبير من ضباط الجيش، ولا سيما في صفوفهم المتوسطة وما دونها. وفي هذا الجو استدعيت من جديد إلى دمشق، حيث علمت أن استدعائي هو للاشتراك بوزارة كلّف بتشكيلها الأستاذ سعيد الغزي، ومهمتها معالجة أسباب النقمة من الحكم القائم. وفي هذه المرة أيضاً وجدت أني لا بد أن أعتذر عن عدم قبولي الاشتراك في الوزارة التي هي قيد التأليف. ولا بأس في أن أنقل فيما يلي ما وجدتني قد سجلته، على غير عادتي، وبعد شهور من حدوثه، عن هذه الدعوة الأخيرة إلى دخول الوزارة. قلت:

كُلِّف سعيد الغزي بتأليف وزارة جديدة. ويبدو أنه كان كلف قبل رشاد برمدا، واعتذر، وأعيد تكليفه مرة أخرى. استدعيت لمقابلته في مقر وزارة الخارجية. وجدت بشير العظمة هناك وصبحي كحالة، وقيل لي إن من جملة المرشحين نبيل الطويل وفرحان الجندلي وأسعد الكوراني في وزارة من عشرة أشخاص، أربعة منهم أطباء. تباحثنا في الأمر، وقلت أنا رأيي بأنه ليس هناك ضمان

لحكم سليم ما دامت الازدواجية في الحكم (برلمان وسلطة عسكرية)، وأبديت اعتذاري عن عدم قبول المنصب الوزاري. وقد وافقني على ما قلته بشير العظمة وصبحي كحالة، فقال سعيد الغزي إن هذا هو رأيه أيضاً، ولكن كان لا بد له من أن يقوم باستشاراته. وقد أصررت على القول إننا لا نستطيع أن نتقدم بطلب الثقة من برلمان لم يدر حتى الآن بوجود أزمة وزارية، إذ إن كل النواب الذين قابلتهم وسألتهم لم يكونوا على معرفة بوجود أزمة وزارية، وأنهم فوجئوا بما أخبرتهم به عن تأليف حكومة جديدة لا يدرون عنها شيئاً.

وفي ليلة النهار التالي ليوم مقابلتنا، وهي ليلة ٢٨ آذار/ مارس، حصل الانقلاب الذي سيق فيه رئيس الجمهورية والوزراء وبعض السياسيين البارزين إلى الاعتقال. وبهذا انتهى أول عهد من العهود الثلاثة التي قسمت فترة الانفصال إليها.

بين ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٢ و١٦ نيسان/ أبريل كانت فترة لا تنتمي إلى أي من العهود الثلاثة التي أشرت إليها، حصل الانقلاب على الحكم القائم آنذاك وسيق إلى السجن رئيس الجمهورية وبعض الوزراء، وقامت حركات عصيان بين قطعات الجيش ونودي في بعضها بالجمهورية العربية المتحدة. ثم هدأت الأمور بالاتفاق بين المختلفين على تسوية الأوضاع بإطلاق سراح المعتقلين على أساس أن يستقيل المجلس النيابي، أو أنه يقال، وتعطى الصلاحيات التشريعية لرئيس الجمهورية الذي أخرج من السجن، وتتألف وزارة مؤقتة تسعى لإعادة الاستقرار في البلاد.

دعيت في ٧ نيسان/ أبريل، أو في ٨ منه، إلى السفر من الرقة فوراً إلى دمشق لحضور الاجتماع الذي يعقد في بناء الأركان العامة،

وقيل لي إن عليَّ أن ألتحق بالمجتمعين في أي ساعة أصل فيها إلى دمشق. وصلت متأخراً وحضرت الاجتماع في نهايته، وتبيّن لي أن الخطوات التي ذكرتها أعلاه قد تمَّ الاتفاق عليها قبل وصولي.

وهنا لا بد من أن أذكر أمراً ساق بعضهم إلى تفسيره بغير حقيقته وإلى عده مأخذاً عليَّ. كنت تحت إلحاح من استدعوني قد ركبت سيارتي وحيداً في أول المساء واتجهت إلى دمشق ماراً بحلب، دون أن أتوقف فيها أو في الطريق، لألحق بالاجتماع كما طلب إليَّ. بلغت دمشق في منتصف الليل أو بعد المنتصف بقليل، ومن فندق سميراميس الذي أنزل فيه عادة بادرت فور وصولي بإخبار قيادة الجيش في بناء الأركان هاتفياً بوصولي، وطلبتُ إعلام حرس الباب في البناء ليسمح لي بالدخول إليه. تلكأ من كان يرد عليَّ في الهاتف بالجواب، وتعلل بأن الاجتماع موشك على الانتهاء، فأصررت على أن أحضره طالباً منه أن يخبر رؤساءه برغبتي الملحة هذه. ويبدو أن معاودتي الطلب وإلحاحي فيه قد سمع بهما المجتمعون، فتبادر في ذهن بعضهم أني أريد أن أثبت وجودي وأبرز اسمي في هذه الأجواء المضطربة. ولما كان الحديث يدور في تلك الأثناء على مشاريع تشكيل وزارة، فقد عبّر هؤلاء عما جال ببالهم بأن وصفوني بأني مستوزر، أعني طالب وزارة!. قلت لأحدهم عندما دار الحديث عن هذا الأمر بأني لم أكن في يوم من الأيام طالب استيزار، ولكنهم جاؤا بي من بلدتي ملحّين عليَّ، فقطعت ستمئة كليومتر دون توقف، وحيداً وفي ظلام الليل، ليقول لي ملازم أو رائد: لا حاجة لنا بك؟! كأني طفل صغير يصرف إلى فراشه حتى لا يقطع أحاديث الكبار. هذا هو سبب إصراري، وليس الاستيزار الذي ظننتموه!

وفي ١٥ نيسان/أبريل استدعيت إلى القصر الجمهوري حيث جرى الكلام على تأليف الوزارة برئاسة الدكتور بشير العظمة الذي لم يقبل بتأليفها إلاّ إذا شارك فيها البعثيون الاشتراكيون. وفي اليوم التالي تشكلت الحكومة الجديدة وقد قبلت بدخولها وزيراً للثقافة والإرشاد إلى جانب زملائي الذين كانوا، باستثناء ممثل حزب البعث الاشتراكي الدكتور عبد الله عبد الدائم، لا ينتسبون إلى الأحزاب المعروفة. كان لبعضهم آراء سياسية يشتهر بها مثل بشير العظمة وأحمد عبد الكريم ورشاد برمدا، وهذا الأخير كان في ما مضى منتسباً لحزب الشعب ولكنه في المدة الأخيرة أخذ وضع المحايد. وحين كنت، وربما كان بعض زملائي مثلي، أتمنع ويتمنعون عن قبول المنصب الوزاري بحجة أن العمل فيه لا يروق لنا، كان يقال لنا إن البلاد في حالة فوضى تهدد بسوء المآل، وإننا استدعينا لاتصافنا بالنزاهة والتجرد والاستعداد للتضحية من أجل الصالح العام، لنعمل لاستقرار البلاد وتسييرها في الطريق الصحيح، فلا مجال لنا ولا عذر في النكول أو النكوص!

وهنا مكان القول بأن حكومتنا التي بدأ بها العهد الثاني من عهود الانفصال، كما صنفت تلك العهود، ما جاءت لتكريس الانفصال أو للاستمرار فيه. فقد كان أحد أهدافها، بل كان في مقدمة أهدافها، إعادة الوحدة مع مصر، وإنما بالطريقة التي تنتفي بها المآخذ ونقاط الضعف التي أدت إلى تسلل الفكرة الانفصالية إلى نظام الحكم السابق. كان التفكير بإعادة الوحدة أساساً من أسس التسوية التي اتفق عليها في مؤتمر حمص بين فئات الجيش المختلفة، والتي دارت مناقشاتها قبل كل شيء على موضوع الوحدة مع مصر. ولا شك في أنه كانت بين الفئات التي قبلت هذه التسوية

عناصر لم تكن على إيمان عميق بإمكانية إعادة الوحدة. ولكن الآخرين، وأنا منهم، كانوا يفكرون مخلصين بوجوب عمل كل شيء لبناء وحدة جديدة قائمة على أسس سليمة، وبطريقة ديموقراطية تتمثل فيها آراء الشعب الذي لا شك في أنه وحدوي في أغلبيته، يقدم قيمه المثالية على القيم المادية التي يتمسك بها الرأسماليون والإقطاعيون.

لقد استمرت وزارة بشير العظمة، وأنا أحد وزرائها، من ١٦ نيسان/ أبريل حتى منتصف أيلول/ سبتمبر تقريباً. إنها الفترة التي أسميها العهد الثاني من عهود الانفصال. كان الانفصال قبل هذا العهد، وكان مجيئنا بنية رأب الصدع الذي أصاب ما كان أول تحقيق لمثل أمتنا الأعلى، أعني الوحدة العربية. ومن سوء الحظ، حظ الأمة قبل كل أحد، أن الطرف الثاني في الوحدة المنشودة إعادتها، وهو مصر، وهو بصورة أدق الرئيس عبد الناصر نفسه، لم يكن من التفهم وحسن التقدير بما يمكنه أن يساعدنا في ما ننشده ونطمح إليه.

كان جرح الرئيس عبد الناصر بالانفصال أعمق من أن يندمل بسرعة تتيح له ملاقاتنا في الطريق الذي نريد سلوكه لغايتنا المشتركة. كما أنه كان محاطاً بمجموعة من المستشارين لا يقولون له إلاّ ما يرضيه، وهو شأن بطانة الحكّام الدكتاتوريين في كل مكان وزمان، وبآخرين سيئي النيّة وفي أحسن التقديرات قليلي المعرفة بوقائع الأحوال. كل هذا جعل الطرق التي سلكناها للالتقاء بعبد الناصر مسدودة. رفض مبعوثينا ووسطاءنا، وواصلت أجهزته الإعلامية حملاتها علينا بكل مناسبة. وكان موقفنا نحن الوزراء السياسيين، وأنا منهم بينما كان أغلب أعضاء الوزارة فنيين بعيدين

عن النشاط السياسي الحق، كان موقفنا حرجاً أمام حملات الدعاية المصرية وتحدياتها وتحريضاتها. كنت شخصياً، حين تحولت من وزارة الثقافة والإرشاد القومي إلى الخارجية ثم إلى الإعلام، أدعو دوماً إلى ضبط النفس وعدم الدخول في مهاترات لا تليق بالحاكمين العرب وتزيد في بُعد الشقة بيننا وبين مصر، كما تثير حنق الناصريين سواء كانوا محبين لعبد الناصر إيماناً به أو كانوا عملاء لعبد الحميد غالب، رجله في لبنان، تثيرهم علينا وتفتح لهم أبواب النقمة على حكمنا. وكنت في دعوتي هذه أصطدم بضباط الجيش سريعي الاستثارة، الذين كانوا يطالبون بالرد على التهجمات بمثلها أو بالسير في القطيعة إلى أقصى الحدود، لا مع مصر وحدها، بل حتى مع لبنان الذي كانت جرائده المشتراة تهاجمنا وتكيل لنا أقذع الشتائم في محاولتها إثارتنا ودفعنا إلى تصرفات غير متعقلة.

وحين قطعنا الأمل من إعادة الحوار مع الشقيقة مصر حاولت حكومتنا الانصراف إلى العمل لتأمين الاستقرار في بلدنا ومعالجة الأمور التي نقم منها السوريون في عهد الوحدة معالجة حكيمة، تأتي على العيوب دون أن تقضي على المكاسب. وهنا فتحت أمامنا جبهة جديدة، أو أننا دخلنا في معركة جديدة، هي المعركة مع أصحاب المصالح الرأسمالية والإقطاعية ودعاة العودة إلى الوراء، كأن عهد الوحدة لم يكن وكأن القيم الجديدة ذات الصفة الاشتراكية، المتمثلة بالإصلاح الزراعي وتأميم المصانع الكبيرة، قيم غير ذات أهمية. لقد اغتنم أصحاب المصالح أولئك ودعاة الديموقراطية التي كنا نقول بها حقاً ونطبقها قدر إمكاننا، اغتنموا فرصة الحرية التي أتيحت لهم فجنّدوا أبواقهم في الصحف والمجتمعات العامة وعلى منابر الجوامع ليدعوا إلى الردة التي كنا نحن نراها وبالاً على الوطن.

كنا، نحن السياسيين بين الوزراء، نؤمن بأن عجلة التاريخ لا ترجع إلى الوراء وبأن الاتجاه الذي سار فيه عهد الوحدة إلى اليسار هو من مستلزمات العصر ومن عوامل العدالة الاجتماعية التي نقول بها جميعاً، ولكن السير في هذا الاتجاه في ذلك العهد لم يكن مثالياً. كنا مع الإصلاح الزراعي على أن تطبق قوانينه تطبيقاً صحيحاً. وكنا ضد رفع التأميم، ولكننا مع إنصاف أصحاب الشركات المؤممة بدفع ما يحق لهم من تعويض عادل. غير أن دعاة الردة كانوا ينادون بإعادة المجلس النيابي السابق، وحتى بدفع الرواتب إلى النواب عن المدة التي تعطل فيها المجلس. كانوا يلتفّون حول خالد العظم الذي كان رجل دولة قديراً، قبل بضع سنوات، إلاّ أن تقدم السن والمرض عطلا مواهبه وأصاباه بالأفن، فأصبح أداة بيد زوجته التي تتناول سمعتها الأقاويل وبيد من يحيط بها من المنتفعين أو المدفوعين بدوافع مريبة.

تحالفت القوى المختلفة ضد حكمنا الديموقراطي المتجرد في الجبهة اليمينية التي تدعو إلى الردة. فخطابات عصام العطار مثلاً، وهو الشيخ المتدين المعدود من الإخوان المسلمين، تلك الخطابات التي كان يلقيها في المساجد يوم الجمعة كان يحضرها وديع الصيداوي، المسيحي ذو الاتصالات المشبوهة! ولما كان ناظم القدسي، رئيس الجمهورية، أضعف من أن يقف أمام هذا التيار اليميني، بل ربما كان يوافق على مقولاته في أعماق تفكيره، ولما كان بشير العظمة رئيس الوزراء قليل الاستعداد لاتخاذ موقف المتصلب العنيد في سبيل ما يراه صواباً، فقد بدا واضحاً أن عهدنا سائر إلى الاستسلام أمام تلك الجبهة التي كانت تدعمها في الخفاء قوى خارجية لا تريد لبلادنا أن تسير في الطريق الصحيح. وهذا ما

حدث حقاً. فقد جرى التفاهم بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على أن يستقيل الثاني وأن يعهد الأول إلى خالد العظم بتشكيل حكومة جديدة. وكنت شخصياً ضد هذا المسلك بكل تشدد، لذلك تقدمت باستقالتي من وزارة بشير العظمة قبل استقالة الوزارة مجتمعة بيوم واحد إعلاناً مني عن عدم تأييدي ومعارضتي لما تجري عليه الأمور. وبالطبع، لم يكن لهذه الاستقالة، أعني استقالتي، أثر على سير الأحداث، كما أنها مرت بدون ضجة لأن استقالة الحكومة بمجموعها غطت عليها آنئذٍ. ولكن كان هذا أقصى ما استطعت عمله لأرضي ضميري وأعلن رأيي بوضوح في ما كان يجري في ذلك الحين.

وبهذا انتهى العهد الثاني من فترة الانفصال. لم يتسبب هذا العهد الثاني بالانفصال نفسه، ولا دعا إليه، وإنما حاول أن ينهيه بعمل وحدوي معقول ومدروس، غير أن ذلك ما كان في مكنته. وهو عهد اتسم بالنزاهة والتجرد من قبل رؤوس الحكم فيه، وخاض مناورات وتعرض لمغريات فلم ينزل إلى الفساد ولا إلى العمل ضد أماني الأمة ومثلها العليا. انتهى ذلك العهد الثاني وتلاه العهد الثالث، عهد حكومة خالد العظم وخطتها الخرقاء في السياسة وفي تصريف الأمور. تلك السياسة التي جرّت تألب القوى الكثيرة ضدها بدوافع متعددة ومتباينة، وساقت إلى إنهاء ذلك العهد الثالث من عهود الانفصال بانقلاب الثامن من آذار/ مارس وإلى قيام الحكم البعثي بعده.

ولا بد لي من القول إنه على الرغم من معرفة خالد العظم ومن يحيط به بموقفي ضد مجيئه إلى الحكم، فقد تلقيت في إحدى الأمسيات، وأنا في منزلي في الرقة، من دمشق، هاتفاً كان

المتكلم فيه أسعد الكوراني الذي كان وزير العدل في حكومة خالد العظم. قال لي أسعد الكوراني إن دولة خالد بك يجلس إلى جانبه ولا يستطيع مخاطبتي بشخصه لتعذر رفع صوته عليه وإنه، يعني خالد بك، يريدني أن أساعده فأدخل وزارته، التي كانت قد تألفت قبل ذلك بعدة أسابيع، كوزير للإعلام. شكرته على دعوته هذه واعتذرت بأني لست رجل سياسة، وبأن مشاغلي وظروفي الشخصية تحول بيني وبين الاشتراك في أي وزارة كانت.

هذه باختصار، وإن بدا ما أوردته مطولاً للقارىء، قصة فصل من فصول حياتي السياسية. فصل يعده بعضهم من غير العارفين مأخذاً عليَّ. وثمة عارفون ولكنهم سيئو النوايا ينتقدونني عليه ويصفونني من أجله بالانفصالي، ولا سيما بين الذين هم أنفسهم قد وصلوا بروحهم الانفصالية إلى تمزيق الأمة وتحويلها إلى جبهات متناحرة ومتنافرة لا يتفق فيها الأخ مع أخيه، أو أنهم، على الأقل باركوا هذا التحويل وذلك التمزيق بعد أن رضوا بهما. ليس لنا، في هذه الحال، غير أن نقول: ألا لا حول ولا قوة إلاّ باللّه!

الفصل الثاني

آراء قبل الوحدة

قلت في الفصل السابق من هذه الذكريات إنه كان لي، كمواطن واعٍ، رأيي في قيام الوحدة. وذلك كان قبل قيامها. وأريد الآن أن أفصّل بعض الشيء عن هذا الذي قلته. علماً بأن رأيي ذاك لم يكن عن الوحدة ذاتها، وهي مثلنا الأعلى في السياسة الذي أحللناه ولا نزال نحلّه المكان الأسمى من نفوسنا، وإنما هو عن طريقة «قيام» تلك الوحدة.

من المعروف أن الحديث عن الارتباط السياسي بين مصر وسورية قد كثر واشتد واحتد في البلدين، ولا سيما في سورية، في أواخر عام ١٩٥٧. أوفدت القاهرة، بناء على رغبة سورية، وفداً برلمانياً برئاسة أنور السادات إلى دمشق، وعقد هذا الوفد مع النواب السوريين جلسة مشتركة في مجلس النواب السوري. وفي هذه الجلسة، وفي الجو الحماسي الذي سادها، قرر النواب بالإجماع الموافقة على الاتحاد بين سورية ومصر. وكان ذلك في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧.

السوريون، شعباً وحكّاماً، كانوا بلا شك أكثر اندفاعاً من المصريين

نحو هذا الاتحاد، بل إنهم كانوا، ولدوافع تختلف عند الحكّام عنها عند الشعب، يريدونه أكثر من الاتحاد. يريدونه وحدة. كيف تكون وبأي طريقة تقوم هذه الوحدة؟ هذه أسئلة دارت على الألسنة في المجالس وعولجت بالكتابة على صفحات الجرائد. في تلك الأثناء طلب مني صديقي رياض طه، الصحافي اللبناني الذي كان يصدر في بيروت مجلة «الأحد» وأصدر في مطلع عام ١٩٥٨ صحيفة «الكفاح العربي»، طلب مني ذلك الصديق أن أبدي رأيي في هذا الموضوع الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، موضوع الاتحاد، أو الوحدة، كيف تكون وكيف تقوم. مثلما سألني رياض طه هذا، سأل كثيرين غيري من السياسيين والمثقفين، فكتب كل منا رأيه. كل الذين أجابوا عن الأسئلة ونشر رياض طه أجوبتهم في جريدته، وهم كثر، كانوا متحمسين لوحدة شاملة وفورية تطبق دون تأخير أو تسويف. أما أنا فقد كان جوابي الذي نشرته جريدة «الكفاح» في عددها ذي الرقم ٢٠، الصادر في ٢٣ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٨، هو التالي:

حول اتحاد سورية ومصر

الاتحاد بين سورية ومصر على كل شفة ولسان، ترسم له المناهج ويثور حوله النقاش. وليس الاتحاد بحد ذاته موضع جدل، فإنما هو خطوة أولى ورئيسية نحو الوحدة العربية الكبرى، حلم العرب ومثلهم الأعلى ، منذ وعوا وجودهم السياسي في التاريخ المعاصر، ولكن الجدل يدور حول الشكل الذي يكون عليه الاتحاد أحياناً، وحول الخطى العملية لوضع هذا الاتحاد موضع التنفيذ دائماً.

وعلى أن الاتفاق تام وسائد بين سورية ومصر في موضوع الاتحاد فإن المراقب يجد هناك تبايناً بين سلوك كل من سورية ومصر في السَعي لتنفيذ هذا الاتحاد. في سورية سعي حثيث واندفاع يصل إلى حد التهور في محاولة وضع الاتحاد موضع الواقع. وفي مصر أناة وتروٍّ يصلان إلى حد التلكؤ في متابعة خطى الجانب السوري نحو الغاية المشتركة. كل القرارات التي دعت إلى السعي إلى الاتحاد وإلى إنجازه صدرت أول ما صدرت من الجانب السوري حكومة وبرلماناً ثم تبنتها مصر بلسان رئيس جمهوريتها وبقرارات مجلس الأمة فيها. رجال السياسة والجيش السوريون هم الذين دائماً يقصدون مصر مستحثين رجال دولتها مستثيرين هممهم إلى تنفيذ الاتحاد معتبرين أن له الأولوية على كل موضوع سياسي بينما تزحم أفق رجال مصر السياسيين مواضيع محلية ودولية هامة وموضوع الاتحاد واحد منها. فهل يعني هذا أن الاتحاد بين سورية ومصر الذي تعتبره سورية القضية الرئيسية بين قضاياها والذي تستعجل إنجازه حتى قبل توحيد دعائمه الأولية ليس إلاّ قضية ثانوية بالنسبة إلى مصر تمشي فيه متورطة وراء

اندفاع سورية وتحت تأثير الالتزامات المعنوية والأفكار المثالية؟.
في الحق أن الاتحاد بين سورية ومصر بالنسبة إلى شعبي هذين البلدين العربيين هو في المكانة ذاتها من مصلحة كل منهما ومن مصلحة الأمة العربية بكاملها. ولكن اختلاف سير كل منهما في إنجاز هذا الاتحاد راجع إلى الاختلاف في سلوك الدولة، أو رجال الدولة، السياسي في كل من سورية ومصر، وهو اختلاف جوهري، في الطريقة لا في الغاية. إن رجال السياسة السوريين يتقدمون بالدولة إلى غايات الأمة الوطنية مدفوعين بقوى الشعب الشديد الوعي الذي يملك دوماً زمام المبادرة، أما القادة في مصر فإنهم يقودون شعبهم إلى غايات الأمة الوطنية بوعيهم هم القادة لقيمة هذه الغايات وبإدراكهم الطرق الصحيحة لبلوغها. القادة في سورية مدفوعون بالشعب، أما في مصر فهم الذين يقودون الشعب. لذلك لا عجب إذا رأينا أن الاندفاع هو الصفة الغالبة في سلوك سورية في موضوع الاتحاد. لا تريد سورية أن تخرج من هذه الظروف الملائمة لبلوغ مثلها الأعلى دون أن تبلغه. فالوعي العربي في مصر وسورية في ذروته والروح المعنوية لأعداء العربية الكثر في أدنى دركاتها. ولا عجب كذلك إذا رأينا أن الروية والاتزان هما السمة الغالبة في سلوك مصر في هذا الموضوع. فإن المسؤولية في هذا الاتحاد جسيمة والفوارق الكبيرة في النواحي الواقعية ترصف طريق الاتحاد بالعقبات التي لا يستهان بها. الخوف في الأمر من النكسة أكثر من الخوف من الفشل، والاتزان على إبطائه يجعل الخطى أكثر سلامة والنجاح أكثر رسوخاً.

كيف تستطيع سورية ومصر أن تسيرا إلى هدفهما وهو الاتحاد بخطى مستعجلة ولكنها في الوقت نفسه ثابتة متبصرة؟ إن

الفروق الواقعية في النظم الاقتصادية والحقوقية والإدارية التي تسير عليها الدولتان، وفي مستوى المعيشة والحالة الاقتصادية، هي فروق جسيمة تكوّن علامات استفهام كبيرة في فكرة تكوين دولة موحدة. إذن لا بد من تذليل العقبات المعترضة سبيل الاتحاد والتي لم يجرِ حتى الآن تصنيفها ودراستها. ولكن هل تُضيّع طاقة الوعي المتفجرة في الشعبين العربيين لإعداد الاتحاد وتُهمل حاجة الأمة العربية إلى الاتحاد ريثما يتم تذليل هذه العقبات، وهي لا تذلل بين يوم وليلة بل تستنفد الأعوام الطوال؟ من هنا تأتي صيغة حزب البعث الذي يقول فلنبدأ بالاتحاد أولاً ثم نمهد الطرق. ومن هنا تأتي آراء بعض الساسة في حزب الشعب الذين يريدون للانتخابات السورية القادمة أن تجري على أسس دستور اتحادي. ومن هنا تأتي أيضاً حملة المندفعين في فكرة الاتحاد على قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي دعا إلى تأليف لجنة مشتركة من ممثلي الحكومتين لدرس أشكال الاتحاد من جميع النواحي والزوايا. هذا في سورية، أما في مصر فإن الكلمة للرئيس جمال عبد الناصر والقادة من رجاله، وهم في ترويهم لا يزالون على تقبلهم للمبادىء التي تعلنها الهيئات الرسمية والشعبية في سورية، يتدبرون الخطوات العملية لتحقيق هذه المبادىء. إن كل عربي متعلّق بمثله الأعلى، الوحدة الكاملة، يأمل ألّا تهدر إرادة الشعبين في مصر وسورية ولا طاقتهما العظيمة الموجهة نحو تحقيق الاتحاد. ولكنه يأمل كذلك أن يقوم هذا الاتحاد على أساس متين لا يعتمد على الحلول المرتجلة ولا تفتّ فيه خلافات عميقة لم تسوّ. طريقة قادة مصر في التعمق في الدراسة والتروي، تلك التي أعطت مصر دستوراً ثورياً جرى إعداده في ثلاث سنوات، هي طريقة تضمن الرسوخ وتوحي

بالثقة. ولكن اندفاع سورية الملتهب نحو مثلها الأعلى هو رغبة أمة واعية يجب أن لا تكبت. والوسيلة إلى الجمع بين هذا وتلك هي أن تعمد الدولتان فتعلنا متفقتين أن الاتحاد الذي قبلناه كمبدأ يجب أن يوضع موضع التطبيق في عام ١٩٦٥ مثلاً، بأن تجرى في ذلك العام انتخابات لمجلس أمة واحدة وسلطة تنفيذية واحدة. وأنه في خلال السنوات التي تفصلنا عن ذلك التاريخ تعمد الدولتان في مراحل مجزأة ومحددة إلى القضاء على كل الفروق التنظيمية والاقتصادية، وإلى توحيد القوانين والمناهج والأساليب، حتى لا يكون الاتحاد مجرد تحالف بل وحدة صحيحة وكاملة.

هذه، على الأقل في رأينا، الطريق التي تخرج بالمندفعين من فورة اندفاعهم إلى واقعية العمل وتخرج بالمترددين عن ترددهم إلى التنفيذ، والتي تجمع في بوتقة التنفيذ أولئك الذين يختلفون في الوسيلة بينما اتفاقهم لا شك فيه على الهدف.

دمشق كانون الثاني/يناير ١٩٥٨

عبد السلام العجيلي

هذا كان رأيي في كيفية قيام الاتحاد قبل أن يتحول إلى وحدة. ولم تمضِ غير أيام قليلة حتى قامت الوحدة الشاملة والكاملة، متخطية مرحلة تكوين الاتحاد التي تصورتها. أذكر أن رياض طه جاء إلى دمشق بعد إعلان الوحدة ليشاهد بعينه فرح الجماهير في سورية بهذا الحدث العظيم، والتقينا في فندق سميراميس، فقال لي كالغامز من خطأ تقديراتي واقتراحاتي التي بسطتها في مقالي المنشور في صحيفته، قال لي: ها قد تمت الوحدة، وبأسرع مما

كنت تفكر وتقترح! قلت: حقاً لقد تمت، وأنا مثل كل هؤلاء الناس الذين حولنا سعيد بها كل السعادة.

كنت، بلا شك، أشارك الشعب في سعادته بإعلان تكوين الجمهورية العربية المتحدة، متناسياً حساباتي العقلانية وحذري وتخوفي من العواقب. بل إني كتبت مقالاً طالبني به منير البعلبكي، ونشره في مجلته «العلوم» التي كانت تصدر في بيروت آنذاك، تحدثت فيه عن فرحي واعتزازي بهذا الإنجاز الكبير الذي اعتبرته اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية الكبرى، الصرح الذي تحلم بتشييده الأجيال المتتابعة من أبناء سورية. أما أن أكون أخطأت في التقدير، فإن ذلك ما كان ليحز في نفسي أمام البهجة العارمة التي عشناها في تلك الأيام.

ولكننا كلنا نعرف إلى ما انتهت إليه الوحدة بين مصر وسورية، ويا للأسف. رياض طه نفسه كتب بعد ذلك، في شهر آب/ أغسطس عام ١٩٧٣ وفي سلسلة مقالات نشرها في مجلة «الحوادث» تحت عنوان [قصة الوحدة والانفصال]، ما يلي:

«رأي مخالف ـ وفيما كانت المراحل تتسارع، نشرت جريدة «الكفاح» مقالاً للأديب السوري الدكتور عبد السلام العجيلي ـ نائب ووزير سابق ـ يخالف رأي المتحمسين المستعجلين وقد جاء فيه..».

وأورد بعد ذلك فقرات من مقالي ذاك أنهاها بقوله:

«غير أن هذا الصوت وسائر الأصوات التي دعت إلى التؤدة والتروي لم يستمع إليها أحد في جو الاندفاع القومي الجارف».

هذه هي حكاية الرأي الذي أشرت إليه في الفصل السابق عن الاتحاد والوحدة وكيف يتمان، أو كيف يتم أحدهما. لم يأخذ

أحد بآراء من قالوا بما قلت أنا به. ولم يكن لي ولأمثالي غير أن نردد ما قاله دريد بن الصمة قبل خمسة عشر قرناً:

أمــرتــهــم أمــري بمــنــعــرج الــلــوى

فلم يستبينوا الرشد إلاّ في ضحى الغد

ومــا أنــا إلاّ مــن غــزيــة إن غــوت

غــويــت، وإن تــرشــد غــزيــة أرشــد

ولا بد لي أن أضيف هنا ردّي على سؤال سألني إياه صديقي رياض طه، في مناسبة وحدوية أخرى، وذلك عندما أعلنت الوحدة الثلاثية، بين مصر وسورية العراق، في مرحلة تالية من مراحل تخبطنا السياسي. سألني قائلاً: ما رأيك؟ قلت: إنها مثل من يربط الرؤوس بينما الجذوع والأطراف غير مشدود بعضها إلى بعضها. إنها يا أخي لن تعيش، ومع الأسف!

الفصل الثالث

في وزارة الثقافة(*)

في مساء ١٦ نيسان/أبريل عام ١٩٦٢ تشكلت وزارة الدكتور بشير العظمة، وسميت أنا فيها وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

قبل تأليف هذه الوزارة بأكثر من شهر كنت أستدعى إلى دمشق بصورة مستعجلة بين كل أسبوع وآخر لأشارك في اجتماعات ومقابلات تدعو إليها القيادة العسكرية أو تعقد بإشارة منها، للتباحث في أمور البلاد، وأحياناً ليطلب مني القبول بدخول حكومة جديدة، مما جعلني في آخر الأمر أطيل إقامتي في العاصمة أياماً متتالية في انتظار أن تتوضح الأمور أو أن تهدأ الأحوال التي يكون اضطرابها سبب الدعوة الموجهة إليَّ. كنت في الواقع أستغرب بيني وبين نفسي هذه الاستدعاءات المتكررة، وأتساءل عمن وراءها، وأنا الذي كانت صلته بأجواء الحكم وبحرفة السياسة قد انقطعت منذ أول الخمسينيات. لم أكن حريصاً على الاستجابة إليها، فقد كان ذلك يقطع عليَّ انتظام عملي في عيادتي

(*) حرر هذا الفصل عن ذكريات وزارة الثقافة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

ويكلفني مشقة السفر البعيد بين الرقة والعاصمة. إلاّ أن التنصل من تلك الاستجابة لم يكن هيناً عليَّ، ولا كان هيناً عليَّ أن أخيب ظن من يحسنون الظن بي ويجدونني أهلاً لأداء خدمة، أياً كان مقدارها للمصلحة العامة.

كانت علاقتي بالسياسة في ذلك الوقت مجرد علاقة فكرية، مجالها القصص والمقالات التي أكتبها أو الآراء التي أضمنها محاضراتي وأحاديثي في المجتمعات. ولم يكن في ذهني، ولا في رغبتي، أن أكون سياسياً عاملاً. إلاّ أنه يبدو أن ماضيّ، من الناحيتين الفكرية والسياسية، على قصره تبعاً لسني آنذاك، إضافة إلى معرفة كثير من العسكريين الذين كانوا يمرون ببلدتي أو ألقاهم في المناسبات المختلفة بشخصي، يبدو أن هذين العاملين كانا وراء حسن الظن بي في مجالات الفكر والإخلاص لقضايا الوطن والبعد عن المنافع الشخصية، ووراء الحرص على أن تطلب مشورتي أو أن يستأنس بآرائي.

من هذا القبيل أني أبلغت هاتفياً وأنا في الرقة، وذلك بعد انقلاب ٢٨ آذار/ مارس الذي اعتقل فيه رئيس الجمهورية وتسلم فيه الجيش الحكم، بمرسوم أصدره القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وبموجبه سميت العضو الأول في لجنة أطلق عليها لجنة الإعلام، أعضاؤها الآخرون ضابط ممثل للقيادة العسكرية وبعض المفكرين والعاملين في أجهزة الإعلام الرسمية. مهمة اللجنة على ما حددها ذلك المرسوم هي (تنظيم أجهزة الإعلام واقتراح الوسائل اللازمة ودراسة السبل الصحيحة لتوجيه الرأي العام توجيهاً قومياً سليماً يتمشى مع خطة الدولة في سياستها الداخلية والعربية والخارجية). كما أبلغت أن الاجتماع الأول لهذه اللجنة

سيعقد مساء الأربعاء في ١١ نيسان/ أبريل من ذلك العام، عام ١٩٦٢. سافرت لفوري آنذاك إلى دمشق، وحضرت اجتماعات تلك اللجنة التي لا أذكر اليوم كم كان عددها ولا ماذا أصدرنا فيها من قرارات. ما أذكره منها أن الأنظار فيها، وفي غيرها من مناسبات اللقاء بمن لهم علاقة بالسلطة، كانت توجّه إليَّ كما توجه إلى مسؤول أو إلى من ينتظر له أن يكون في منصب المسؤولية.

بين عودتي تلك إلى دمشق وبين يوم الإفراج عن الدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية، وبعض من اعتقلوا معه، أعني يوم ١٣ نيسان/ أبريل، لم تمضِ إلاّ أيام قليلة. كانت الأحداث التي شغلت الساحة السياسية والخلافات بين الجهات المتضاربة في الأوساط العسكرية قد أوجبت في تلك الأيام فرض منع التجول الليلي، إلاّ لمن كانوا يحملون إجازات خاصة، وأنا منهم. كنت أقضي سهرتي في معظم ليالي تلك الأيام، مع بعض أصدقائي من الأدباء والصحافيين، عند الصديقة كوليت خوري، في منزل جدها أستاذنا الكبير فارس الخوري، في آخر شارع بغداد وأول القصاع. خرجت في واحدة من تلك الليالي بعد انتهاء السهرة، وكان الوقت قد تجاوز منتصف الليل، فلفت نظري وأنا أركب سيارتي أنه كان هناك قرب العمارة عدد من رجال الجيش في سيارة لهم وأعينهم على الباب الذي خرجت منه. لم يعترض طريقي أحد، وبلغت الفندق فرقيت فيه إلى غرفتي واستسلمت إلى النوم. وفي اليوم الثاني أبلغني العاملون في الفندق أن سيدتين جاءتا بعد وصولي إليه بقليل وسألتا عني، فلما أبلغتا أنني نائم، انصرفتا دون أن تطلبا إيقاظي أو أن تتركا لي رسالة.

كانت تلكما السيدتان الصديقتين كوليت خوري وإحسان المحمودي. عرفت منهما في الصباح التالي أنهما جاءتا في آخر الليل لتطمئنا عليَّ. فما حدث بعد أن تركت أنا المنزل، أن خرج أحد الساهرين معنا، وهو المهندس رشاد جبري، فقبض عليه الجنود الذين كانوا متربصين له على باب العمارة وأخذوه معهم معتقلاً. كان رشاد جبري منتسباً إلى حزب الشعب كما كان عضواً في مجلس النواب المغضوب عليه من العسكريين، والذي كان حله أو استقالة أعضائه أحد الشروط التي وضعت لإطلاق سراح رئيس الجمهورية وعودته إلى منصبه. خشيت الصديقتان أن يكون نزل بي ما نزل برشاد جبري، فتحدتا أوامر منع التجول الليلي وجاءتا إلى الفندق لتعرفا أين أمسيت. وكان عجبهما كبيراً، كما قالتا لي بعد ذلك، أن أستسلم إلى الرقاد بكل هذه السهولة، والبلد يغلي على نار، وأهله يأرقون لياليهم من القلق والخشية مما سيحمله إليهم الصباح التالي.

* * *

بعد ذلك الحادث بيومين أو ثلاثة، إذا لم تخنّي الذاكرة، صدرت مراسيم تأليف الحكومة الجديدة وأنا أحد أعضائها.

كان توليّ لمنصب وزير الثقافة مريحاً لي من الناحية المبدئية. لم تكن لديَّ تصورات مسبقة عما يمكن أن أفعله أو أنجزه في هذا المنصب، إلاّ أني كنت أتوقع أن يرضيني العمل في أجواء الثقافة ومتطلباتها وبين معاونين ومرؤوسين صفتهم الغالبة هي الصفة الثقافية. ولأني كنت أستخف بالرسميات، بل وأنفر منها، فإني اعتبرت هؤلاء المرؤوسين والمعاونين زملاء لي في العمل لا موظفين في مرتبة دنيا عن مرتبة الوزير. طلبت من الأمين العام في الوزارة،

وهو الدكتور يوسف شقرا، أن لا يتوافد عليَّ العاملون في دوائرها المختلفة لتحية رئيسهم الجديد، كما جرت العادة في هذه المناسبة، لأني أود أن أمر بنفسي عليهم في مكاتبهم وأتعرف بهم فرداً فرداً. وهذا ما جرى. ويبدو أن هذا التصرف من الوزير الجديد قد ترك أثراً حسناً في نفوس الموظفين، على استغرابهم إياه. ومثل ذلك ما نقل إليَّ من استغرابهم واستحسانهم لتصرف بسيط آخر مني، حين خرجت من مكتبي لأشاهد استعراض فرقة إدلب، أو أريحا، الفولكلورية أمام مقر الوزارة. كان منظر أفراد تلك الفرقة بملابسهم الملونة والمزركشة، وألحان موسيقاهم الشعبية، مما يغري بالتوقف والتمتع بما يراه الإنسان ويسمعه. وقفت إذن مع من كان واقفاً من الموظفين، دون أن أسعى إلى التميز عنهم، وأبديت إعجابي بما شهدت وسمعت بكل عفوية، مما يدو أن موظفي وزارتي لم يتعودوه فيما مضى ممن له منزلة كمنزلتي.

صدرت مراسيم تأليف حكومتنا، كما أسلفت القول، في السادس عشر من نيسان/ أبريل، في مساء ذلك اليوم. وفي الصباح التالي حضرت مع زملائي أعضاء الوزارة الجديدة العرض العسكري الرائع الذي أقيم احتفالاً بعيد الجلاء، عيد ١٧ نيسان/ أبريل، لذلك العام. كانت هذه فاتحة تولينا مناصبنا، وكانت فاتحة مشرفة وسارة. وقد حرصت بعد انتهاء العرض وقبل أن أعود إلى مكتبي في بناء الوزارة في شارع الروضة، على أن أجعل أول تحركاتي زيارة للرئيس شكري القوتلي، الذي كان طريح الفراش، في منزل والدته في آخر شارع أبو رمانة وأول حي المهاجرين. استصحبت أحد زملائي، وأظنه كان رشاد برمدا، وقمنا بتلك الزيارة. قمت بها وأنا أرى أنها كانت عليَّ واجباً لأمرين:

الأول، لأن ذلك اليوم، يوم الجلاء، هو يومه هو شكري القوتلي بطل الجلاء.

الثاني، لأني، مع توليّ هذا المنصب السياسي الجديد، أردت أن أحيي هذا الرجل الكبير، معترفاً بفضله عليَّ وبرعايته لي في أول خطواتي في ميدان السياسة منذ خمسة عشر عاماً مضت.

استقبلنا شكري بك في فراشه واستقبل تحيتنا له، وتهنئتنا إياه بعيد الجلاء، بكلمات كان صوته يتهدج بها تأثراً وبعينين تترقرق الدموع في مآقيهما. رحمه الله وأحسن في جنة الخلد مثواه.

* * *

حين تولينا مناصبنا كوزراء في الحكومة الجديدة كانت أمامنا أعمال إدارية علينا أن نقوم بها بصورة روتينية، ومشاكل سياسية لم نكن على معرفة بدقائقها، ولم يكن كل أعضاء الحكومة مؤهلين لمعالجتها. العسكريون كانوا لا يزالون يحتفظون بهيمنتهم على قضايا السياسة الداخلية، وإن كانت الظواهر توحي بأن الحكم أصبح مدنياً خالصاً. وإذا كان رئيس الجمهورية قد غادر معتقله وعاد إلى القصر الجمهوري مباشراً سلطاته، فإن كثيراً ممن اعتقلوا معه في حركة ٢٨ آذار/ مارس كانوا لا يزالون في السجن، كما كان آخرون ملاحقين ليسجنوا. ولأن وعوداً كانت أعطيت بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين حال تأليف الحكومة المدنية، فقد تكاثرت على بعض الوزراء، وأنا منهم، الضغوط لتنفيذ هذه الوعود. لم أكن شخصياً على علم بهذه الوعود التي تضمنتها وثيقة سرية وقعها الدكتور ناظم القدسي واللواء عبد الكريم زهر الدين بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ولكن كثيراً من ذوي المعتقلين أو المطلوبين للاعتقال كانوا يرون فيَّ مرجعاً قادراً

على أن يقنع العسكريين بتحقيق وعودهم. وأذكر أني اضطررت في هذا السبيل إلى حضور لقاءات سرية مع بعض الملاحقين، وأنا الذي أنفر من السرية كل النفور ولا أحب العمل إلاّ في وضح النهار. عملت قدر جهدي على كل حال، وكان معيني في هذا زميلي رشاد برمدا الذي كان أكثر تمرساً مني بالمناوارت والمفاوضات، كما كان قبل ذلك هو الوسيط الرئيسي في التوفيق بين الدكتور ناظم القدسي والعسكريين للخروج من أزمة حركة ٢٨ آذار/ مارس.

من هذا القبيل أني تلقيت في ذات يوم هاتفاً من صديقة صحافية، قالت لي فيه إن أم محمد، زوجة الدكتور سامي الجندي، «تطلب أن تزورك، وأنا معها، لا في مكتبك في الوزارة بل في المنزل». رحّبت بهذا الطلب كما يجب أن أفعل، وضربت للسيدتين موعداً في منزلي في المساء. كان أول ما قالته لي أم محمد، بعدما تبادلنا التحية: أخوك سامي في الحبس، وأنت وزير! هل يجوز هذا؟ ثم إنه مريض، لقد عاوده وجع ظهره.

لم أكن على علم بما أخبرتني به أم محمد. قلت لها: تعلمين أني وزير ثقافة، وهذه الأمور لا تدخل في اهتمامي ولا في صلاحياتي. ولكن لماذا سجن سامي؟ فارتسمت ابتسامة عريضة على شفتيها وهي تجيبني بقولها: كان جاسم علوان مختبئاً عندنا في البيت إلى أن استطاع الهروب ومغادرة البلاد. هذا هو جرمنا!

وجاسم علوان، كما كان معروفاً في ذلك الحين، كان أحد مدبّري حركة العصيان القصير الأمد الذي قام في مطلع شهر نيسان/ أبريل في مدينة حلب وأدى إلى أحداث مؤلمة راح ضحيتها عدد من

شباب ضباط الجيش، ثم انتهى إلى الفشل. لم أملك إلاّ أن أجاري أم محمد في الابتسام وأنا أقول لها: جرم بسيط، ولعلي أستطيع فعل شيء لتلافيه!. إتصلت في صباح اليوم التالي بالمقدم محمود شوقي وسألته عن الدكتور الجندي فصدّق لي خبر سجنه. قلت له: أعرف بأن ليس لي سلطة مباشرة عليكم أنتم العسكريين، ولكن مسؤوليتنا السياسية كوزراء تفرض علينا أن نطلب إليكم إما أن تقدموا سامي الجندي وأمثاله إلى المحاكمة، إذا كان هناك ما يستحق أن يحاكموا عليه، وإما أن تطلقوا سراحهم فوراً.

لم يجبني المقدم شوقي ساعتها جواباً مباشراً على ما قلته له. كنت أثق بحسن تفهمه لما أضمره وراء أقوالي، مثل ثقتي بإخلاصه لواجبه، ويجيد تقديره لشخصي. وأبلغت بعد يومين أو ثلاثة، بأن الدكتور سامي قد غادر السجن وأنه أصبح حراً طليقاً، وإن لم يبلغ علمي هل كان إطلاق سراحه نتيجة لتدخلي أو لعوامل غيره أخرى.

* * *

تلقيت في أحد أيامي الأولى في الوزارة دعوة إلى اجتماع يتلوه غداء مع وفد قادم من إحدى دول وسط أفريقيا. كان وفداً كل أعضائه من الطوارق الملثمين الذين يرتدون ثياباً زرقا وعمائم تلتف عذباتها على وجوههم، ولا تنحسر عنها إلاّ عند الطعام، وأحياناً عند الكلام. كانوا يتكلمون العربية والفرنسية، كما كان حديثهم في أغلبه منصبّاً على قضايا الزراعة في بلدهم. لم يكن ذلك الوفد على المستوى الوزاري، بل كان مؤلفاً من موظفين كبار يجرون محادثاتهم مع موظفين من مستواهم في حكومتنا السورية، وكنت الوزير الوحيد الذي حضر اجتماعهم ودعوة غدائهم. استمتعت في

الواقع بالتعرف إلى تلك المجموعة من الضيوف غير المألوفة رؤيتهم في بلادنا، ولكنني استغربت أن أدعى وحدي إلى اجتماعهم، من دون زملائي الوزراء. إلاّ أن استغرابي لقي تفسيره في اليوم الثاني حين استفسرت عن هوية الوفد، وعن البلد الذي جاء منه، وعن المهام التي يتولاها أعضاؤه.

كان وفداً من إحدى مناطق مالي، أو النيجر، فلست اليوم على ثقة من اسم البلد الذي جاءوا منه. وكان مؤلفاً من خبراء في زراعة بلدهم، قدموا إلى سورية لتبادل الخبرات في مجال الزارعة في البلدين وبحثاً عن التعاون بين الدولتين في هذا المجال. أما لماذا دعيت أنا إلى حضور أحد اجتماعاتهم ثم ضيفاً على الغداء معهم، فكان سببه خطأ في ترجمة كلمة الزراعة من الفرنسية إلى العربية، أو من العربية إلى الفرنسية. خطأ باعث على الضحك بلا شك. فالزراعة في اللغة الفرنسية تترجم بكلمة culture مثلما تترجم بكلمة agriculture. وفي الوقت نفسه فإن الثقافة تسمى culture. وهكذا فإن المترجم الذي كان ضعيفاً في معرفته اللغة الفرنسية، أو في معرفته اللغة العربية، خلط بين الثقافة والزراعة في ترجمته مسودة بطاقة الدعوة، وبدلاً من أن يدعو وزير الزراعة دعا وزير الثقافة!

لم يزعجني هذا الخطأ، بل استمتعت بما جرّني إليه كما قلت. وأحسبني لم أخيب ظن من تبادلت معهم الحديث من أعضاء ذلك الوفد- الطوارقي في معلوماتي حول زراعة القطن في بلدنا أو في استفساراتي عن زراعة الفستق السوداني في بلدهم. وفي مرة ثانية، حدث أن وجهت إليَّ، وأنا وزير للإعلام، رسالة كان يجب أن توجه إلى وزير الثقافة الذي لم أكنه في ذلك الحين. إلاّ أن ذلك

حدث في هذه المرة قصداً، وليس عن سبيل الخطأ كما كان في المرة الأولى.

ذلك أن وزارة الثقافة كانت قد نشرت في منتصف عام ١٩٦٢ ترجمة الأستاذ محمد الفراتي لديوان سعدي الشيرازي كلستان، (روضة الورد). أهدت وزارة الثقافة إلى السفارة الإيرانية نسخاً من هذه الترجمة الرائعة التي أبدع الأستاذ الفراتي في أدائها شعراً بشعر ونثراً بنثر، بما أثار إعجاب السفير الإيراني الذي كان يتقن اللغتين، الفارسية والإيرانية. وقد سجّل السفير محمود ملابري إعجابه ذاك في رسالة شكر بليغة وجهها، لا إلى زميلي الذي خلفني في منصب وزير الثقافة بعد أن تركت ذلك المنصب، بل إليَّ أنا الذي أصبحت منذ عدة شهور وزيراً للإعلام. كنت على ثقة من أن أحد أسباب هذا التجاوز المقصود هو معرفة ذلك السفير بصلاتي الجيدة بالأوساط الأدبية، وبعلاقتي بالفراتي الشاعر، كما أنه كان من أسبابه نوع من تقدير السفير لما كان يسمعه عني من تصرفات سيتاح لي الحديث عنها حين أتكلم عن ذكرياتي في وزارة الخارجية، في ما يأتي من هذه الأوراق.

* * *

كان من حظي في فترة عملي القصيرة في وزارة الثقافة أن أرأس تظاهرات علمية وفكرية، وأن أدشن أو أفتتح منجزات حضارية وفنية تتبع هذه الوزارة، كان العمل في الإعداد لها أو في إنجازها قد بدأ قبل قدومي إليها بقليل أو بكثير. أحد تلك المنجزات كان مسرح أبي خليل القباني الذي افتتح برعاية من رئيس الجمهورية، وكنت أنا، وزير الثقافة، ممثله في حفل الافتتاح.

بعد خطابي الذي بدأ به ذلك الحفل قدمت فرقة الوزارة أول

تمثيليات المسرح الجديد، وكانت تمثيلية «الأشباح»، وهي واحدة من مسرحيات هنريك إبسن الهامة. وقد كان أداء فرقة الوزارة لهذه المسرحية أداءً رائعاً حمل لنا المتعة الكبيرة وأثار بصورة شخصية، إعجابي الشديد. الإخراج الممتاز والتمثيل المتقن والمغزى الأخلاقي لذلك النص الفني العالمي القيمة، ولغة الممثلين العربية الفصيحة التي لم تجرح أسماعنا فيها غلطة نحوية واحدة في كل فصول التمثيلية، كانت عناصر أدهشت الحضور في أول عمل يعرض على خشبة مسرحنا الجديد. هنأت المخرج والممثلين والفنيين الذين تكاتفوا للوصول بعملهم إلى النتيجة التي وصل إليها، وأنا أتوقع أن يكون صدى نجاح حفلة هذه الليلة سيتردد بقوة في الأوساط الثقافية في العاصمة وفي سورية كلها، وسيكون مشجعاً لنا على المضي في إنجاز مشاريعنا في تغذية الحركة الفنية في كل صنوفها.

هكذا كان توقعي. إلاّ أني ما لبثت أن تلقيت، في مطلع الأسبوع الذي تلى ليلة العرض الأول لتلك المسرحية تقريراً يحمل خبراً مؤداه أن الشيخ فلان الفلاني، إمام جامع في أحد أحياء العاصمة، قد ألقى على المصلين يوم الجمعة خطبة حمل فيها على وزارة الثقافة حملة شعواء باسم الدين والأخلاق. تركزت تلك الحملة على سوء صنيع الوزارة في إنفاقها أموال الدولة على «تياترو» يظهر فيه على المسرح نساء ورجال، فتياناً وفتيات، وهم يقومون بأدوار لعب ومجون ويتبادلون فيها أحاديث يندى لها الجبين... فيا ضيعة الدين القويم والأخلاق الكريمة والعادات الحميدة!

قدم إلي ذلك التقرير وسئلت عما يجب أن يكون التصرف تجاه هذه الحملة التي لا شك في سوء نية من قام بها وأغراضه، وفي كونه ناطقاً بلسان غيره ممن يحاربون السياسة التي تسعى حكومتنا

الجديدة للسير عليها. أجبت بأني لا أريد أن يكون هناك أي تصرف رادع، وإنما أحب أن يستدعى هذا الشيخ صاحب الفضيلة لمقابلتي. ربما كان كما تقولون، وربما كان حسن النية ولكنه مضلل أو سيئ الاطلاع.

طلب من ذلك الشيخ أن يراجعني في مكتبي في الوزارة، فلم يأتِ وإنما أرسل بدلاً عنه ابنه. كان هذا شاباً في مقتبل العمر، جاء ينقل إليَّ تحية والده واحتراماته واعتذاره بأنّ توعك صحته حرمه من أن يتشرف بمقابلتي بشخصه. تمنيت لوالده سرعة الشفاء وسألته عما إذا كان أحدهما، هو أو فضيلة الوالد، قد حضر أحد عروض المسرحية. أجاب الشاب بأن لا. قلت إذن فقد كان حكم والده في خطبة الجمعة عليها خاطئاً. إن المسرحية عمل تعليمي أخلاقي، ظهر الممثلون فيها على خشبة المسرح في ثياب بالغة الاحتشام، وتبادلوا أحاديث سامية المعاني تدور حول المساوىء التي يتعرض لها المجتمع البشري، وكيف يجب أن نسعى جميعاً لنجنبها أفراد هذا المجتمع. لو شهدها الوالد لهنأنا وأجزل شكرنا على ما قمنا به، ولطالبنا بالمزيد من تقديم أمثالها.

ولم أكن في الواقع مزايداً في ما قلته لذلك الشاب عن مسرحية «الأشباح». فقد كانت في موضوعها تعالج قضية الشرور التي يتعرض لها أفراد المجتمع، والمجتمع بكامله، من وراء انصرافهم إلى الممارسات الشائنة والعادات القبيحة. وكان الممثلون يظهرون في المسرحية بثياب آخر القرن التاسع عشر المحتشمة، ولا سيما ثياب النساء الطويلة حتى الأكف في أكمامها وحتى كعوب الأقدام في أذيالها. عدا عن لغتها الفصيحة البليغة التي وصفتها فيما سبق.

وأضفت، وأنا أحدّث ذلك الشاب، قائلاً: أريد أن أسأل أباك عما

إذا لم يسبق له أن سار في شوارع مدينتنا هذه ومرَّ أمام دور السينما المنتشرة في أنحائها؟ أتراه لم ير اللافتات العريضة التي تزين مداخل تلك الدور وتغطي جدرانها، تملأها رسوم فاضحة لفتيات عاريات تنبىء عما يعرض في تلك الدور من أفلام ذات مواضيع يعلم الله قدرها من الحث على الفضيلة أو من التمسك بالأخلاق السليمة؟ لا بد أن فضيلة الوالد قد وقعت عينه على مناظر تلك اللوحات، وذلك قبل أن نفتتح مسرح القباني، وقبل أن تأتي وزارتنا إلى الحكم، بكثير. أتراه هاجم الحكّام الذين قبلنا عن حق ببعض الذي هاجمنا به عن خطأ؟!

وأنهيت حديثي يومها مع ذلك الشاب بقولي له: بلّغ والدك أن الوزير يسأل الله له، مع سرعة الشفاء مما يشكو منه، أن يفتح بصيرته على الحق وأن يهديه سواء السبيل، إنه جلَّ وعلا على كل شيء قدير!

* * *

عقد الاجتماع السنوي لمجلس الصحة العالمي في جنيف فسافر للاشتراك به زميلي وزير الصحة الدكتور إحسان الرفاعي، وتوليت في فترة غيابه وزارة الصحة بالوكالة. كنت أخصص بعض ساعات الدوام للعمل في هذه الوزارة مسيراً أمورها بصورة روتينية، فأوقّع على القرارات التي يعدها موظفوها وأعطي إرشاداتي أو أوامري إليهم بما تتطلبه الحاجة. عرض عليَّ في أحد الأيام، في ما عرض عليَّ من أوراق، أمر صرف لشراء سيارة بيك آب، ماركة شيفروليه، أجريت لشرائها مناقصة قانونية فاشتريت بمبلغ أحد عشر ألف ليرة سورية من ليرات تلك الأيام. وقّعت أمر الصرف ذلك كما يجب، إلا أن توقيعي له ذكرني بأمر صرف آخر، كنت وقعته

قبل ذلك بأيام لشراء سيارة مماثلة، بيك آب شيفروليه، اشتريت بالمناقصة أيضاً من قبل وزارة الثقافة، ولكن بمبلغ يفوق الذي اشترتها به وزارة الصحة.

استدعيت، حال عودتي إلى مكتبي في وزارة الثقافة، أمينها العام الدكتور يوسف شقرا وقلت له: أنا عائد الآن من وزارة الصحة حيث وقعت أمر صرف بأحد عشر ألف ليرة ثمن سيارة بيك آب شيفروليه. إنها السيارة نفسها التي وقعت عقد شرائها لوزارتنا قبل أيام بمبلغ أحد عشر ألف وخمسمئة ليرة. كيف يجوز هذا؟ لماذا ندفع خمسمئة ليرة زيادة عن الثمن التي دفعته وزارة الصحة؟

بدا الحرج على الدكتور يوسف، بل خيّل إليَّ أن الاحمرار علا وجهه للهجة الاستنكار والتأنيب التي طرحت بها سؤالي عليه. استأذنني ليعود بأوراق مناقصة شراء السيارة من مديرية المحاسبة، وما لبث أن عاد مصطحباً معه اثنين من كبار موظفي الوزارة، هما ناظم الحافظ مدير الشؤون الإدارية ومطيع المرابط كبير مفتشيها، ومعهما إضبارة مناقصة السيارة المشتراة. شرح لي الثلاثة، وكانوا هم المشرفين على عملية الشراء، والحرج يتبدى في أقوالهم، دقائق ما كنت أستفهمه منهم عن تلك العملية. كان كل شيء قانونياً في المناقصة، على قدر ما استطعت فهمه من الأوراق التي بسطت أمامي، أنا غير الخبير في الأمور المالية وفي المعاملات القانونية. وكل ما في الأمر أن ظروف المناقصتين كانت مختلفة في إحداهما عن الأخرى، وشطارة الداخلين في المناقصة الأولى كانت أكبر منها عند المشتركين في الثانية.

كان الحرج، كما ذكرت، مسيطراً على أقوال الأمين العام وصاحبيه لاكتشافي هذا الفرق في السعر بين مناقصتي الوزارتين ومسائلتي

لهم عنه. قدّرت أنهم شكّوا في أني أتهمهم بالاستفادة من هذا الفرق، وهذا ما كان بعيداً عن بالي كل البعد. فلم أملك نفسي، وأنا أرى مبلغ اضطرابهم، أن أقول: أرجوكم، لا تظنوا بأني أشك في سوء تصرف من أحدكم في هذه القضية. ولكن هذا المال مال الشعب، وعلينا أن نحرص عليه كل الحرص، فلا نفرط بخمسمئة ليرة منه، ولا بليرة واحدة تضيع أو توضع في غير محلها!

هذا ما قلته لكبار موظفي وزارتي الثلاثة آنذاك. وأنا أبتسم اليوم حين أذكر الحرج الذي كنت أراه ظل يساورهم إلى آخر أيامي في تلك الوزارة، من مسؤوليتهم في ضياع خمسمئة ليرة على خزينة الدولة ومن أموال الشعب في تلك الأيام.

* * *

خمسمئة ليرة كانت إذن هي ما انتقدت عليه كبار موظفي وزارة الثقافة في تهاونهم بأمرها. وثمة خمسمئة ليرة أخرى جذبت انتباهي وأنا أوقع أوامر الصرف في الوزارة، فكانت الخيط الذي قاد المفتشين فيها إلى اكتشاف اختلاسات أحد محاسبيها مبالغ متعددة من مال الخزينة، وإن كانت هذه المبالغ في الواقع غير باهظة في قيمتها.

لا بد لي من القول أن ما جذب انتباهي إلى هذه الليرات الخمسمئة الأخيرة هو أن أمر صرفها كان باسم أحد أصدقائي المقربين، وهو الأستاذ نجاة قصاب حسن، الذي كان يتولى في الوزارة منصب مدير المسارح والموسيقا. تولّى صديقي نجاة هذا المنصب لفترة قصيرة، وكان ذلك في إحدى شطحات مزاجه البوهيمي وحبه لأجواء الثقافة والفن، وهو المحامي الكفؤ الذي تضيق الوظيفة الروتينية في العادة عن احتواء مواهبه المتعددة. وقعت أمر الصرف

هذا وتذكرت أني وقعت مثله منذ أيام قليلة باسم صديقي نفسه، وبالمبلغ نفسه. وحين التقيت بنجاة في إحدى الأمسيات اللاحقة قلت له مازحاً: أنت تكلفنا كثيراً يا عزيزي. قال: بماذا أكلفكم؟ قلت: خمسمئة وراء خمسمئة... في أسبوع واحد وقعت لك أمرين بالصرف، كل منهما بهذا المبلغ الكبير!

استنكر نجاة ما قلته له وأقسم، ضاحكاً، على أنه لم يقبض غير خمسمئة ليرة مرة واحدة، ولقاء عمل تقدّر قيمته بأضعاف هذا الرقم الهزيل من الليرات. كان لا بد في هذه الحال من أن أصدر أمري بالاستقصاء في موضوع أوامر الصرف التي لا يقبضها من تكتب بأسمائهم. وهذا ما جرى. وقد أثبت التفتيش الذي أوعزت به أن أوامر متعددة قد صرفت ووضع محاسب بعينه قيمتها في جيبه، فلوحق ذلك المحاسب واتُخذت بحقه التدابير التي تتخذ بحق أمثاله.

هاتان الواقعتان المتعلقتان بمبلغين صغيرين نسبياً، وإن كان لهما بعض القيمة في تلك الأيام، أكسبتاني سمعة بأن هذا الوزير لا تخفى عليه خافية من تصرفات موظفيه أو مما يجري في مختلف دوائر وزارته، ولا سيما في الأمور المالية! كانت في الواقع سمعة قائمة على غير أساس. إنها مجرد مصادفات نبهتني إلى أشياء ما كان يخطر ببالي أن أنتبه إليها، أنا الذي أعتبر نفسي أحد كبار الجاهلين في أمور المصالح الرسمية، إدارية كانت أو مالية واقتصادية.

* * *

أتيت على ذكر الدكتور يوسف شقرا، الأمين العام في وزارة الثقافة، فيما سبق. ولا بد من القول إن الدكتور شقرا كان يتولى

منصبه على رأس هرم وظائف الوزارة بجدارة فائقة، وبحزم مغلف بلطف وتهذيب بالغين. لم يكن يحتمل تهاون أحد مرؤوسيه في متابعة عمله بانتظام، أو في غياب غير معلل من أحد موظفيه، حتى لو كان هذا الموظف واحداً من المرموقين في ميدان الثقافة التي تسمى وزارتنا باسمها. أذكر أنه شكا لي أن الشاعر نديم محمد، وكان يحتل وظيفة في أحد دواوين الوزارة، يكثر الغياب عن مقر وظيفته بما يعرقل العمل ويغري زملاءه بالتراخي والتهاون مثله. واقترح أن نسعى إلى نقله إلى وزارة أخرى وأن نعيّن محله موظفاً دؤوباً قادراً على إنجاز ما يكلف به من مهام.

لم أملك في يومها إلاّ أن أبتسم لاقتراح أمين الوزارة العام. صلتي بنديم محمد لم تكن وثيقة، ولكني كنت أعرف مكانته الشعرية وأقدر موهبته فيها منذ زمن بعيد، لعله الزمن الذي كانت جمعتنا فيه جلسة مشتركة في مقهى الهافانا، في أول الخمسينيات، أهدى إليّ فيها ديوانه «آلام». كنت أعرف فوق ذلك أن نديم محمد يعاني مرضاً أهزله ويكاد يقعده عن كل عمل مجهد. قلت للدكتور يوسف إن اقتراحه بحق هذا الشاعر المبدع غير مقبول، وإن واجبنا في وزارة الثقافة أن نتولى رعايته ولا نطالبه وأمثاله بما نطالب به الموظفين العاديين، من مواظبة منتظمة على الدوام، أو من أداء مهام هم غير مهيئين للقيام بها. واقتنع الرجل المثقف والإنساني الذي كان في إهاب يوسف شقرا بما قلته، وإن كنت أحسب أن الأمين العام الذي كان يسكن ذلك الإهاب كان أقل اقتناعاً بأقوالي وأقل قبولاً بها.

هذا الحرص من الدكتور يوسف شقرا على انتظام العمل في مصالح الوزارة وقيام كل موظف فيها بما هو مكلف به، أحسبه

كان وراء خبر قرأته في ذات يوم في حوار صحافي مع محمد الماغوط. قال محمد الماغوط في ذلك الحوار، في معرض حديثه عن العسر الذي لقيه في بدء حياته، إنه رشح في إحدى المرات لوظيفة في وزارة الثقافة ولكن وزيرها في تلك الأيام، الدكتور عبد السلام العجيلي، رفض تعيينه فيها. لقيت محمد الماغوط بعد قراءتي تصريحه هذا بزمن وسألته: أأنا رفضت تعيينك في الوظيفة؟ متى كان هذا؟ قال: هكذا قالوا لي في الوزارة يومها! وفي الواقع، لا أذكر إطلاقاً أن ترشيح الماغوط عرض عليَّ في يوم من الأيام. وأكثر ظني أن هذه كانت وسيلة الدكتور يوسف شقرا في رد الطلب الذي قدّم إليه، وهو الحريص على أن يحمل الموظف في وزارة هو أمينها العام مؤهلات وشهادات يبدو أن محمد الماغوط، على مكانته الأدبية المعترف بها، لم يكن يحملها.

وفي هذا المجال أذكر واقعة تغلبت فيها على ممانعة ما أسميه العقلية الحنبلية في النظر إلى العمل الوظيفي عند رئيس وزارتنا، الدكتور بشير العظمة، وعند الأمين العام في وزارة الثقافة، الدكتور يوسف شقرا، في آن واحد. وأقصد بالعقلية الحنبلية فرط التشدد في ملاحظة دوام الموظفين والتدقيق في إمكانات كل منهم أو في مردود أعمالهم. ففي إحدى جلسات مجلس الوزراء عرض الدكتور بشير العظمة على المجلس انتقاداته لأحد الأمينين العامين في رئاسة الوزراء، وقال إنه يهيىء مرسوماً بإحالة الأمين العام هذا على التقاعد، لأنه دائم الغياب عن مركز وظيفته وقليل الإنتاج في عمله. وكان الأمين العام الذي يعنيه الدكتور العظمة بهذا الكلام هو الأستاذ صلاح الدين المحايري.

لم يصدر قرار بتهيئة المرسوم الذي تحدث عنه رئيس الوزراء في

جلسة ذلك اليوم. ولكنني، عند انتهاء الجلسة، استوقفت الدكتور العظمة وقلت له: كأنك لا تعرف صلاح المحايري يا بشير بك؟ قال: بل أعرفه جيداً. قلت: وتعرف أنه أحد كبار المثقفين في هذا البلد، وأنه موسوعة فلسفية تمشي على رجليها، يحسن التكلم بعدة لغات كل الإحسان وله دراسات فكرية هي، على قلتها، مما يحق لنا أن نفاخر به. ابتسم رئيس الوزراء وقال: أعرف عنه ما تقول، ولكنه موظف في مكتب وعليه أن يقوم بما تتطلبه وظيفته. ما رأيته قام يوماً بعمل ذي شأن، ولا رأيت على طاولته ورقة بأمر من الأمور. ولهذا فإني لا أحتمل وجوده بالقرب مني بلا عمل يؤديه.

ابتسمت بدوري حينذاك ورويت للدكتور العظمة ما كنت أظنه يعرفه عن زيارة جواهر لال نهرو لدمشق ولقائه بالرئيس شكري القوتلي أثناء رئاسته للجمهورية. كان صلاح المحايري هو المترجم بين الرجلين الكبيرين. خاض نهرو في حديثه مع الرئيس القوتلي في مواضيع كثيرة تعدت أمور السياسة إلى استرجاع أحداث التاريخ ثم إلى قضايا الفكر والفلسفة. كان الترجمان، الذي هو صلاح المحايري كما قلت، يضيف إلى أجوبة شكري بك وتعليقاته على أقوال الرئيس الهندي فقرات من عنده كانت تثير إعجاب نهرو بسعة اطلاع الرئيس السوري وتضلعه في معرفة ما كان يجري عليه الحديث. وأضفت وأنا أروي لرئيس الوزراء خبر تلك الواقعة قولي له: كلِّفْ يا سيدي صلاح المحايري في العمل في مناسبة مثل مناسبة لقاء ذينك الرئيسين تجده عند حسن ظنك. إلاّ أنه لن يرضيك حتماً في ملاحقة إضبارات المزايدات أو التحقيقات على الموظفين المحالين على التفتيش.

هذا ما قلته آنذاك للدكتور العظمة، أو أني قلت كلاماً يشبه هذا،

لأني أنقل كلامي في الحقيقة من ذاكرتي لا من أوراق مكتوبة، قال لي هو حينذاك: لن أحيل الأستاذ صلاح على التقاعد، فهل تقبله أنت في وزارتك؟ قلت: بكل سرور. حوّله إليَّ، ولك كل الشكر!

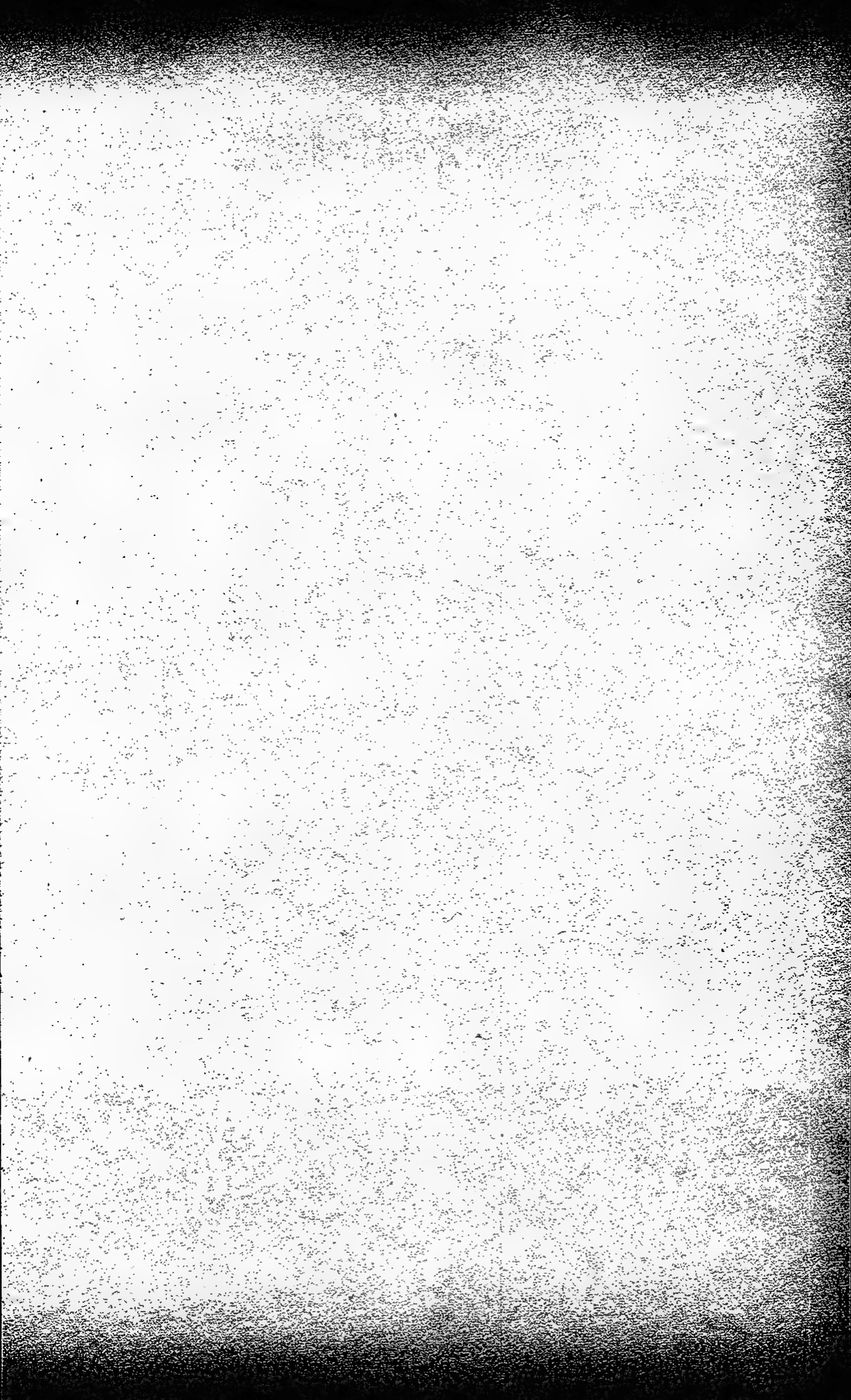
وهذا ما جرى في تلك الأيام. نقل صلاح المحايري من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة الثقافة برتبته وراتبه. ولا أذكر أنه كلف بعمل معين في وظيفته الجديدة، وإن كنت قد التقيت به في أروقة الوزارة مرة أو مرتين. كانت لقاءاتي به أكثر من ذلك بكثير في مقهى البرازيل، حيث كنا أنا وهو من أعمدة هذا المقهى خلال سنين طويلة. قبل أن أتولى مناصبي الوزارية وأثناء توليها وبعد مغادرتي إياها.

* * *

في الأشهر القليلة التي قضيتها في منصب وزارة الثقافة كنت معدوداً بين الوزراء التقنيين التكنوقراط، الذين يهتمون بتسيير وزارة يؤهلهم لتسييرها تخصصهم في أمورها. كان اهتمامي وتدخلي في معالجة الأمور السياسية يأتيان في الدرجة الثانية بعد معالجة الأمور الإدارية في وزارتي، أو أن هذا ما كان يتصوره عني الآخرون، في داخل الحكومة وخارجها، في الظروف التي جئنا بها إلى الحكم وجئت أنا فيها وزيراً للثقافة.

إلاّ أن ذلك التصور عني ما لبث أن تبدل حين صارت السياسة أكثر شغلاً لي من الناحية العملية، عندما توليت وكالة وزارة الخارجية في البداية مع احتفاظي بوزارة الثقافة، ثم حين أصبحت وزيراً للإعلام مع الخارجية، وبصورة خاصة حين تفرغت لوزارة الإعلام وحدها. ذكرت الناحية العملية، لأنها هي التي أبدت

للآخرين نشاطي في الأمور السياسية. أما عند نفسي، فقد كانت السياسة شاغلاً لي منذ اليوم الأول لاشتراكي بالحكم. وكل هذه أمور ستتوضح في ما أرويه في الصفحات الآتية عن عملي في وزارتي الخارجية والإعلام، بعد أن ختمت كلامي عن ذكرياتي في أيام عملي في وزارة الثقافة في الصفحات الفائتة.



الفصل الرابع

في وزارة الخارجية(*)

كنت وزيراً للثقافة في الوزارة التي تشكلت برئاسة بشير العظمة في ١٦ نيسان/ أبريل عام ١٩٦٢، بعد الإفراج عن رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي، وكان معتقلاً في المستشفى العسكري في المزة وأعيد إلى قصر الضيافة وإلى منصب الرئاسة في مساء الجمعة، الثالث عشر من ذلك الشهر. كان وزير الخارجية في تلك الوزارة هو عدنان الأزهري، ولكنه استقال بعد عودته من مهمة أسندت إليه من الحكومة بمقابلة الرئيس عبد الناصر ومحادثته في مشروع إعادة الوحدة بين سورية ومصر على أسس سليمة. وكان هذا هو المشروع التي أخذت حكومتنا على عاتقها تنفيذه. لم تنجح مهمة الأزهري فعاد إلى سورية واستقال من وزارتنا. أحسبه كان ناصري الميول، وأنه كان متخوفاً من المشاركة في عمل لا يرضى الرئيس عبد الناصر عنه كل الرضا. المهم أن تخلفه عن تولي العمل الذي أسند إليه ساق

(*) [كتبت ذكريات وزارة الخارجية هذه في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام ١٩٩٩].

الرئيسين القدسي والعظمة إلى التفكير بتسمية وزير وكيل في الخارجية ريثما تتضح الأمور، إضافة إلى تعديلات كان لا بد منها في مناصب وزارية أخرى.

دار البحث في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية حول التعديلات. أذكر أنه عرضت عليَّ في البداية وكالة وزارة العمل إلى جانب منصبي في وزارة الثقافة فاعتذرت بأني لست مؤهلاً لمثل هذا المنصب. اقترح أحمد عبد الكريم بأن يُعهد إليَّ بوكالة الخارجية قائلاً إني أستطيع مباشرتها بكفاءة، فوافق الوزراء الحاضرون على اقتراحه وقبلت به أنا. وهكذا باشرت أنا العمل في وزارة الخارجية دون أن أتخلى عن وزارتي الأصلية.

قسمت يوم عملي قسمين: في الصباح، حتى الحادية عشرة، أداوم في وزارة الثقافة في شارع الروضة، وبعد ذلك حتى انتهاء الدوام أنتقل إلى وزارة الخارجية في أول شارع أبو رمانة قريباً من قصر الضيافة. كنت على معرفة بعدد من موظفي وزارة الخارجية. أولهم أمينها العام، وقد أصبح يدعى اليوم معاون الوزير، وهو الدكتور إبراهيم الأسطواني الذي تعرفت إليه قبل عامين في بوينس آيرس عاصمة الأرجنتين، وكان فيها سفيراً للجمهورية العربية المتحدة، وقد احتفى بي وبزوجتي خير احتفاء آنذاك. ولما كانت هذه أول صلة لي بأجواء العمل في هذه الوزارة فقد قلت للآنسة ماوية، وكنت أعرفها من ترددنا معاً على الأوساط الثقافية في العاصمة، قلت لها حين جاءت لتحيتي كوزير جديد مثل زملائها الآخرين، إني سأستعين بها إذا احتجت إلى التعرف إلى بعض الأمور التي لا معرفة لي بها من أمور الوزارة. ولما توسمت من جوابها أنها لم تتحمس لعرضي هذا عليها أدركت أني أخطأت في هذا الطلب،

وقررت بيني وبين نفسي أن لا أكرره على أحد، وأن لا أعتمد على غير نفسي في مباشرة ما سيواجهني من أمور.

بين الذين دخلوا مكتبي لتحية الوزير الجديد جاء نزار قباني. معرفتي به قديمة إذ كنا زملاء دراسة في الجامعة السورية، كما كان اسم جامعة دمشق في تلك الأيام، أنا طالب طب فيها وهو طالب حقوق. وجمعتنا كذلك اهتماماتنا الأدبية، فكانت لنا مساجلات في النثر والشعر. استقبلته كصديق قديم وسألته عما إذا كان في إمكاني أن أفيده بشيء. قال: نعم، لي مطلبان، أولهما هو أن لي مرتبة في الملاك حرمت منها عندما كنا جمهورية عربية متحدة، وثانيهما أن تنقلني إلى السفارة السورية في إسبانيا في الوظيفة التي تؤهلني لها المرتبة التي أنا فيها. قلت له: سيكون هذا. وحين خرج من مكتبي استدعيت الدكتور الأسطواني وطلبت إليه أن يتولى تحقيق مطلبي نزار هذين إذا لم يكن هناك مانع قانوني، فأجابني بأنه ليس من مانع وبأنه سيتولى تنفيذ الأمر في الحال.

إلاّ أن الدكتور الأسطواني ما لبث أن عاد إليّ ليخبرني بأن إعطاء نزار المرتبة التي قال عنها سينزل الضرر بموظفين آخرين من زملائه هم أحق بها منه، أما النقل إلى إسبانيا فهو أمر ممكن. استدعيت نزار وأخبرته بما قيل لي فقال إن ذلك صحيح وإنه لا يصر على الحصول على مطلبه في المرتبة. وهكذا وقعت قراراً بنقله من الإدارة المركزية في وزارة الخارجية إلى سفارتنا في مدريد. وحين عرض ذلك القرار على مجلس الوزراء للتصديق عليه ابتسم الدكتور بشير العظمة، رئيس الوزراء، وهو يقول لي بلهجة من يؤاخذني على ما فعلته: نقلته لأنه صديقك! قال ذلك لأنه كان يعرف أن الطامعين بالنقل إلى إسبانيا كثيرون. أجبته بقولي: نزار صديقي، لا أنكر

ذلك. إلاّ أني لم أنقله لما بيننا من صداقة. نقلته لأنه شاعر، ولو استطعت لنقلت كل ذي موهبة أدبية إلى إسبانيا وإلى الأندلس ليطلع وليبدع!

لم تحل ملاحظة الدكتور العظمة على كل حال دون تعيين نزار في ذلك المنصب، فسافر إلى مدريد وجال في الأندلس واستوحى من إقامته وعمله هناك ما استوحاه من قصائده المشهورة. وفي إحدى رسائله التي تلقيتها منه من العاصمة الإسبانية كتب لي يقول: أحييك من البلد الذي زرعتني فيه.

تعيينات السلك الدبلوماسي

نقل نزار من دمشق إلى مدريد كان أمراً بسيطاً بالنسبة إلى التعيينات التي كان عليَّ أن أبت في أمرها في العديد من المناصب الدبلوماسية، في سفارتنا وفي الإدارة المركزية.

قبل توليّ المنصب في الخارجية كانت تتردد الشكوى من بعض الوزراء من خلو بعض سفاراتنا من السفراء أو ممن يقوم بالأعمال فيها، وأن هناك ترشيحات للمناصب الخالية ولكن لا أحد يقدم على تنفيذها، وذلك لعوامل مختلفة لم أكن مطلعاً عليها بدقة. درست الموضوع المشكو منه هذا واطلعت على الترشيحات التي كنت على معرفة بأكثر أصحابها، ومن دون أن أستشير أحداً أو أستعين بأحد اتخذت قراراتي بالتعيين والنقل وقدمتها إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها. لم ألق معارضة أو ملاحظة في ما فعلته. بل إن رئيس الجمهورية الذي رأس جلسة التصديق قال مثنياً على ما فعلته: كنتم تقولون إن البت في هذه الأمور شيء عسير. ولكن هذا فلان، وهو يعنيني، نراه أنجزها في يوم واحد.

أول تلك القرارات وأصعبها، بالنسبة إليَّ شخصياً بصورة خاصة، كان قرار نقل سفيرنا في ألمانيا وفي الاتحاد السوفياتي معاً، وهو الأستاذ جمال الفرا، من منصبه في أوروبا ومن مقره الدائم في بون عاصمة ألمانيا آنذاك، إلى الإدارة المركزية في دمشق ليتولّى منصب أمين الوزارة العام، أي ليصبح معاون الوزير. قراري بنقله جاء في الواقع استجابة لانتقاد بعض الوزراء في أكثر من جلسة لبعض جوانب حياة الأستاذ الفرا في عمله الذي استمر سنوات طويلة خارج الإدارة المركزية، متنقلاً بين أوروبا وأمريكا اللاتينية. وهذا النقل، الذي يعتبر من الناحية المبدئية ترفيعاً لصاحبه، كنت أعرف أنه لن يرضي الأستاذ الفرا أو يروق له. ولذا قلت إن إصدار قراري به كان أمراً صعباً بالنسبة إليَّ شخصياً، وذلك لما كنت أحمله له من تقدير ومحبة وما ربطتني به من روابط المعرفة التي أسمح لنفسي بأن أسميها صداقة.

أول معرفتي بالأستاذ جمال الفرا كانت عندما كنت تلميذاً له في المدرسة الثانوية بحلب، وأنا آنذاك طالب في صف البكالوريا الأولى. كان في أول عودته من باريس، فعيّن في تلك الثانوية مدرساً للفيزياء في الصفوف المتقدمة. كانت لي معه حكاية ملأت نفسي غبطة وسروراً، قد أرويها عند كتابة ذكرياتي الدراسية بعد فراغي من تسجيل ذكرياتي السياسية. المهم أني حملت له حب التلميذ المجد وتقديره لأستاذه الكفء والمتميز. لم يمكث في حلب إلاّ سنة دراسية واحدة، فانقطعت علاقتي به إلى أن تجددت بلقاءات متفرقة في دمشق، تذكر فيها تلميذه المتفوق الذي أصبح طبيباً ثم عضواً في مجلس النواب ثم كاتباً ينشر المقالات والكتب. أما هو فانتقل من التدريس إلى السلك الدبلوماسي. وبهذه الصفة

لقيته مرة، وكان ذلك في منتصف الخمسينيات، سفيراً في بون فاستقبلني بحفاوة وقدمني، في حفل الغداء الذي دعاني إليه، إلى ضيفين من كبار شخصيات وزارة الخارجية الألمانية دعاهما معي، قائلاً إني وإياه كنا في المدرسة في صف واحد! وكان هذا صحيحاً، وإن أنقص هو في التقديم أنه كان المعلم وكنت أنا التلميذ.

التقيت بالأستاذ الفرا بعد ذلك بسنوات في دمشق، وكان قد أصبح سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في البرازيل. قال لي: ألا تزورنا في أميركا الجنوبية؟ أعرف أنك إذا قلت نعم فستأتي، جربت ذلك معك في أوروبا! ضحكت وقلت له: سآتي، إن شاء الله!. وحقاً قد سافرت إلى الأميركتين، الجنوبية والشمالية، في سنة ١٩٦٠، بادئاً زيارتي لهما بالبرازيل. لم ألتق به هناك. كان يقوم بجولة في قلب البرازيل في منطقة الأمازون، ولكنه إذ علم بمقدمي أوكل إلى أعوانه في السفارة أمر استقبالي والعناية بي. وهكذا تولّى الوزير المفوض بالسفارة، وهو ضابط منقول إلى السلك الدبلوماسي، من الإقليم الجنوبي، واسمه محمد علي، الحفاوة بي وبزوجتي عند حلولنا في ريو دو جانيرو، فلم يقصر هو وموظفوه في ذلك. وكانت هذه المدينة هي عاصمة البرازيل في ذلك الحين بينما كانت برازيليا، العاصمة الحالية، قيد الإنشاء.

كل هذا أقوله لأبيّن لماذا أزعجني اضطراري إلى نقل أستاذي القديم من أجواء كنت أعرف أنه يحب البقاء فيها. ولكني وجدت المصلحة في إجراء ذلك ووضعت في حسابي أني بتعيينه معاوناً للوزير لم أسيء إليه بل رفعت من مستوى وظيفته. جاء من بون وقابلني. كان على علم بلا شك بالأقاويل التي كانت تتردد حول

بعض علاقاته الشخصية والتي كانت وراء إعادته إلى الإدارة المركزية. كان في عنفوان شبابه، واسع الثقافة جذاب الحديث، أنيقاً في هندامه وجميلاً في مظهره. وفوق ذلك كان أعزب مزمناً. كل هذه صفات تجعله محط أنظار النساء الجميلات، حتى لو لم يكن مولعاً بهن. وهذا ما أكثر الشائعات حوله في هذه الناحية، وليس حول كفاءته أو علمه أو إخلاصه في عمله. وقد أورد أحد الزملاء من الوزراء في واحدة من جلسات مجلسنا كلمة زعم أن مسؤولاً روسياً كبيراً قالها لأحد مسؤولينا عند زيارة هذا الأخير لموسكو. زعم أنه قال له بلهجة الممازح: زوجوا سفيركم!. وذلك في وقت كان فيه الأستاذ الفرا سفيراً في بون وموسكو في آن واحد.

نعم، كان الأستاذ الفرا عليماً ولا شك بما كان يدور حوله في هذا المجال. قال لي: هذا المنصب الذي نقلت إليه لا أحبه. أريد أن أبقى سفيراً خارج البلاد في أي مكان ترسلون بي إليه. إلى أفغانستان مثلاً، حيث لا نساء هناك! ضحكنا معاً لكلمته هذه، ورجوته أن يقبل بالعمل معي في هذه الفترة لأني في حاجة إلى علمه وتجربته في العمل الدبلوماسي والسياسي، ولعل الفرصة تسنح فيعود إلى الأمكنة التي يتوق إلى العمل فيها.

وقد جاءت الفرصة حقاً. جاءت على غير الشكل الذي كنا ننتظره، وأرضت الأستاذ الفرا ولو أنه لم يعد إلى إحدى السفارات كما كان يأمل.

كنت في هذه الأثناء قد تركت وزارة الثقافة لأتولى وزارة الإعلام التي تحاماها زملائي، إذ لم يقبل أحد بتقلدها بعد أن استقال منها الدكتور عبد الله عبد الدائم. هذا مع احتفاظي بوزارة الخارجية

وكالة. كان العمل في وزارة الإعلام حساساً ومرهقاً ويشغل الوزير الذي يشرف عليها ويحسب الحساب لدقائقها النهار والليل كله. رجوت رئيسي الجمهورية والوزارة أن يعملا لإعفائي من الخارجية لأتفرغ للإعلام الذي لا مجال للتهاون في مباشرته. وهنا جاء على البال شخص الأستاذ جمال الذي قدم ليتولى الأمانة العامة للوزارة، فدار البحث حوله وانتهى بإسناد وزارة الخارجية إليه.

في أثناء ذلك البحث قلت إنه يبدو لبعض الناس أن تعيين الأستاذ الفرا في مكاني، وأنا الذي جئت به ليكون معاوناً لي، يبدو أمراً مزعجاً لي. ولكن الصحيح هو العكس. فأنا أقدر الأستاذ الفرا كل التقدير، عدا ما يربطني به من أواصر التلمذة والصداقة. ولذا فإني مسرور بأنه سيخلفني وأتوقع له كل نجاح في مهمته الخطيرة. أما هو فقد كان من اللباقة وسمو التهذيب بأن قال في مجلس الوزراء، عند استلام مقاليد منصبه، إنه يعتبرني الوزير الدائم للخارجية، وإنه سيسير على طريقي ويطبق آرائي. وأعتقد أنه لم يقصد بما قاله مجرد المجاملة. ففي أهم عمل أنيط به في الأيام الأولى لتوليه منصبه، ترك لي إدارة الأمور بدقائقها وتعقيداتها، وإن تولى هو الرئاسة الرسمية لذلك العمل. ذلك عندما قام برئاسة وفد سورية إلى مؤتمر شتورا، الذي انعقد في أواخر شهر آب/ أغسطس عام ١٩٦٢ للنظر في الشكوى التي قدمتها سورية إلى الجامعة العربية، بسبب ما رأته ماساً بسيادتها ومهدداً أمنها من تصرفات حكومة مصر وأقوال رئيسها، الرئيس عبد الناصر في ذلك الحين.

مع البعثات الدبلوماسية

في الأيام الأولى لمباشرتي شؤون وزارة الخارجية تلقيت هاتفاً من

الأستاذ عبد اللطيف السباهي، وهو زميل قديم لي في ثانوية تجهيز حلب ومهندس كان يشغل وظيفة مدير السكك الحديدية في سورية، وكانت صلتي به مقطوعة منذ زمن بعيد. قال لي في هاتفه إن الأتراك منعوا نقل محاصيل محافظة الجزيرة من الحبوب في القطار، بحجة أن هناك وافدة مرض من أبقارنا، وإن المحاصيل في هذه السنة الخيّرة كثيرة بحيث ضاقت بها المستودعات. كانت وسيلة النقل المتوافرة آنذاك لمحاصيل الجزيرة هي القطار الذي تشكل سكته الحديدية حدودنا الشمالية مع تركيا. وهو ملك لتركيا إلاّ أن العادة جرت بأن نستأجر قاطراته للنقل وللسفر عندما نحتاج إلى ذلك. أخبرني زميلي القديم بهذا طالباً مني أن أعالج القضية مع المراجع التركية المسؤولة.

بدت لي حجة الأتراك، في امتناعهم عن نقل حاصلاتنا بقطارهم، حجة واهية. سألت المختصين في الوزارة عن مدى سير العلاقات بيننا وبين الجهات التركية في هذه الأيام، فأخبروني بأن السفارة التركية تقدمت إلينا بطلبات متعددة، وبأننا لم نجبهم على أي واحدة منها. أول هذه الطلبات هو السماح لهم بنصب هوائي لاقط، آنتين، على سطح السفارة. والطلب الثاني هو التفاوض بشأن امرأة تركية موقوفة عندنا وطالب سوري موقوف في تركيا. الامرأة اعتقلت عندنا بتهمة التجسس، وعلى أثر ذلك أوقف الأتراك المواطن السوري، ربما ليحملونا على مقايضتهم هذا بتلك. أما الطلب الثالث فهو الرغبة في التباحث بشأن مشاكل المياه بين بلدينا. قال لي الموظفون المختصون إن هذه الطلبات تكرر تقديمها إلينا ولكننا لم نرد لا سلباً ولا إيجاباً. سألتهم: ولماذا؟ قالوا: إن الجيش لم يقبل بأن نرد. سألت: عن الأمر الأول، هل تقيم

السفارات الأخرى هوائيات على أسطحة أبنيتها؟ كان الجواب أن نعم بالنسبة إلى عدة سفارات، منها السفارة الأميركية والسفارة الهندية، قلت: وعن الأمر الثاني، أحسب أن واجبنا أن نسعى لمعالجة مشكلة مواطننا الطالب الموقوف. وأضفت قائلاً لمعاوني، أولئك المختصين: حسناً. أعرف أن البحث في الطلب الثالث يقصد منه غايات بعيدة، ربما تتعلق بمياه العاصي التي عن طريقها يريدون أن يحصلوا على اعتراف منا باحتلالهم للوائنا السليب، لواء إسكندرون الذي يصب العاصي في خليجه. أما الطلبان الآخران فلا أرى مانعاً في الرد عليهم بأننا سنباحثهم حولهما. اكتبوا لهم بهذا الآن.

وهكذا كان، وفي اليوم التالي لإرسال ردنا حول ذينك الطلبين إلى السفارة التركية هتف لي المهندس السباهي يعلمني بأن عربات القطارات التركية قد توجهت بحمولتها من شعير الجزيرة وحنطتها إلى حلب. هذا مع بقاء وافدة مرض الأبقار على حالها.

وحدث بعد يومين أو ثلاثة من حل هذه المشكلة الطارئة أن تلفن لي رئيس الجمهورية قائلاً إن تجار الحبوب في حلب يشتكون من أن الأتراك يمتنعون عن نقل حبوب الجزيرة في قاطراتهم، ويطلب مني أن أعالج هذا الأمر مع السفارة التركية. كان جوابي أن ابتسمت وقلت: ليطمئن تجار حلب يا فخامة الرئيس، فالحبوب في طريقها إليهم، مصبحة أو ممسية!

* * *

أخبرني مدير مكتبي في ذات صباح بأن القائم بالأعمال البلجيكي يرجو مقابلتي في قضية مستعجلة. عيّنت له موعداً في اليوم نفسه واستقبلته فيه. بدت على الرجل منذ تحيته لي علائم التوتر وراح

يتحدث إليَّ بعصبية. قال لي إن المسيو سباك الذي تحسنت نظرته إلى وضعنا السياسي، والذي يتهيأ إلى رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين بلجيكا وسورية إلى سفارة، متأثر جداً من موقف المندوب السوري في هيئة الأمم، السيد المفتي، حيال قضية انسحاب بلجيكا من الكونغو، وعلى الأصح حيال موعد هذا الانسحاب. كان تقرر في لجنة تصفية الاستعمار في هيئة الأمم المتحدة أن تنسحب دولتنا من مستعمرتها السابقة الكونغو في شهر أيار/ مايو، ولكن الحكومة البلجيكية طلبت أن يسمح لها بتأجيل الانسحاب شهرين آخرين ليتم في شهر تموز/ يوليو من العام نفسه. أغلب أعضاء اللجنة وافقوا على هذا، بما فيهم رئيسها الهندي المتحمس لتصفية الاستعمار. غير أن السيد المفتي يعارض هذا التأجيل بشدة، وبدون داعٍ. إن المسيو سباك يسأل هل أن تصرف مندوب سورية في اللجنة هو بإيعاز من حكومته أم إنه حصيلة اندفاع منه شخصياً؟

المعروف أن المسيو سباك كان رئيس وزراء بلجيكا في ذلك الحين. ولم يكن لي في الواقع علم بهذه القضية التي يشتكي منها المسيو سباك، كما إني لم أكن على علم بالتعليمات التي أعطيت لمندوبنا في لجنة تصفية الاستعمار في موضوعها. وجدت أن انفعال القائم بالأعمال البلجيكي مبالغ فيه، كما وجدت أن القضية إذا كانت كما بسطها هو لا تستحق تشدداً من جانبنا. عمدت إلى تهدئة مخاطبي بأن قلت له بلهجة الممازح: أنا أعرف السيد جودت المفتي، وحماسته في ما يباشره من أمور، منذ كان لاعباً نشيطاً في فرقة كرة القدم في مدرستنا الثانوية في حلب! إلى هذه الحماسة يرجع على ما أظن تشدده الذي تأثر منه السيد سباك. ثم إني أعذر

السيد سباك في تأثره، لأني على علم بالمهام الثقيلة التي يتحمل أعباءها في العمل لأوروبا موحدة اقتصادياً وفي رئاسة حلف الناتو. على كل حال ليطمئن سعادته إلى أني سأتابع الأمر بما يرضيه وبما لا يجعله يغيّر من حسن نظرته إلى أوضاعنا السياسية.

وحين استأذن القائم بالأعمال، بعد كلماتي الباسمة هذه ودعني وهو ضاحك السن ومنبسط الأسارير، على خلاف ما كان عليه من انفعال وتوتر حين مجيئه.

* * *

كان يوم سبت. جئت مبكراً في ذلك اليوم إلى مبنى وزارة الخارجية فوجدت في انتظاري أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الأميركية، يطلب مقابلتي نيابة عن السفير الأميركي الذي كان غائباً عن دمشق. استقبلته فحيّاني وهو يعتذر عن استعجاله في طلب المقابلة لأنه مكلف من وزارة خارجيته بالاستفسار عن الموقف السوري حيال الحادث الذي جرى نهار أمس، الجمعة، على الحدود بين القوات السورية ومزارعين إسرائيليين كانوا يقومون بالفلاحة في أرضهم. الصحيح أنيِ، رسمياً، لم أكن أملك معلومات محددة عن الحادث الذي يشير إليه مخاطبي. لم أتلق تقريراً عنه من أي جهة، ولا لقيت على مكتبي ورقة تشير إليه. كل علم لي به ينحصر في خبر في سطور قليلة، قرأته في إحدى جرائد الصباح قبل مجيئي إلى مقر الوزارة، عن مناوشة جرت بين قواتنا على الحدود وبين آليات زراعية إسرائيلية تسللت إلى المنطقة المحرمة جنوب الحولة، وأن تلك الآليات ما لبثت أن انسحبت بعد أن أطلق عليها جنودنا بضع طلقات محذرة. هذا جميع ما كنت أعرفه، وبشكل سطحي، أنا وزير الخارجية السورية! ولكن المستر إيفان

فوتوس، الدبلوماسي الأميركي الجالس أمامي في هذه اللحظة، يحمل في يده ملفاً مسجلاً فيه الساعة والدقيقة التي أطلق فيه حرس حدودنا طلقاتهم على الإسرائيليين المتوغلين في الأرض المحرمة، وعدد تلك الطلقات ونوعية الأسلحة المطلقة منها. كما يحمل تعليمات من وزارة خارجيته التي كانت تلقت خبر الحادث بتفاصيله في واشنطن، فكلفته بمقابلتي ومحادثتي والاستفسار مني. ذهب الخبر من إسرائيل إلى واشنطن في أميركا وعاد من أميركا إلى دمشق، وأنا ووزارتي لا نعلم منه إلاّ ما حمله لنا خبر مقتضب في إحدى الصحف!

كان لا بد من أتناسى ألمي من هذا الواقع الذي اكتشفته في تلك اللحظة لأرد على الاستفسارات التي ينتظرها المستر فوتوس مني.

قلت له: هذه الأرض محرمة بموجب اتفاقات دولية واستثمارها ممنوع بموجب هذه الاتفاقات. فهي ليست أرضاً لهؤلاء الذين تسللوا إليها بآلياتهم، ثم إنها ليست المرة الأولى التي يحدث فيها التسلل الذي هو عمل عدواني من جانب الإسرائيليين. في كل مرة نتصدى نحن لهذا العدوان، وسنظل نتصدى له مهما كلفنا ذلك. إن المسؤولين في الولايات المتحدة على علم تام بالتعديات المتكررة من الجانب الإسرائيلي ونراهم يسكتون عنها كأنهم راضين بها، حتى ليبدو لنا في بعض الأحيان أنهم يشجعون عليها. ومهما كانت تقديرات الجانب المناوىء لنا عن قوتنا أو عن تفوقه علينا في القدرة العسكرية فإننا عازمون على تمسكنا بحقنا القانوني، وعلى صيانته بكل الطرق، مهما كانت النتائج أو العواقب.

قلت هذا الذي قلته للدبلوماسي الأميركي بلغة واضحة ولهجة حازمة أوحتا إليه بأن كلامي هو تعبير عن سياسة مدروسة ومقررة

من قبل حكومتنا حيال الاعتداء الذي تصدت له قواتنا بالأمس والاعتداءات المماثلة له. غادرني المستر فوتوس وقد بدا عليه الاقتناع بهذه الفكرة. وزاد في اقتناعه بها ما علمت به في اليوم التالي من أن رئيس الجمهورية، حين طرحت عليه الاستفسارات نفسها عن هذه القضية في اليوم ذاته بعد أن طرحت عليَّ، أجاب بكلام مماثل لكلامي وبالحزم والجزم نفسهما اللذين عبرتُ أنا بهما عن الموضوع.

أول ما فعلته بعد خروج المستر فوتوس من مكتبي كان أن اتصلت بوزير الدفاع، وهو في الوقت نفسه القائد العام للجيش والقوى المسلحة، مبدياً استغرابي من أن يحدث ما حدث بالأمس على حدودنا مع العدو الإسرائيلي ولا تعلم وزارة الخارجية بشيء منه، رغم خطورة وقائعه وأهمية عواقبه. وكان أن جاءني في اليوم الثاني أحد ضباط جيشنا المكلفين بالعمل مع لجنة الهدنة، وهو النقيب عدنان شعباني، حاملاً معه تفاصيل تلك الواقعة من كل جوانبها، ومعها أن الأوامر صدرت بأن تحاط وزارة الخارجية، بعد الآن، بكل حادث يحدث على الحدود مهما كان قدره من الأهمية والخطورة.

* * *

وفي مرة أخرى استقبلت، في مكتبي، السفير الأميركي نفسه. لا أذكر الآن هل كان قبل استقبالي معاونه السيد إيفان فوتوس أو بعده. والأرجح أنها كانت بعده. لم تكن زيارة المستر ريد جوي كنايت، وهو السفير، للشكوى أو لاستفسار بل كانت زيارة بروتوكولية. قال لي إنه جاء ليحييني وليودعني موقتاً بالنظر إلى أنه سيسافر إلى أثينا ليحضر المؤتمر السنوي لسفراء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، الذي يعقد في هذا العام في العاصمة اليونانية.

كان سعادة السفير، كما هو منتظر من مثله، لبقاً ودمثاً وواسع الاطلاع. وكان يحسن الفرنسية، فكان حديثنا بها. جرّنا الكلام إلى أمور كثيرة تبادلنا فيها الآراء وانطلقت فيها على سجيتي دون أن أضع في حسباني أني أتحدث إلى ممثل دولة عظمى، وأن كل كلمة أقولها يجب أن توزن بميزان دقيق. وحين استأذن في الذهاب وصافحني مودعاً رأيته يقف عند باب الغرفة ويلتفت إليَّ قائلاً: هل تسمح لي بكلمة؟ قلت تفضل يا صاحب السعادة. قال: لا تؤاخذني. أردت أن أقول لك إني معجب يا سيدي الوزير بآرائك، وبطريقة تعبيرك عن آرائك!

ابتسمت أنا في ذلك الحين لكلمة المجاملة اللطيفة هذه، وقلت له: أشكرك يا إكسلانس. أنت تعجب بهذا مني لأني في الواقع لست سياسياً محترفاً، ولأن هذا المنصب الذي أنا فيه جديد عليَّ. إذا حدث وجئت في العام المقبل ووجدتني في هذا المكان فإنك ستجد أن آرائي تغيرت، وأن طريقة تعبيري عن آرائي قد تغيرت كذلك.

لست أدري ما إذا كان مضمون كلمة المجاملة هذه من السفير كنايت في ذلك اليوم، وراء اهتمامه بي الذي تظاهر في دعوة شخصية وجهها إلي بعد عودته من مؤتمره ذلك بعدة أيام. كانت دعوة عشاء في منزله، حضرها معي ثلاثة ضيوف قادمين من أميركا أراد أن يعرفني بهم ويعرفهم بي. دارت أحاديث المائدة في ذلك المساء على قضايا كثيرة كان للثقافة منها نصيب واسع. وبدا لي أن السفير وضيوفه سرّوا كثيراً بتعليقاتي على كتاب جون كنيدي، رئيس جمهورية الولايات المتحدة في تلك الأيام، الذي عنوانه [صور من الشجاعة]، وكنت قد قرأته قبل ذلك في ترجمته

الفرنسية. كأنهم قد اغتبطوا يومذاك بأن يجدوا وزيراً عربياً متتبعاً لنتاج رئيس جمهورية بلادهم الفكري.

أذكر أني، قبل نحو ثلاثة أعوام من تاريخ كتابتي هذه السطور، دعيت إلى حفل عشاء أقامه السفير الأميركي في يومها، المستر كريستوفر روس، بمناسبة قدوم شاعرة من هنود أميركا الحمر إلى دمشق وإلقائها سلسلة من المحاضرات في جامعاتها. كان كرسيي على المائدة إلى يمين السفير. قلت له إني قد تناولت ذات يوم عشائي في هذا المنزل وفي هذه القاعة نفسها. قال متى كان هذا؟ قلت: في أيام سلفك السفير ريدجوي كنايت. رفع يده متعجباً وقال: هذا يعني أنك شيخ كبير! ضحكت وقلت له: هذا صحيح، ولا فائدة من كتمانه على أحد.

وكان تعجب السيد كريستوفر روس في محله. إذ كان الزمن الذي يفصل بين العشاءين يفوق خمساً وثلاثين سنة.

وأذكر كذلك في هذا المجال، أيام وزارتي في الخارجية، مرة قادتني قدماي فيها في تجوالي آخر الليل إلى مقر إقامة السفير الأميركي هذا دون قصد أو انتباه مني. كنت أيامذاك أضيق بجلوسي وراء منضدة مكتبي طوال ساعات اليوم، وبالتنقل الدائم بالسيارة بين الأماكن التي أقصدها، وأنا الذي ما تعوّد إلاّ على الحركة الدائمة والسير على الأقدام. لهذا كنت أعوض عن قلة تحركي في النهار بجولات في شوارع دمشق المقفرة، بعد منتصف الليل أو قريباً منه في الغالب. كنت أقوم بهذه الجولات وحدي، وهي عادة لي أنا معروف بها وأسير عليها في أي بلد زرته في أسفاري أو كنت فيه في إقامتي. قادتني إحدى هذه الجولات كما قلت في منتصف إحدى الليالي إلى نهاية شارع أبو رمانة وإلى الأزقة المظلمة، في

تلك الأيام، التي تتفرع منه. كنت منصرفاً إلى أفكاري في ذلك الظلام وذلك السكون، وانتبهت فجأة إلى أني كنت أحاذي في سيري جدار مسكن السفير الأميركي. أسرعت حينذاك مبتعداً عن الشارع الذي كنت فيه وعن كل ذلك الحي. فقد رحت أفكر بما يمكن أن يمر بتصور أي إنسان يرى وزير خارجية سورية في هذه الساعة المتأخرة من الليل في هذا المكان، قرب باب السفارة الأميركية! سيتصور بلا شك أن الوزير خارج من هذه السفارة الأجنبية، التي لا يكن لها المواطن العادي في بلدنا وداً ولا يوليها أي ثقة، بعد أن كان فيها لأمر سري ومشبوه، يحاك في الظلام ولا يحتمل أن يعالج في ضوء النهار.

وطبيعي بعد تلك الحادثة أن أجعل جولاتي الليلية في شوارع بعيدة كل البعد عن الأزقة المحيطة بتلك السفارة، وبكل موضع موجب للشبهة لمن كان مثلي، ورحم الله امرءاً جبّ الغيبة عن نفسه!

* * *

دعيت إلى حفلة استقبال في منزل السفير الإيراني، ذات مساء، فحضرتها. بينما كنت أتحدث إلى بعض الحضور فيها ونحن وقوف، وبيد كل منا كأس شرابه، أقبل عليَّ السفير الإيراني مجدداً تحيته التي كان استقبلني بها عند دخولي، وقال لي بالفرنسية: لا تؤاخذني يا سيادة الوزير، هل تسمح لي بسؤال شخصي؟ قلت: بدون شك يا سعادة السفير، تفضل واسأل. قال: يتحدثون عن سيادتك أنك عندما كنت طالباً جامعياً في هذه العاصمة كنت تتردد على مقهى أدبي معين، وأنك اليوم، وأنت وزير للخارجية، لا تزال تجلس فيه وتتناول فيه القهوة مع أصدقائك من زبائنه. هل هذا صحيح؟

لم أملك إلاّ أن أبتسم لهذا السؤال الذي طرحه عليَّ محدثي بلهجة اهتمام فائق. المقهى الذي كان يعنيه هو مقهى البرازيل الذي كان يحتل زاوية شارع البحصة آنذاك، يقابله عبر شارع فؤاد الأول مقهى الهافانا. كنت في الواقع من رواد مقهى البرازيل المخلصين منذ أيام دراستي الطب في الجامعة السورية، وظللت كذلك حين عدت إلى عاصمة بلادنا عضواً في المجلس النيابي ثم في زياراتي المتكررة لدمشق. وحين كلفت بالوزارة، كانت إقامتي في الأشهر الأولى في فندق سميراميس على ضفة بردى. كنت أستفيق، على عادتي باكراً، وأخرج من الفندق قبل موعد دوام الموظفين العاديين في الوزارة، فكيف بالوزير نفسه! ولما كان مقهى البرازيل على بعد خطوات قليلة من فندقي، فقد كنت أتجه إليه في الصباح وألتقي فيه مع قدامى الأصحاب متحدثين أحاديثنا السالفة ومستعيدين الذكريات القديمة، إلى أن أرى أنه قد حان موعد ذهابي إلى الوزارة فأعود إلى الفندق لتقلني سيارتي الرسمية إلى عملي الرسمي.

كنت أفعل هذا الذي قلته بعفوية ودون أن أدرك أن أحداً يأخذ له أهمية أو يوليه انتباهاً. ولكن هذا هو السفير الإيراني يعلمني بأن تصرفي كوزير يتردد على ما يسميه الفرنسيون مقاهي أدبية، أمر يثير الانتباه ويدعو الناس إلى التساؤل عنه. ابتسمت، كما أسلفت القول، للسؤال المطروح عليَّ وقلت: هذا صحيح يا سعادة السفير. إنها عادة لي لم أجد ما يدعوني إلى تغييرها. أترى أنها مخالفة للإتيكيت البروتوكولي؟ ضحك السفير وقال في حماسة: لا، إطلاقاً. إننا، في أوساطنا الدبلوماسية، نتناقلها في أحاديثنا ونراها أمراً طريفاً ومعجباً.

* * *

عن حفلات الاستقبال التي تقام في السفارات الأجنبية لمناسبة وأخرى، لفت نظري موظفو المراسم في وزارة الخارجية إلى أن الوسط الدبلوماسي في دمشق يشكو من أن الدولة قلّ أن تكون ممثلة، بواحد من وزرائها أو بأكثر من واحد، في الاحتفالات التي تقيمها السفارات وتوجه دعواتها إلى كل الوزراء. الشكوى محقة. والواقع أن كافة أعضاء وزارتنا، وأنا واحد منهم، كانوا بطبعهم بعيدين عن التظاهرات الاجتماعية، يؤثرون قضاء أوقاتهم في تسيير أعمال وزاراتهم على حضور الحفلات التي يدعون إليها. ولكني رأيت أن لا بد مما ليس منه بد. ومن الواجب أن لا تبدر منا بوادر الغياب عن مناسبات الوسط الدبلوماسي بما يوحي بأنه مقاطعة للداعين إليها أو بضعف التعاطف معهم. عرضت الأمر على زملائي في إحدى جلسات مجلس الوزراء وحثثتهم على حضور الحفلات التي تدعونا سفارات الدول الممثلة في عاصمتنا إليها، فقوبل حديثي بقليل من الحماسة من الوزراء، وبالاعتذارات المتنوعة من كل منهم عن تخلفهم عما أدعوهم إليه. هذا مع اقتناعهم بصحة ما بيّنته لهم حول ذلك الأمر. اقترحت عليهم حين ذلك أن نتناوب فيما بيننا الحضور إلى حفلات السفارات، فيحضر كل حفلة وزيران من بيننا على الأقل، وبالدور، لئلا يغيب تمثيل الحكومة عن تلك المناسبات. وهكذا أوعزت إلى مديرية المراسم في الخارجية أن تهيىء جدولاً بهذا الذي قلته، وأن تنبه كلاً منا، عندما يحل دوره، إلى واجبه في حضور حفلة السفارة المعينة له!

كان ذلك إجراء داعياً إلى الابتسام، ولكن كان لا بد منه. طبقه الأخوة الزملاء كما اقترحته. على أني لا أزال أذكر كيف أن بعضهم كان يتلفن لي قائلاً إن مديرية المراسم أعلمته بأن عليه أن

يحضر غداً حفلة السفارة الفلانية، ويرجوني أن أحيل دوره إلى زميل آخر، لكذا أو كذا من الأعذار! كنت أعلم أنها أعذار مصطنعة، وأن العذر الصحيح هو نفور زملائي في الوزارة من هذه الواجبات الاجتماعية التي تشغلهم عما يرونه هم ضرورياً ومفيداً في عملهم للصالح العام.

ذكرت هذا في مرات كثيرة أتيح لي فيها، بعد ذلك الزمن، حضور حفلات في سفارات أجنبية متعددة، وفي مناسبات مختلفة، وأنا أرى تسابق الرسميين من مختلف الرتب على حضور تلك الحفلات وتزاحمهم فيها، فكنت أقول لنفسي في كل مرة: كم كنا، أنا وزملائي، غير حضاريين في تلك الأيام!

* * *

اتضح لي في معالجتي لقضايا من نوع تلك التي ذكرتها في العلاقة مع الجانب التركي، الذي كان يريد منا التحادث في أمور تهمه وتهمنا على السواء ونحن لا نرد عليه، بأن حذراً زائداً يصل إلى التخوف كان يقيد تحركنا المفيد، بل يشله في بعض الأحيان. مثال ذلك صلاتنا بالعراق الذي ليس من داعٍ لتعداد ما يجمعنا به على كل الصعد وفي كل الأحوال.

كان عبد الكريم قاسم يحكم العراق في الفترة التي أتحدث عنها. وكان للحكومات العربية وللرأي العام العربي آراء متضاربة في ذلك الحاكم، أغلبها ليست في جانبه. وبهذا الحذر المفرط في تحركنا كانت سياسة من سبقنا تتجنب التعامل مع عراق عبد الكريم قاسم، تخوفاً من استنكار من يكرهونه أو يحاربونه أو يسيئون به الظن، على الرغم من أن مصالحنا تستدعي هذا التعامل. من هذه المصالح بالدرجة الأولى ما يتعلق بمشاكل المياه بيننا وبين تركيا.

مصلحتنا ومصلحة العراق كانتا مهددتين بالنوايا التركية حول استخدام مياه دجلة والفرات النابعين من أراضيها، ومياه الفرات بصورة خاصة، وهي التي ينعكس ضررها علينا في سورية قبل العراق. والواجب في هذه الحالة أن نوحّد جهودنا نحن والعراق في مواجهة خطط الأتراك في هذه القضية. ولكن خطوات هذا التوحيد كانت مشلولة بالحذر والتخوف اللذين أشرت إليهما.

لم يكن المسؤولون عندنا يقدمون على الاجتماع مع المسؤولين العراقيين للبحث في التوحيد والتخطيط له. هذا مع العلم بأن عبد الكريم قاسم، كان مندفعاً في رغبة العمل معنا، مستعداً لتقديم مصلحة سورية على مصلحة العراق بالتنازلات التي ترضينا، كما أفهمني ممثلنا في بغداد، السفير فهمي سلطان، عند مقابلته لي في تلك الأيام. قال لي سفيرنا، للدلالة على ذلك، إن عبد الكريم قاسم قام في ذات يوم يزجر وزير خارجيته، حينما اعترض هذا الأخير على ما اعتبره ضاراً بمصلحة العراق في ما هو مستعد لتقديمه لصالح سورية، زجره بصورة عنيفة وغير لائقة بمكانة الوزير.

اطلعت على كل هذا، وفي وقت كنا نتحدث فيه عن مشروع بناء سد على الفرات له علاقته الكبيرة بنوعية اتصالاتنا مع العراق وتعاوننا وإياه في هذا المجال. وكان رأيي أن نتجاوز التخوف الذي كان مسيطراً على من سبقنا وأن نوثق اتصالنا بالعراق، في هذه القضية البالغة الأهمية على الأقل. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في معالجة هذا الأمر، أعطيت توجيهاتي فيها إلاّ أنه لم يكتب لي متابعتها، لأن أيامي لم تطل في وزارة الخارجية بعد ذلك.

* * *

كان مشروع سد الفرات أحد المشاريع التي تضمنتها برامج

الحكومات السابقة لحكومتنا. وكنت قد علمت، وهي معلومات غير رسمية، أن جمهورية ألمانيا الاتحادية كانت من بين الدول التي أجريت معها محادثات لتتولى هي إقامة السد، بتمويل منها، وذلك بقرض تقوم الحكومة السورية بتسديده بعد دخول المشروع مرحلة الاستثمار. ولكن تلك المحادثات لم تنته إلى نتيجة إيجابية، على ما كانت تقوله المعلومات. تذرع الألمان لرفضهم تنفيذ المشروع بحجة أن تركيا تخطط لإقامة سد كيبان فوق موقع المشروع السوري، وأن السد التركي سيضعف من مردود السد السوري ويجعله بلا فائدة.

هذه معلومات كنت قد سمعت بها قبل أن أباشر العمل في وزارة الخارجية. لم تكن المفاوضات لإقامة سد الفرات على جدول أعمالي. غير أني تلقيت في ذات يوم طلباً من سفير ألمانيا الاتحادية لمقابلتي، وكانت المقابلة حين تمت تتعلق بتلك المفاوضات. أعلمني السفير أن دولته أعادت النظر في مطلبنا القرض لإعمار السد، كما أعادت النظر في الدراسات التي أجريت حول السد ذاته، فتبين لها أن السد الذي تنوي تركيا إقامته لن يكون له أثر ضار على سدنا، بل بالعكس، سيكون ذا فائدة لنا. وذلك لأنه، بصفته سداً تخزينياً لا تحويلياً، سيحجز عن سدنا الفضلات والشوائب التي يحملها الفرات في مجراه ويخزنها وراءه! لذلك فإنه، أعني السفير، جاء ليقترح العودة إلى التفاوض حول القرض والإنشاء من جديد.

هذه العودة المقترحة من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تكن في الواقع، وعلى حسب ما أعتقده منبعثة عن تصحيح تقديرات الباحثين الألمان لمدى ضرر سد كيبان التركي الذي يلحق بسدنا السوري. سببها الصحيح ما كنا نلمسه من استعادة الثقة بالوضع

السياسي السوري، وبجدية القائمين على ذلك الوضع في تصريف الأمور. استعادة الثقة بهذه وتلك من قبل البعثات الدبلوماسية الأجنبية التي كانت تتابع أعمالنا برأي العين غير متأثرة بالدعايات والإشاعات المغرضة التي كان يقوم بها، بصورة خاصة، مذيعو إذاعة صوت العرب في القاهرة.

وإذا كان تركي لمنصبي في الخارجية لم يسمح لي، كذلك، بمتابعة هذه القضية مع الجانب الألماني، فإن ما قلته من عودة الثقة بنا في الوسط الدبلوماسي قد ظهر لي بدلالات عديدة. بعد أن وقع الانفصال ترددت دول كثيرة في تمكين أواصرها بالحكومات التي بدأ عهد الانفصال بها، فحصرت نشاطها الدبلوماسي في الحدود الضيقة التي كانت عليها عندما كانت سورية إقليماً شمالياً وكانت القاهرة هي مقر دبلوماسية الجمهورية العربية المتحدة. فالسفارات ظلت تدار في كثير منها بقائمين بالأعمال، كانوا قناصل لدولهم قبل حدوث الانفصال. ولكن الحال أخذت بالتبدل حسب ما شاهدناه عندما راحت ترد علينا طلبات قبول سفراء جدد، تأخرت وزارات خارجيتهم بإرسال أوراق اعتمادهم إلى حين عودة الثقة التي أشرت إليها، بالوضع الذي نحن فيه.

لقد ذكرت فيما سبق إشارة القائم بالأعمال البلجيكي إلى رغبة المسيو سباك، رئيس وزراء بلجيكا، في رفع التمثيل الدبلوماسي بين سورية وبلجيكا إلى درجة سفارة. وفي الفترة القصيرة التي قضيتها في منصب وزير الخارجية، وهي لا تزيد على الشهور الثلاثة إلاّ بقليل، حضرت تقديم أوراق اعتماد أربعة سفراء دول إلى رئيس جمهوريتنا، هم سفراء تشيكوسلوفاكيا والصين وهولندا والأرجنتين. ولعل ذاكرتي خانتني في تسمية سفير آخر أو

سفيرين، إلاّ أني أذكر جيداً، حين أخبرت القائم بالأعمال البلغاري بموافقتنا على رفع درجة التمثيل بين سورية وبلاده إلى درجة سفارة، كيف انبسطت أسارير ذلك القائم بالأعمال وملأت الابتسامة وجهه، وكيف هتف: سأكتب اليوم في مفكرتي أن هذا أسعد يوم في حياتي!

* * *

سأختم هذه الذكريات عن الوسط الدبلوماسي بذكر كلمة لمت نفسي أياماً على نطقي بها أمام سفير إحدى الدول الصديقة. إلاّ أني رحت بعد ذلك عند تذكرها أبرر قولي تلك الكلمة بطبيعتي العفوية وصراحتي التي لا أتقن التمويه عليها.

كنا نحضر معرضاً تقيمه السفارة السوفياتية أو إحدى المؤسسات الملحقة بها، وكان إلى جانبي سفير الاتحاد السوفياتي آنذاك، ولعله المسيو سولود. كنا نتطلع إلى لوحة ترمز إلى السلام، في وقت كانت وسائل الإعلام اليسارية في كل العالم تندد بتجارب نووية تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية رغم احتجاجات الهيئات المناهضة للأمبريالية ودعوتها إلى التوقف عن تلك التجارب. قال لي السفير ما معناه: نحن ندعو إلى السلام، وهم مستمرون في تطوير أدوات الدمار! في تلك اللحظة تذكرت ما قرأته في المدة الأخيرة عن تجارب، نووية كذلك، أجراها الاتحاد السوفياتي في أماكن كنت أحفظ أسماءها. قلت للسفير عندها: ولكن الاتحاد السوفياتي يقوم أيضاً بتطوير أسلحته الذرية، وفي المواقع الفلانية!

كانت اللباقة الدبلوماسية تفرض عليَّ أن أحتفظ بهذا التعليق لنفسي، إذا لم أساير السيد سولود فأندد بأميركا التي نحمل في نفوسنا عليها نقمة كبيرة. ولكنها عفويتي التي أشرت إليها. أما

السفير نفسه فقد تطلع إلي بنظرة ماكرة وقال: إذا كان لا بد من سلاح، فأن يكون السلاح في يد صديقك خير من أن يكون في يد عدوك!

مع العسكر

تلقيت، وأنا في وزارة الخارجية، من شقيقي عبد العظيم، وكان في ذلك الوقت طالباً جامعياً يدرس الهندسة في مدينة كولومبس في ولاية أوهايو الأميركية، رسالة يقول لي فيها إن جريدة «نيويورك تايمس» كتبت عني قائلة إن سورية يحكمها طبيب شاب متميز، يعاونه أو يدعمه ضباط متنورون يحبونه ويرهبونه في آن واحد! ضحكت لهذا الوصف الذي وصفتني به، أو بكلمات في معناه، تلك الجريدة الأميركية. كتبت لأخي قائلاً إن ما ذكرته الجريدة لا ينطبق عليَّ في شيء، فلا أنا حاكم لسورية بل مجرد عنصر عادي من عناصر الحكم، ولست مدعوماً بضباط أو معتمداً على الضباط وإن كان بلدنا لا يفتقد الضباط المتنورين. ثم إني أعتقد أني لا أُرهب أحداً ولا أحب أن أكون بين الذين يرهبون الآخرين.

والواقع أن علاقتي مع العسكر، أعني بهم الجيش كمؤسسة وضباط الجيش بصورة خاصة، كانت دوماً علاقة محبة وتقدير. بدأت هذه العلاقة منذ كنت عضواً في المجلس النيابي عندما انتخبت له عن بلدتي الرقة في عام ١٩٤٧. لم تكن منزلة الجيش في تلك الأيام المنزلة التي أصبحت له بعدها، ولا سيما حينما منيت بلادنا، والبلاد العربية معها، بالخسائر العسكرية الكبيرة في حرب ١٩٤٨. وفي ظروف خاصة، تعرض جيشنا السوري الناشىء لحملة ظالمة في مجلسنا النيابي أيامذاك. وقد كنت أحد المتصدين لتلك الحملة،

إن لم أكن المتصدي الوحيد لها على منبر المجلس في ذلك الحين. تحدثت عن هذا في محاضرتي التي عنوانها [أنا والديكتاتور]، ولست أنوي التفصيل فيه هنا. المهم أن كثيراً من الضباط، لعلهم ممن سمتهم «النيويورك تايمز» المتنورين، حفظوا لي مواقفي تجاههم فحسن ظنهم بي منذ ذلك الزمن. إلى جانب ما يمكن أن أسميه أخوة السلاح بيني وبين عدد منهم شاركتهم في عمليات الجهاد حين التحقت بجيش الإنقاذ الذي عمل في الأرض الفلسطينية قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام ١٩٤٨.

وأعتقد أن هذه العلاقة الحسنة بيني وبين ضباط الجيش كانت من عوامل بروز اسمي والالتفات إليّ حين كثرت الأزمات السياسية في سورية في عهد الانفصال بصورة خاصة، وعندما كثر تدخل العسكريين في توجيه سياسة الدولة وأصبح لهم الرأي المرجح في الشخصيات المرشحة للحكم. كانوا يدعونني من مكان إقامتي البعيدة في الرقة، وبصورة مستعجلة، للاشتراك في اجتماعات تعقد في أغلب الأحيان في بناية الأركان العامة أو في نادي الضباط في دمشق، لأعطي رأيي مع حضور آخرين أو لأشارك في صياغة نص قانوني أو تعديل لقانون يتعلق بسير الحياة السياسية. كما كان اسمي يقترح أو يقحم، بعلمي أو من دون معرفتي، في مشروعات تشكيلات وزارية قلّ أن تدخل في حيّز التنفيذ.

في المحاكمة التي أجريت للمساهمين في أحداث انفصال سنة ١٩٦١ قال المدعي العام للمحكمة، القاضي فريد عقيل، للمتهم حيدر الكزبري: أنت قمت بانقلاب الانفصال لتأتي بابن عمك مأمون الكزبري رئيساً للوزراء! فرد عليه حيدر بقوله: أنا لم أقترح ابن عمي للحكم، بل اقترحت أشخاصاً معروفين بتعلقهم بقوميتهم

العربية. اقترحت عبد السلام العجيلي وجلال السيد وعبد الكريم الفياض!

والواقع أن هذا الاقتراح، الذي حدث فعلاً، لم أدرِ به إلاّ من قراءتي وقائع جلسات المحاكمة في الصحف. إلاّ أني علمت بعد ذلك أن الضابط الذي كلّف بالاتصال بي ليطلب مني الاشتراك في أول حكومة انفصالية أبلغ من كلّفوه بأني رفضت الاشتراك. فعل ذلك من دون أن يجري أي اتصال بي. وأحسبه تصرف ذلك التصرف لواحد من أمرين، أو لكليهما معاً. كان ذلك الضابط يعرفني جيداً وطالما سمع مني آرائي في طريقة الحكم أيام الوحدة بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. كان يعرف تعلقي بالوحدة ويعرف أن الانتقادات التي يسمعها مني ويرفعها بحكم وظيفته إلى مراجعه العليا، إنما هي انتقادات بناءة أبديها لصالح وضعنا السياسي والقومي. لذلك أعطى جوابي من عنده لأنه يتوقع أنه هو ما أردّ به عليه لو أبلغني ما يطلب مني. أو أنه لمودته لي أراد أن يجنبني الخوض في حمأة لا يحب لي خوضها، إذ كان على ثقة من أن الانفصال كان صدعاً خطيراً في مُثلنا العليا وفي أمانينا القومية.

وهنا أود أن أضيف تعليقاً على ما قلته من أني قرأت وقائع جلسات المحاكمة التي أشرت إليها في الصحف. أذكر أني كنت في سفر من حلب إلى دمشق، وأني توقفت في حمص لنتاول غداءنا، أنا وزوجتي، في مطعم الروضة في تلك المدينة. ابتعت جريدة ذلك اليوم ورحت أقرأ فيها وقائع جلسة أمس من جلسات المحاكمة، ورأتني زوجتي أبتسم ابتسامة عريضة. سألتني: ما الخبر؟ قرأت لها كلمة المدعي العام لحيدر الكزبري، ورد الكزبري عليه حين قال: اقترحت أشخاصاً معروفين بتعلقهم بقوميتهم العربية: عبد السلام

العجيلي وجلال السيد وعبد الكريم الفياض. وتابعت قراءة الصحيفة التي أوردت ما قاله القاضي فريد عقيل تعليقاً على رد الكزبري، فقد سأله قائلاً: هؤلاء الذين تسميهم، من أين جاءتهم العروبة؟!

قالت زوجتي حين سمعت هذا الكلام: سؤال مضحك. مضحك حقاً ، ألا يعرفك هذا الرجل؟ قلت: فريد عقيل يعرفني جيداً، وأنا لم أضحك لسؤاله بل لحكاية ذكّرني بها السؤال. الحكاية أن رجلاً وزوجته كانا في رحلة إلى خارج بلدهما. على الحدود تناول موظف الأمن جواز سفرهما المشترك، وقلب صفحاته وقال وهو يتأمل في الصورتين الفوتوغرافيتين فيه: هذه المرأة التي معك ليست زوجتك، فالصورة في الجواز ليست صورتها. قال الزوج: كيف؟ إنها صورتها، وهي زوجتي. ظل الموظف على رأيه بأن الصورة لا تشبه المرأة المسافرة وأن هذه ليست زوجة الرجل المسافر، بينما يحاول هذا إقناعه بأنها حقاً امرأته. وأخيراً قال للرجل: أنا غير مقتنع بما تقول. أثبت لي أن هذه المرأة زوجتك حتى أسمح لكما بالسفر. قال الرجل عندها للموظف: أرجوك يا سيدي، أثبت لي أنها ليست زوجتي ولك مني ما تريد! وأضفت أنا أقول في ذلك الحين: ليت فريد عقيل يثبت لي أني غير عربي، لعلي أستريح من كل هذه الهموم، وله مني ما يريد!

* * *

كل هذا أقوله لأدلل على حسن ظن العسكريين بي وعلى جميل تقديرهم لي. ومن ناحيتي كنت أبادلهم المحبة والتقدير. كنت أعرف محبتهم لوطنهم واستعدادهم للتضحية بحيواتهم في سبيله. وشاهدت بعيني صوراً من شجاعتهم واندفاعهم في حرب عدو

بلادهم اندفاعاً بلغ ببعضهم، جنوداً وضباطاً، منزلة الاستشهاد. وهذا ما دفعني في أكثر من مناسبة إلى محاربة قالة السوء التي كان يديرها حولهم الجهال والمغرضون، كما جعلني أسود الصحائف الكثيرة من كتاباتي في تصوير بطولاتهم ورواية تضحياتهم.

على أن المحبة والتقدير اللذين حملتهما للجيش ورجاله في بلادنا لا يعنيان إطلاقاً قبولي بأن يتجاوز الجيش مهمته السامية التي هي الدفاع عن سلامة الوطن وأمن شعبه، بأن يتدخل في سياسة البلاد العامة أو يتولى إدارة شؤونها في جوانب ليست من اختصاصه. لقد فعل الجيش هذا أكثر من مرة، ومع الأسف، بعد أن نالت سورية استقلالها. ربما فعله بحسن نيّة، وربما كان مدفوعاً إلى فعله بظروف قدر رجاله أنها اضطرتهم إلى التدخل فيما هم غير مؤهلين له. إلاّ أني ما رضيت في ذات يوم عن سير الجيش في طريق لم يعدّه الوطن للسير فيه. على أن رضاي وعدمه لم يكونا يؤثران في سير الأمور، فما كنت إلاّ مواطناً بسيطاً في غمار مئات الآلاف من المواطنين البسطاء. وأقصى ما كنت أملكه هو أن أعطي رأيي في هذا الأمر، حينما يطلب مني إبداء الرأي.

في الفترة التي سبقت انقلاب ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢ استدعيت من الرقة على عجل لمقابلة الأستاذ سعيد الغزي المكلّف، كما قيل لي على الهاتف أو على لسان من أبلغني الاستدعاء، بتأليف وزارة جديدة. وصلت دمشق ليلاً، فقابلت بعض النواب الذين كانوا في العاصمة لحضور جلسات مجلسهم. وفي الصباح قابلت نواباً آخرين. لم أجد عند أحد ممن قابلتهم في الليل أو في الصباح علماً بأن هناك أزمة وزارية تستدعي تشكيل وزارة تحل محل وزارة معروف الدواليبي التي كانت في الحكم. وحين حان موعد مقابلتي

مع الأستاذ الغزي وجدت في المكتب الذي دخلته عليه الدكتور بشير العظمة والمهندس صبحي كحالة، وقد استدعيا للمباحثة في ما استدعينا لأجله، أعني لتشكيل وزارة نكون نحن الثلاثة أعضاء فيها. حينما عرض الأستاذ الغزي فكرته ودعانا لمشاركته في حكومة يرأسها هو، كنت أنا البادىء بالرد عليه. أخبرته بأني جئت من بلدتي وأنا أتوقع أن يكون هناك ما يدل على اختلاف بين المجلس النيابي والوزارة القائمة، أو بين الوزارة ورئاسة الجمهورية، يكون النواب وتكون الصحافة والرأي العام على علم به ويكون ما يدعى بأزمة وزارية تستوجب تغيير الحكومة الحالية. ولكني لم أجد شيئاً من هذا في المدينة في الساعات الطويلة التي قضيتها فيها. وما أفهمه الآن من الكلام في جلستنا هذه أن الخلاف في الواقع هو بين هذه الحكومة وبين العسكريين، لا بين الحكومة والسلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب. وأضفت: هذا يعني أن هناك ازدواجية في الحكم، وأن الوزارة التي نُدعى إلى الاشتراك فيها ستؤلف في ظل هذه الازدواجية. شخصياً، وقلت هذا للأستاذ سعيد الغزي، أنا أعتذر عن عدم قبول العمل في هذا الجو والاشتراك في هذه الوزارة.

كنت أنا البادىء بالكلام كما قلت. وحين تطلع الأستاذ الغزي إلى الدكتور بشير العظمة والمهندس صبحي كحالة وافق كلاهما على ما قلته دون أن يسهبا في تعداد الأسباب. والذي أذكره أن الأستاذ سعيد الغزي قال، وعلى شفتيه ابتسامته الهادئة: الواقع أني من رأيكم في ما ترونه، ولكني كلفت بالأمر فكان لا بد لي من أقوم بهذه المحاولة وإن لم أكن أتوقع لها النجاح.

* * *

عند مجيئي إلى الخارجية وجدت آثار الازدواجية التي ذكرتها في بعض معاملات الوزارة، ولكنني لم ألتق بها مباشرة في طريقي. من آثارها مثلاً ما رويته عن امتناع المسؤولين في الخارجية عن الرد على طلبات الأتراك التفاوض في قضايا تهمنا وتهمهم. ومنها التباعد عن التعامل مع النظام العراقي القائم آنذاك تباعداً أضر الإفراط فيه بصالحنا ضرراً بالغاً. وربما كان استئثار العسكريين بمعلومات من حق وزير الخارجية أن يكون أول المطلعين عليها، مثل ما أوردته عن معلومات الاصطدام مع الإسرائيليين على الحدود، ربما كان ذلك الاستئثار من جملة تلك الآثار أيضاً.

من ناحيتي لم أضع تلك الازدواجية في بالي وكنت أتصرف دون التفكير فيها، متخطياً لها بكل بساطة. والحق أني لم ألق بادرة معارضة من أحد في ما تصرفت فيه. وحتى في حالات كان رأيي فيها مخالفاً لآراء بعض الدوائر العسكرية أو بعض القائمين عليها، كنت أسعى لإقناع مخالفي بسلامة رأيي وأعمل في النهاية بما هو صالح في اعتقادي ما دام هذا العمل من صلاحيتي كوزير للخارجية.

بعد أيام قليلة من مباشرتي العمل الوزاري في الخارجية قدموا لي طلباً في رسالة كانت بتوقيع بدوي الجبل. كان بدوي الجبل، الأستاذ أحمد سليمان الأحمد، الشاعر الكبير والوزير السابق، بعيداً عن وطنه سورية منذ زمن طويل. لم يكن منفياً، ولكنه نفى نفسه منذ أيام الوحدة فراراً من أذى يمكن أن يلحق به بسبب آرائه السياسية. في رسالته التي قدمت إليَّ كان يطلب تجديد جواز سفره الخاص، بصفته وزيراً سابقاً، لأن صلاحية الجواز الذي يحمله قد انتهت منذ زمن طويل. سألت الموظف الذي جاءني بالطلب: منذ

متى جاءتكم هذه الرسالة؟ قال: منذ عدة شهور. قلت: ولماذا لم يمنح الأستاذ البدوي جواز السفر المطلوب في كل هذه الشهور؟ قال: الجيش لا يقبل. سألت من جديد: في صلاحية من يدخل منح هذا الجواز لمستحقه؟ قال الموظف: إنها صلاحية وزير الخارجية. صلاحيتكم يا سيدي! قلت: إذن هذا توقيعي بالموافقة، فهيئوا الجواز.

في هذه الحادثة وأمثالها لم أجد من اعترض على ما فعلت. ولا بد لي من القول إن صديقي الشاعر الكبير، حين تبدلت الأحوال وعاد إلى البلاد وسكن دمشق، ظل أمداً طويلاً يردد على زواره الكثر كلما مررت عليه في داره في شارع أبو رمانة حكاية موافقتي على منحه ذلك الجواز في زمن كان فيه في أمسّ الحاجة إليه كغريب في بلاد بعيدة. كان يقول إن كل وزراء الخارجية الذين سبقوني، وآخرهم من كانت تربطه به الصلة الوثيقة وهو عدنان الأزهري، أحجموا عن ذلك المنح وفعلته أنا. قلت إن البدوي ردد هذا الكلام كثيراً، ردده إلى درجة ضقت أنا بها، فرجوته أن يكف، وفي حضوري بصورة خاصة، عن التحدث عن أمر لا يستحق كل هذه الإشادة. ولم يكف عن ذلك الترديد إلاّ بعد أن أقسمت له أني لن أعود إلى زيارته إذا لم يجبني إلى ما أرجوه فيه ويتوقف عن ثنائه المفرط الذي يحرجني به.

* * *

أُبلغت في ذات صباح أن خمسة من العمداء، ضباطاً كباراً في الجيش، يطلبون موعداً لمقابلتي في وزارة الخارجية. جاؤوا في الموعد الذي عينته لهم في ثيابهم الرسمية وعلى أكتافهم وعمراتهم علامات رتبهم الذهبية. أذكر اليوم اثنين بأسمائهم: العميد شيخ

أمين والعميد الكزبري، وهو ليس حيدر الكزبري، بينما انمحت من ذاكرتي أسماء الآخرين. كان مجيئهم، على ما قالوه لي، لتذكيري بقرار كان قد أعدَّ في هذه الوزارة أيام الحكومة السابقة، وكان مهيأً ليوقعه الدكتور معروف الدواليبي بصفته رئيس الوزراء ووزير الخارجية في آن واحد، ولكن حدوث الانقلاب فجأة حال دون التوقيع. إنهم يرجونني الآن أن أتفضل بأن أضع توقيعي على ذلك القرار، مادام مستكملاً كل شروطه القانونية، ليدخل مرحلة التنفيذ.

لم أكن مطلعاً على القرار الذي يتحدث عنه السادة العمداء، إذ لم يكن قد عرض عليَّ فيما عرض من قرارات قبل الآن. وحين طلبته في حضورهم وجدته قراراً مهيأً بتعيين خمس شخصيات من خارج السلك الدبلوماسي، بعضها أساتذة جامعيون وبعضها ضباط محالون على التقاعد، في مناصب دبلوماسية عليا بين سفير ووزير مفوض. هؤلاء المرشحون الخمسة للتعيين كانوا بلا شك يمتون إلى هؤلاء الضباط الكبار الخمسة بالصداقة، وبالقرابة أيضاً، كما تبيّن لي من أسمائهم. كان تعليقي على القرار الذي كان أمام عيني، وعلى الطلب الذي تقدم به زواري، تعليقاً عفوياً وسريعاً. قلت لهم ما يلي:

ـ الحقيقة أيها الإخوان أقولها لكم بصراحة: وزارتنا ليست في حاجة إلى سفراء أو وزراء مفوضين، بل إن حاجتها الملحة هي إلى موظفين في المراتب الدنيا من الملاك، مرتبة ملحق دبلوماسي وسكرتير سفارة!. أمامي على هذا المكتب رسالة من سفيرنا في قبرص، الدكتور ثابت العريس، يشتكي فيها من أنه مضطر إلى كتابة بريد السفارة بيده لأن بعثته الدبلوماسية تفتقر إلى موظف برتبة ملحق يتولى أعمالها الكتابية. لهذا فقد أعلنّا عن مسابقة

لاختيار ملحقين دبلوماسيين، ستظهر نتائجها عن قريب، لنملأ شواغر بعثاتنا الدبلوماسية من موظفي مرتبتهم. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أقول إن الأسماء التي يحملها مشروع القرار هذا هي لأشخاص كلهم، مع احترامي لكفاءاتهم وللشهادات التي يحملونها، من خارج السلك الدبلوماسي. إنهم، إذا ما عيّنوا في المناصب المرشحين لها، سيسدون طريق الترفيع على أعضاء السلك الموجودين حالياً في الوزارة، والذين تدرجوا خلال سنوات طوال في السلم الوظيفي، حين يجدون المناصب التي هي من حقهم ملئت بأناس جاؤوا من خارج السلك. لا أريد أن أقول لكم إني سأدرس الموضوع وأمنيكم الأماني التي لا أنوي تحقيقها، بل إني أقول إن هذه سياسة الوزارة في هذا الأمر، راجياً أن تقتنعوا معي بصوابها ومطابقتها للمصلحة العامة.

قلت هذا لزواري ببساطة وبوضوح. تلاحظوا فيما بينهم ولكنهم لم يعترضوا على ما قلته ولم يناقشوني فيه، وإنما حيوني وانصرفوا. طويت مشروع القرار ذلك، إذ أصبح غير ذي موضوع. وكل ما سمعته في شأنه بعد ذلك كلمة نقلها إليَّ أحدهم عن واحد من أولئك الضباط الذي قال، وهو يعنيني: لماذا يحمل فلان السلم بالعرض؟!. يقصد بذلك أني أتشبث بآرائي التي لا ترضي أناساً لهم حول وطول. قلت لمن أبلغني تلك الكلمة: من ترى يحمل السلم بالعرض إذا لم أحمله أنا؟ كلهم يعلم أني ما طلبت هذا المنصب حين اختاروني له، وأني غير متشبث به بل غير راغب فيه، وأني أتحين الفرصة لأخلص منه وأعود إلى قواعدي سالماً. لهذا فإني سأظل حاملاً السلم بالعرض في كل ما أعتقده صواباً وحقاً!

عودة إلى التعيينات

المسابقة التي أشرت إليها في حديثي مع الضباط العمداء كانت قد تقررت وأجريت قبل تقلدي المنصب في الخارجية، إلاّ أن نتيجتها ظهرت في أيامي ووقعت أنا قرارات التعيين للناجحين فيها.

أذكر أن صديقاً كنت أحمل له كل التقدير أوصاني، قبل أن تظهر النتيجة، بأحد المتقدمين إلى المسابقة من بلده لأساعده في أن يكون أحد الناجحين فيها. قلت له إنها مسابقة، ولن أقصر، إن شاء الله، في مساعدة الشاب الذي توصي به في حدود استطاعتي. وجاءني المشرفون على المسابقة وأعلموني أن عدد الناجحين فيها أقل مما تحتاج له الوزارة لملء شواغرها. قلت لهم: تساهلوا بعض الشيء في علامات القبول لعلنا نحظى بناجحين أكثر. بدلاً من أن يكون الحد الأدنى لعلامات النجاح مئة وعشرين اجعلوه مئة وخمس عشرة علامة! وكنت في الواقع آمل في أن يكون الشاب الذي أوصاني به صديقي ضمن الذين يشملهم الفوز في هذا التخفيض لعلامات القبول حين لم يرد اسمه في جدول الناجحين الأول.

وهكذا كان، ولكن ما أملته من نجاح ذلك الشاب لم يتحقق مع الأسف. لم يقبل لوظيفة ملحق دبلوماسي في تلك المسابقة لأن علاماته فيها لم تتجاوز السبعين علامة بكثير، بينما كان النجاح يتطلب، حتى بعد التخفيض الذي أوصيت أنا به، مائة وخمس عشرة علامة. وكان هذا من حظ ذلك الشاب. فقد تغيرت الأحوال بعد عدد قليل من السنين وإذا به، وهو الذي لم يقبل لوظيفة ملحق في سفارة، يصبح وزيراً، ليس للخارجية التي لم تقبل التحاقه بها، ولكن لوزارة أخرى لها مكانتها الهامة ولها مسؤولياتها الخطيرة!

وأرجو أن لا يحسب أحد أني بالذي أوردته أرمي إلى الطعن بكفاءة ذلك الشاب ومؤهلاته. فلعله في منصبه الذي تولاه لم يكن أسوأ من زملائه، إذا لم يكن أحسن منهم وأقدر. ولكن أريد أن أشير بهذا إلى بعض تناقضات الحياة السياسية، إذا لم أقل إلى سخرياتها.

* * *

زارني الدكتور صلاح الدين الطرزي، ممثلنا في هيئة الأمم المتحدة قبل أن يغادر دمشق إلى مقر عمله في نيويورك. قال لي إنه بحاجة إلى مساعدين له في بعثتنا في هيئة الأمم وأن اختياره قد وقع على اثنين من أعضاء السلك في الوزارة هما الدكتور حسان مريود والأستاذ عزت الأوبري، وهو يرجوني الموافقة على هذا الاختيار لتتم الإجراءات اللازمة ويتبعاه في سفره. وافقت رأساً على التحاق الدكتور حسان بمهمته الجديدة، ولكني أرجأت البت في أمر الأستاذ الأوبري إلى يوم آخر. لم أكن على علم بشيء من أمر هذا الأخير إلاّ بكونه يمت بصلة قرابة إلى رئيس الجمهورية، الدكتور ناظم القدسي، وأظنه كان ابن اخته. ولما تأخر قراري سألني الرئيس، في أحد لقاءاتنا، عما جرى في طلب الدكتور الطرزي، فابتسمت وأنا أجيبه قائلاً: الصحيح يا فخامة الرئيس أني كنت أستعلم عن الأستاذ الأوبري ومؤهلاته. كنت أخشى أن يكون مؤهله الوحيد هو كونه ابن أخت رئيس الجمهورية، ولكنني تحققت من كفاءته للعمل الذي سيتولاه، وسيلتحق بهذا العمل عن قريب.

ولا أزال أذكر أن رئيس الجمهورية حين ألقى عليَّ سؤاله لم يكن ملحاً فيه ولا مستنكراً تأخر البت في موضوعه. وأحسب أن لو

قراري بخلاف ما يرضيه ما راجعني فيه ولا طلب مني تغييره، لثقته بأني لم أصدر في ما فعلته إلاّ عن قناعة وعن تحقيق للمصلحة العامة. وقد حدث أن مرت بي قضية مماثلة، علاقتها كانت مع رئيس الوزراء، الدكتور بشير العظمة، وليس مع رئيس الجمهورية، واختلفت نتيجتها عن نتيجة القضية الأولى. إلاّ أن تفهم الدكتور العظمة لحجتي في عدم إرضائي إياه في تلك النتيجة جعله يتقبل قراري فيها بسعة صدر فلا يبدي لي استنكاراً أو تذمراً.

هذه القضية الأخيرة كانت لقريب للدكتور بشير، وأحسبه كان صهراً له، صدر قرار تسريحه هو وزميل له من السلك الدبلوماسي في مرسوم واحد، عندما كان الاثنان يعملان في سفارتنا في أنقرة. حدث ذلك التسريح بعد إجراءات تفتيش قامت بها الجهات المختصة به. وكان ذلك منذ عدة سنوات. ويبدو أن الحكومة التي سبقت حكومتنا ألغت قرار التسريح الذي لحق بأحد ذينك الدبلوماسيين نتيجة لبعض التدخلات الخاصة فعاد إلى منصبه، بينما ظلَّ زميله، وهو قريب رئيس الوزراء، خاضعاً لقرار التسريح ومحروماً من العودة إلى الوظيفة. طلب مني الدكتور العظمة أن تطبق الوزارة بحق قريبه ما طبق بحق ذلك الزميل، فيعود إلى الوظيفة التي سرح منها. قلت لرئيسي في الوزارة التي أنا أحد أعضائها إني أعتقد، وأظنه يعتقد معي، أن الحكومة التي سبقتنا وأعادت موظفاً دانه مفتشون موثوق بهم قد أخطأت في ما قامت به. المفروض بنا نحن أن نتجنب أخطاء الذين سبقونا، وهم قد ارتكبوها لغايات غير بريئة بلا شك. وأضفت قائلاً إن ما يدعونا أكثر إلى تجنب الوقوع في مثل تلك الأخطاء أن يقال إننا ارتكبناها

لمصلحة واحد منا، والواحد في هذه الحالة تكون أنت شخصياً يا دكتور!

هذا ما قلته للدكتور العظمة في ذلك الحين. لم يعترض على قولي يومها، ولم تنمح الابتسامة عن وجهه وهو يستمع إليَّ، كما أنه لم يفاتحني بعد ذلك اليوم بكلمة عن هذا الموضوع.

* * *

عرضت عليَّ في الوزارة لائحة الترفيعات السنوية لموظفي السلك الدبلوماسي مع أسماء المرشحين لتلك الترفيعات. كان في اللائحة أسماء لموظفين منقولين حديثاً إلى السلك من الجيش سيصبحون بعد الترفيع المقترح وزراء مفوضين أو سفراء، على الرغم من أنهم لا يملكون الكفاءة ولا الخبرة اللازمتين لمناصبهم الحساسة. فمن المعروف أنه جرى بعد قيام الوحدة نقل كثير من الضباط من ملاك العسكريين إلى الوظائف المدنية، وإلى وظائف وزارة الخارجية بصورة خاصة. وتكرر هذا في عهد الحكومات التي أعقبت الانفصال. فقد كانت هذه هي الطريقة المتبعة للتخلص من أي ضابط يخشى من تأثير انتسابه السياسي على الجيش أو على مسير الأمور العامة. وكان النقل يجري إلى الوظيفة المدنية التي يعادل راتبها ما كان يتقاضاه الضابط من راتب ومن علاوات فوق راتبه النظامي، وهي علاوات سخيّة لا تقاربها رواتب الموظفين المدنيين. كان هناك، مثلاً، ضابط طيار برتبة ملازم أول، حسبت له علاوة ساعات طيرانه الليلي فوق راتبه، فأصبح ما يتقاضاه في نهاية الشهر معادلاً الراتب الشهري لمستشار سفارة. من حق هذا الطيار، بموجب القوانين التي سنّت في هذا المجال، أن يصبح مستشاراً لسفارة، في حين أنه ما زال دون الثلاثين من عمره، وفي حين أنه

لا يملك أي مؤهل من مؤهلات العمل الدبلوماسي أو أي تجربة له فيه.

هذا المثال وما شابهه جعلني أرى أن المصادقة على لائحة الترفيعات المعروضة عليَّ أمر له محاذيره والمصلحة تقضي باستبعاده. وقد تحدثت في هذا في جلسة مجلس الوزراء فقلت فيها إن الترفيعات المقترحة، عدا أنها ستؤدي إلى احتلال أناس لمراكز هم غير مؤهلين لها، فإنها ستسد الطريق على آخرين مؤهلين بدأوا العمل في السلك من أول مراتبه، متدرجين في هذه المراتب سنين طويلة، ليجدوا في النهاية أن المناصب التي هي من حقهم قد سلبت منهم بموجب قوانين أملتها ظروف سياسية خاصة. وأضفت القول إني سأوقف هذه الترفيعات، وذلك لمصلحة الجميع. فعدا أن موظفي السلك القدامى ستصان لهم حقوقهم، فإن المنقولين إليه حديثاً ستتاح لهم فرصة زمنية يكتسبون بها خبرة هم في أشد الحاجة إليها. وقلت لزملائي الوزراء في النهاية إني أعرف أن وقف التنفيذ هو من حقي، ولكنني أردت أن أعرض أمره عليكم لتطلعوا على مبرراته ولتجنب التساؤلات التي لا بد أن تثار حوله.

تفهم الوزراء حجتي في وقف تلك الترفيعات ووافقوا على صوابها، فلم ألق أي اعتراض منهم على التصرف الذي عزمت عليه بشأنها والذي نفذته في حينه. إلاّ أن هذا لم يحل دون عتب بعضهم عليَّ بعد ذلك حين كثرت عليهم الاحتجاجات لموافقتهم على ما فاتحتهم به. أذكر أن زميلي في وزارة العدل، الأستاذ رشيد حميدان، قال لي في أول لقاء بيننا بعد تلك الجلسة: ماذا فعلت يا فلان؟ سامحك الله! لقد حرمت ابن أختي، أو لعله سمى قريباً

له بصفة غير هذه، حرمته من منصب سفارة كان مرشحاً لها في تلك الترفيعات.

* * *

لعل واقعة وقف الترفيعات، ومثلها ردي على طلبات العمداء الخمسة الذي ذكرته سابقاً، وتصرفات أخرى لي من هذا القبيل، هي ما جعل من لم تعجبهم تلك التصرفات يصفونني بأني «أحمل السلم بالعرض». وللحقيقة أقول إني لم أشهد معارضة عنيفة من أولئك الذين لم تعجبهم تصرفاتي في هذه الأمور. لم تتجاوز المعارضة الوصف الذي ذكرته أعلاه، أو العتاب الذي قابلني به زميلي وزير العدل الأستاذ رشيد حميدان. فكأن القناعة بأني أصدر في ما أقرره وأنفذه عن عمل للصالح العام، إضافة إلى شرحي لحججي ومبرراتي بطريقة يسهل فهمها وقبولها، كان يمحو كل عدوانية تجاه شخصي أو تجاه عملي. وهذا دليل طيب المعدن في من كانت تربطني بهم علاقات التعامل من زملاء ومرؤوسين ومواطنين عاديين. وهو طيب قابل للبروز في كل وقت، وفي كل مناسبة، وعند الكثرة الكاثرة من الناس، متى ما ضرب مَن بيده الأمر في نفسه المثل للآخرين في التجرد والنزاهة وخدمة القضايا التي يتصدى لها.

وبالمقابل، فقد كان هناك بلا شك أناس تعجبهم تصرفاتي التي لم ترض الأولين. أذكر أني سافرت إلى بيروت في مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥ لحضور معرض الكتاب فيها وللتوقيع على كتابين صدرا لي آنذاك في ذلك المعرض. كان معي في السيارة، مسافراً للغاية نفسها، الدكتور حسان مريود الذي لم تتح لي به معرفة شخصية قبل ذلك. كان يقصد المعرض ليحتفل

بصدور كتاب عن والده الثائر الكبير الشهيد أحمد مريود. في الستينيات، وبعد ثورة آذار/ مارس، أصبح الدكتور حسان وزيراً للخارجية فترة من الزمن. كان قبل ذلك عضواً في السلك الدبلوماسي، وقد أوردت في ما سبق لي روايته من الذكريات كيف طلب مني الدكتور صلاح الدين الطرزي تعيينه في بعثتنا في هيئة الأمم المتحدة. دار الحديث بيننا، نحن ركاب السيارة، على أيامنا في وزارة الخارجية فقال الدكتور حسان جواباً عن سؤال لأحد المستفسرين: لقد حمى فلان، وهو يعنيني، الخارجية في أيامه! قال هذه الكلمة وكررها، تأكيداً لإيمانه بمنطوقها. والواقع أني أنا ما تقصدت في ما كان يصدر مني أن أحمي فرداً أو مؤسسة أو أن أرضي فرداً أو مؤسسة، وإنما كنت حريصاً على أن يكون الرجل المناسب دوماً في المكان المناسب، وعلى أن لا يسلب أحد حقه على يدي. وهذا هو ما كان دافعي إلى كل ما قمت به في ذلك الحين.

ذكرت فيما سبق تولي الدكتور حسان مريود وزارة الخارجية، وكان ذلك في الحكومة التي تلت حكومة صلاح البيطار، بعد ثورة الثامن من آذار/ مارس. ولا بد أن أذكر هنا موقف الدكتور مريود الحميد في قضية جواز السفر الدبلوماسي الذي ما زلت أحمله ولا تزال مسجلة عليه صفتي كوزير خارجية سابق.

من المعروف أن الوزير، كل وزير، يحمل جواز سفر دبلوماسياً ما دام في منصب الوزارة. فإذا تركها استبدل بالجواز الدبلوماسي جواز خاص. يستثنى من ذلك وزير الخارجية الذي يحق له الاحتفاظ بجوازه الدبلوماسي بعد تركه المنصب، دوماً. هو في هذا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اللذين يحتفظان بجوازيهما

الدبلوماسيين مدى الحياة. وعلى الرغم من أني كنت توليت وزارة الخارجية بالوكالة، فإن القانون يعطي الوكيل الذي تتجاوز وكالته ثلاثة شهور الحق الذي هو للأصيل في هذا الأمر. وهذا ما انطبق عليّ حين جاوزت وكالتي الشهور الثلاثة. لذلك تقدمت إلى وزير الخارجية الجديد، وكان هو الأستاذ صلاح البيطار، بطلب إعطائي جواز سفر دبلوماسي، إذ كنت متهيئاً لرحلة إلى أوروبا، كما تجري به العادة. ولكن الأستاذ البيطار رفض الطلب وأمر بإعطائي جوازاً خاصاً. لم يرق هذا لمرؤوسي الوزير من موظفي الوزارة وأشاروا عليَّ بأن لا أقبل بما أمر به وزيرهم لئلا تكون سابقة غير قانونية. وهذا ما فعلته. فقد فضلت أن أبقى بدون جواز إلى أن ترك صلاح البيطار وزارة الخارجية وخلفها فيه الدكتور حسان مريود.

أرسلت إلى الدكتور مريود آنذاك طلباً جديداً للحصول على الجواز الدبلوماسي، ولم أقابله بنفسي. فقد أسلفت القول إننا لم نتعارف شخصياً قبل سفرنا المشترك إلى بيروت. لم يتأخر هو في الموافقة على إعطائي ما طلبته، بل إنه أرفق موافقته بكلمات مجاملة نمت عن رقة مشاعره وكرم نفسه. لازلت، كما قلت، أحمل هذا الجواز وأجدده كلما انتهت مدة صلاحيته. في مرة واحدة، بعد تلك المرة الأولى، رفض وزير آخر للخارجية هو الدكتور إبراهيم ماخوس تجديده لي، ودون سبب واضح. إلاّ أن أيام هذا الوزير الأخير مضت، وعاد الأمر في موضوع جواز سفري الدبلوماسي إلى نصابه!

* * *

ويظل هذا الجواز الدبلوماسي رابطة، غير رسمية، تربطني بوزارة الخارجية في كل العهود التي مرت وتمر عليها. ذلك أني محتاج

إليه بصورة دائمة لكثرة أسفاري وتعدد البلدان التي أسافر إليها. أجدد صلاحيته كل عامين، وأجدد سمة الخروج عليه في كل ستة شهور، فأمرّ على مقر الوزارة بين الحين والآخر لهذه أو لتلك. أما الأشخاص الذي عرفتهم في الوزارة، فعملوا معي وأشرفت أنا على عملهم، فقد فصلت بيني وبينهم أعوام تجاوزت الخمسة والثلاثين في العدد، تغيرت في أثنائها مصائرهم أو ارتفعت، على الأقل، فيها مناصبهم. قلت إن الدكتور حسان مريود الذي كنت وافقت على نقله عضواً في بعثتنا في نيويورك أصبح بعد ذلك وزيراً للخارجية. أما الملحقون الذين وقعتُ على قرارات تعيينهم في المسابقة التي أقيمت لانتقائهم، فقد أصبحوا في هذه السنين سفراء. وكان من حظي أن ألتقي ببعضهم في رحلاتي فيذكرونني هم بذلك وبتدرجهم في أول مراتب السلك الدبلوماسي إلى أعلاها.

أذكر أني، في صيف عام ١٩٨٢ زرت مدريد، قادماً إليها من الجزائر، والتقيت فيها بسفيرنا في إسبانيا آنذاك، وهو الأستاذ رياض سياج. في دعوته إياي إلى الغداء قال إنه لا ينسى الفضل الذي لي عليه. سألته: أي فضل تعني؟ قال: عندما أصدرت قرارك بتعييننا، أنا وزميلي عدنان عمران، في مقدمة المقبولين في السلك الخارجي. ضحكت عندئذٍ وقلت: ما كان لي أي فضل في ذلك. الفضل لكفاءتكما ومؤهلاتكما الشخصية، فأنا أذكر أنكما كنتما أول الفائزين في المسابقة التي أقمناها للملحقين فكان طبيعياً أن تكونا أول المعينين.

* * *

نعم، لقد مضى ما يفوق ثلاثة عقود من السنين ونصف العقد على الوقائع التي أسجل ذكرياتها اليوم. هناك بلا شك وقائع أخرى

مرت بي أو مررت بها في ذلك الزمن مستحقة للتسجيل، ولكن ذكرياتها ندت عن بالي اليوم أو أنها تلاشت من ذاكرتي، وقد تعود في يوم ما إلى الخاطر فأعود أنا إلى تسجيلها. ولأني أسجل ذكريات وليس مذكرات، فلا أستبعد أن أكون أخطأت في إيراد بعض التواريخ أو الأسماء، أو في نسبة بعض الأمور إلى أصحابها أو إلى أمكنتها. وعذري في هذا بُعد الزمن واكتظاظ الحافظة بالأحداث، وليس الرغبة في البعد عن الحقيقة في ما أوردته، ولا تناسي رواية ما يستحق الرواية من تلك الأحداث.

الفصل الخامس

في وزارة الإعلام(*)

ذكرت في سياق إيرادي ذكرياتي في وزارة الخارجية كيف قبلت تولي وزارة الإعلام متخلياً عن وزارة الثقافة، مع بقائي في منصب وزير الخارجية وكيلاً. أسند إليَّ هذا المنصب الجديد بعد أن تحامى زملائي في الوزارة تولّيه لما عرفوه من تشابك شؤونه ودقة العمل فيه وكونه الغرض المستهدف للحملات الإعلامية المضادة لنا، والشرسة، من قبل إذاعة مصر وصحفها والصحف اللبنانية السائرة في ركابها بصورة خاصة. وكانت صلاتي المعروفة بالأوساط الثقافية وبالصحافة من دوافع التركيز عليَّ في قبول هذا المنصب، فقبلته.

كان سلفي في وزارة الإعلام هو الدكتور عبد الله عبد الدائم، وقد اشترك معنا في وزارة الدكتور بشير العظمة ممثلاً لحزب البعث العربي الاشتراكي فيها. وكانت خطة حكومتنا التي جاءت للحكم على أساسها، كما وردت بصراحة في بيانها الوزاري الأول، هي العمل على إعادة الوحدة مع مصر على أسس جديدة تنتفي بها

(*) حرر هذا الفصل من ذكرياتي في وزارة الإعلام بين شهري نيسان وآب ١٩٩٩.

المساوىء التي سببت الانفصال. وقد سارع الدكتور عبد الدائم، في تحمسه لهذه الخطة، إلى العمل بكل ما رآه خطوات لتنفيذها في ميدانه الإعلامي، على الرغم من أن الطرف الآخر، وهو مصر، لم يبدِ أيّ استجابة لتلك الخطوات . مما عمله في هذا المجال أنه سمح بدخول الصحف المصرية، وكانت الرقابة تمنع دخولها إلى سورية، مع أن هذه الصحف ثابرت في التهجم علينا وفي إيراد المطاعن ضدنا بما يثير الخواطر، مما كان يؤجج في نار القطيعة ويتسبب في نقمة كثير من المواطنين. كما أنه أكثر من عقد المؤتمرات الصحفية التي كان يتطرق فيها إلى أمور، قد لا تكون مخالفة للنوايا السياسية للحكومة، إلاّ أن إيرادها في تلك الفترة الحرجة كان يعطي حجة للمغرضين الذين يشيرون إلى أننا نترامى على إرضاء مصر في حين أن هذه لا تبدي نية حسنة في التعامل معنا أو تتقبل أي مبادرة طيبة من مبادراتنا.

ويبدو أن بقايا الازدواجية في الحكم، وكنت قد أشرت إليها في فصل سابق، راحت تضايق الدكتور عبد الله عبد الدايم بما جعله يتقدم باستقالته من الوزارة، وهي استقالة لم يطرح علينا في مجلس الوزراء أسبابها بصراحة. السبب المباشر لها، على ما علمته بعدئذٍ، كان إقدام العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي على مصادرة كافة الصحف والمجلات المصرية، متحدياً بذلك وزير الإعلام ومعتدياً على صلاحياته.

ولا بد لي هنا من الوقوف عند أمر لم يكن يثير الانتباه في طريقة عمل حكومتنا، وربما عمل حكومات أخرى سبقتنا وتلتنا، وفي إدارتها سياسة البلاد في الداخل والخارج. فالذي يبدو للمراقب العادي هو أن مجلس الوزراء، ويرأس جلساته في كثير من الأحيان

رئيس الجمهورية نفسه، هو صاحب القول الفصل في كل ما يجري في مختلف مجالات سياسة الدولة. ولكن الواقع غير هذا، وأشرح هذا فيما يلي.

لقد كان الوزراء في حكومتنا صنفين. الصنف الأول يضم ذوي الآراء والاهتمامات السياسية الجادة الذين يعملون لتطبيق معتقداتهم في ما يتولونه من مناصب، والصنف الآخر هو الوزراء التكنيكيون الذين يعملون للصالح العام بكفاءاتهم العلمية والإدارية وخبرتهم في مجال وزاراتهم. من الصنف الأول أعد في وزارتنا رئيسها الدكتور بشير العظمة، ونائب الرئيس رشاد برمدا، وأحمد عبد الكريم وزير الإصلاح الزراعي، والدكتور عبد الله عبد الدائم. وحتى هؤلاء الأعضاء السياسيون في الوزارة، ومعهم الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية نفسه، لم يكونوا هم لوحدهم أصحاب الكلمة العليا في سياسة الدولة. إذ كانت إلى جانب مجلس الوزراء هيئة أخرى لا تبدو تشكيلتها للعيان، إلاّ أن قراراتها هي التي تكون، في الغالب وعند التطبيق، الفعالة والنافذة. هذه هي الهيئة هي ما يدعى بمجلس الأمن القومي.

يتألف مجلس الأمن القومي من رئيسه الذي هو رئيس الجمهورية، ومن وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والمالية، ومن قائد قوى الأمن الداخلي، ومن عدد من كبار ضباط الجيش بينهم رئيس الأركان ورؤساء الشعب المختلفة فيه. مباحثات جلسات هذا المجلس سرية، وكذلك ما يصدر عنه من قرارات وتوجيهات، ويلتزم أعضاؤه بهذه السرية بأداء كل منهم القسم على ذلك في أول انضمامه إليه. وإذا كنت في ما سأورده أتحدث عن بعض ما دار في تلك الجلسات التي حضرتها بصفتي أحد أعضاء المجلس،

فإني لم أقدم على ذلك إلاّ بعد أن تحدث غيري من زملائي فيها أو كتب عنها في أكثر من مناسبة، وإلاّ بعد انقضاء أكثر من ثلث قرن من الزمن عليها، وهي مدة تعفّي على سرية المواضيع التي عولجت فيها مهما بلغت أهمية تلك المواضيع في أيامها. ولا أظنني بعد هذين الأمرين حانثاً بقسمي الذي كنت أقسمت فيه على الالتزام بتلك السرية في تلك الأيام.

في أول دخولي الحكومة كوزير للثقافة والإرشاد القومي لم أكن على صلة بهذا المجلس، وأكاد أقول إني لم أكن على معرفة جيدة بوجوده أو بأهميته. وأحسب أني لصلاتي الثقافية وشهرتي بها كنت معدوداً من الوزراء التكنوقراط، كما يسمونهم، تأتي آرائي السياسية ونشاطاتي في العمل بهذه الآراء في الدرجة الثانية بعد عملي في المجال الثقافي. بل لعل اختياري للاشتراك في الحكم جرى على هذا الأساس. غير أن الظروف التي سبق وأن تحدثت عنها ساقت إلى إسناد منصب وزارة الخارجية إليَّ بعد أن تخلى الدكتور عدنان الأزهري عنه. أصبحت بهذا عضواً طبيعياً في مجلس الأمن القومي، فأقسمت اليمين المطلوبة مني وبدأت بحمل المسؤولية التي أصبحت متوجبة عليَّ. وهي مسؤولية ستتبدى بعض جوانب عملي لها في ما سأسجله في هذه الذكريات. وهي، على خلاف ما يتبادر إلى الذهن، تعود إلى قيامي بمهام وزارة الإعلام أكثر من عودتها إلى مهامي في وزارة الخارجية.

* * *

على الرغم من صلاتي الكثيرة والقديمة بالإعلام، بميادينه المختلفة من دوريات وإذاعة وتلفزيون، وبالعاملين فيه من صحافيين ومذيعين وفنانين وكتّاب، فإن توليّ أموره كوزير له فتح عيني على أشياء

كثيرة لم أكن محيطاً بها كل الإحاطة. وأذكر أني أدهشت زملائي في مجلس الوزراء في أول اجتماع لنا بعد تسلم مقاليد منصبي واطلاعي على أوائل ما عرض عليَّ من ملفاته. قلت لهم: أتدرون أيها الإخوان كم هي ميزانية التلفزيون ـ وكان التلفزيون آنذاك في أول عهده لا يتعدى بثه مدينة دمشق وما حولها ومدينة حلب وحدها ـ في وزارتي؟ قالوا: كم هي؟ قلت: ميزانية التلفزيون ما بين عادية وإنمائية واحد وعشرون مليوناً من الليرات، بينما ميزانية جامعة دمشق التي يقدر عدد طلابها بثمانية عشر ألفاً، يتعلمون في كلياتها الطب والصيدلة والهندسة وسائر العلوم الأخرى، لا تتجاوز ثلاثة عشر مليوناً من الليرات!

كان هذا واحداً من الاكتشافات التي تبدت لي عن المكانة التي يحتلها الإعلام والتي يتكلف الشعب لها ما يتكلفه. واكتشافاً آخر اكتشفته منذ أيامي الأولى في هذه الوزارة يتعلق بي أنا وزيرها. ذلك هو ضخامة الأعمال التي عليَّ أن أسيّرها أو أشرف على تسييرها والتي لا تتحدد بتوقيت العمل الإداري الاعتيادي. في وزارة الثقافة كنت أنهي عملي في مكتبي في الساعة الثانية بعد الظهر ولا أعود إليه إلاّ في صباح اليوم الثاني. كانت بقية اليوم ملكاً لي بعد ذلك إلاّ إذا دعيت إلى حضور جلسة مسائية لمجلس الوزراء. أما في وزارة الإعلام فإن العمل يبدأ في الصبيحة ويستمر بعد الظهر ويشتد في الليل من أوله إلى ما بعد منتصفه. وكان عليَّ أن أكون غير بعيد عن مكتبي فيها في أكثر ساعات اليوم. وحين تبينت أن غالبية موظفي وزارتي كانوا يتأخرون في القدوم إلى مكاتبهم في الصباح، لتأخرهم في بقائهم فيها ليلاً، خصصت ساعات النهار الأولى لدوامي في وزارة الخارجية، التي كنت لا

أزال محتفظاً بكرسيها، وتركت آخر النهار والليل إلى منتصفه للدوام في مبنى التلفزيون حيث كان مكتب وزير الإعلام.

خرجت في ذات ليلة، قبل منتصفها بقليل، من القصر الجمهوري في المهاجرين بعد انفضاض جلسة لمجلس الوزراء فيه يرافقني زميلي وصديقي الدكتور إحسان الرفاعي وزير الصحة آنذاك. عرضت عليه أن أنقله إلى فندقه بسيارتي. وكان من عادتي أن أتخلى عن السيارة الحكومية وأصرف سائقها عند انتهاء الفترة الصباحية من الدوام، فأستخدم بعد ذلك سيارتي الشخصية التي أقودها بنفسي في تنقلاتي، حتى الرسمية منها. سألني زميلي ونحن في طريقنا إلى الفندق: أين تذهب بعد الآن؟ قلت إلى مبنى التلفزيون فإن عملاً كثيراً ينتظرني هناك. قال مستغرباً: في هذه الساعة تعود إلى العمل؟ أنا أغادر المكتب في الواحدة والنصف بعد الظهر ولا أعود إليه إلاّ في التاسعة من صباح اليوم التالي.

ولعلي لو كنت وزيراً للصحة لفعلت ما كان يفعله الدكتور إحسان في دوامه على مكتبه في وزارته. ولكن طبيعة العمل في وزارة الإعلام، وفي الفترة الحرجة التي كانت تمر بها بلادنا في ذلك الزمن، كانت تتطلب من المسؤول الأول فيها متابعة دائمة ويقظة مستمرة وانتباهاً إلى كل ما كان يكتب ويذاع ويبث في أجهزة إعلام الدولة، لا سيما أن الأجواء كانت مملوءة بشائعات، منها صحيح ومنها مغالى به، تتحدث عن اندساس كثير من عملاء خصمنا السياسي، وهو النظام الناصري، في هذه الأجهزة. كان هذا يجعلني على حذر دائم من أن تظهر في تعليقاتنا السياسية أو في نشرات أخبارنا عبارات تحمل، عن سوء تعبير أو عن إهمال أو

عن دس مغرض، ما يمكنه أن يفتح علينا أبواب حملات الدعاية ضدنا. وكان هذا الحذر يقودني أحياناً إلى مواقف شبه مضحكة يعجب منها العاملون معي وأعجب أنا نفسي منها.

دعتنا قيادة الجيش، دعت رئيس الجمهورية ومعه أعضاء الحكومة، في ذات مرة إلى حضور مناورة عسكرية في القطاع الجنوبي من جبهتنا على حدود الأرض الفلسطينية، وإلى تفقد مواقع جيشنا في ذلك القطاع. حضرنا المناورة، وتجولنا بين نقاط تمركز قواتنا على الجبهة في جنوبي بانياس الداخل، وأشرفنا من ذروة تل العزيزيات على المنطقة المجردة من السلاح من الأرض المحتلة، ثم عدنا إلى مقر قيادة الجبهة في بانياس لنحضر وليمة الغداء التي أقامتها القيادة لنا. ألقى رئيس الجمهورية على حضور الوليمة منا ومن العسكريين بين ذوي الرتب الكبيرة خطاباً تحدث فيه عن أمور البلاد الداخلية والخارجية وعن سياسة الحكومة في الحاضر وخططها للمستقبل. وتطرق في الخطاب إلى الكلام عن الوحدة مع مصر ورغبتنا فيها ومحاولات حكومتنا للتقرب من النظام المصري، بينما يتباعد هو عنا بل يوالي حملاته ومؤامراته علينا ويحيك الدسائس ضدنا. وقد بدرت من الرئيس في حديثه عبارات وجدت أنها، وإن كانت محتملة في إلقائها على عدد محصور من المستمعين، جديرة بأن تفسّر بغير المقصود منها إذا ما أذيعت على الرأي العام واستغلها ذوو المقاصد السيئة من خصوم وضعنا القائم. كانت بعثة مديرية الإذاعة المرافقة لنا آنذاك تسجل أقوال رئيس الجمهورية على أشرطتها تمهيداً لبثها في صباح اليوم الثاني في أول النشرات الإخبارية. لذلك أوعزت، حالما انتهى الرئيس من كلامه أوعزت إلى أفراد البعثة بأن يحذفوا من التسجيل العبارات التي وجدتها قابلة للتأويل أو

الاستغلال السيىء لئلا يسمعها الناس حينما تذاع تلك الأقوال في صبيحة الغد.

كان الأمر الذي أعطيته للمشرف على تسجيل الخطاب واضحاً، والمفروض أن لا أعود إليه. ولكن حذري من أن لا ينفذ ومن أن تذاع كلمة الرئيس كاملة، دون أن تحذف منها العبارات التي أمرت بحذفها، لإغفال متعمّد أو لإهمال غير متعمد، أقلق بالي في الليلة التي عدنا فيها من جولتنا على قوات الجبهة. ولما كان موعد أولى نشرات الأخبار في الغد هو الساعة السادسة والربع صباحاً، فقد فوجىء موظفو الإذاعة من حجاب وفنيين ومذيعين بوزيرهم يقتحم عليهم مبنى الإذاعة في الصباح الباكر، قبل السادسة ببضع دقائق، فيطلب منهم الشريط الذي سجل عليه خطاب الرئيس في حفل الغداء أمس، ليستمع إليه قبل أن يبث على الهواء!

* * *

تعطي هذه الواقعة الأخيرة، على بساطتها، صورة عن نوعية العمل في وزارة الإعلام في الظروف السياسية التي كنا نعيشها في تلك الأيام أو، على الأقل، عن طريقتي الشخصية في مباشرتي للقضايا التي أراها على جانب من الدقة والحساسية في عملي كوزير للإعلام.

هذه الطريقة الشخصية وتلك النوعية في العمل كانتا من دوافع طلبي إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إعفائي من حمل حقيبة وزارة الخارجية كي أتفرغ لوزارة الإعلام. وأعتقد أن الرأي السائد في كل زمان ومكان يقدّم الخارجية على الإعلام من حيث الأهمية والمكانة والتأثير على سياسة الدولة، ومن حيث ثقل العبء على كاهل من يتولّى وزارتها. على أن هذا الرأي لا يصح دوماً، ولم

يكن بصورة خاصة صحيحاً في الفترة التي أتحدث عنها. ومن ناحيتي ما كنت أنا أعطي كبير تقدير للهالة التي تحيط بمنصب وزير الخارجية في أعين الناس، فالذي يهمني هو أن أسير بالمسؤولية الملقاة على عاتقي في الطريق الصحيح لأصل بها إلى الغاية المنشودة. ولما كانت مسؤوليتي الرئيسية هي وزارة الإعلام، فقد كان عليَّ أن أتفرغ لها التفرغ التام.

كنا في تلك الأثناء قد قطعنا الأمل من أن يستجيب الرئيس عبد الناصر لما كنا نطلبه منه ونعرضه عليه لإجراء مفاوضات حول إقامة وحدة جديدة. وجاء رده النهائي على كل العروض والوساطات التي قدمناها إليه، في بيان نشرته جريدة «الأهرام» في صفحتها الأولى، لا صادراً عن الحكومة المصرية وموجهاً إلى الحكومة السورية، بل على لسان المحرر السياسي للجريدة، وذلك بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٢. كان عنوان البيان: (هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة؟ رد القاهرة على جميع الذين ينادون بالوحدة في دمشق ـ وتفاصيله ـ وأسبابه). خلاصة ما جاء في ذلك البيان أن مصر مستعدة لفتح باب المناقشة لإجراء وحدة جديدة شرط أن تكون الحكومة معبرة عن إرادة شعبية حرّة بعيدة عن أي ضغط، وهو ما لم يكن يراه الحكم المصري متوافراً في حكومتنا!. والطريف أن البيان أورد في تضاعيفه اعترافاً بخطأ التسرع في إقامة الوحدة الفورية التي ربطت بين سورية ومصر، وهو الخطأ الذي دعوت شخصياً إلى تجنبه في المقال الذي أثبتّ نصه في صفحات سابقة والذي عنوانه: (حول اتحاد سورية ومصر). فقد جاء في البيان المذكور العبارات التالية: [وفي تقدير شعب الجمهورية العربية المتحدة بعد الدراسة العميقة للتجربة ـ تجربة الوحدة ـ أن الدروس

المستفادة منها تتلخص في أن الاندماج الكامل كان استباقاً لمراحل التطور. وليس جديداً أن التيار الذي كان سائداً في القاهرة في ذلك الوقت لم يكن يرى الاندماج الفوري الكامل... الخ.]!

إذن فقد نفضنا أيدينا من قبول الحكم في مصر التفاوض معنا في إعادة الوحدة، ولم يبق لنا إلاّ أن ننصرف إلى العمل في تنفيذ المهام التي أخذنا على أنفسنا تنفيذها في أول بيان وزاري لحكومتنا. وكان المفروض أن تتركنا مصر لندير أمورنا بأنفسنا ما دامت لم تجدنا أهلاً لمفاوضتها. ولكن ذلك لم يحدث، وتابعت أجهزة الرئيس عبد الناصر مهاجمتنا والسعي لزعزعة الأمور في سورية بكل ما تملكه من وسائل. وأول تلك الوسائل الإعلام بمختلف أشكاله. فمنذ اليوم الأول من أيام تسلمنا الحكم تولت إذاعة القاهرة، وصوت العرب فيها بصورة خاصة، الحملة على أشخاصنا نحن الوزراء واحداً واحداً ناعتة إيانا بالنعوت المشينة ومتهمة إيانا بشتى التهم. هذا على الرغم من توقف إذاعتنا وصحفنا عن المهاترات والانتقادات القاسية للسياسة المصرية والحكّام المصريين. وعدا إذاعة مصر وصحفها كانت الانتقادات تكال لنا والحملات تُشن علينا من بعض الصحف اللبنانية التي كان من المعروف أن عبد الحميد غالب، السفير المصري في لبنان، يغدق عليها المال بسخاء.

ولا بد من أن القول إن الأوساط الحاكمة في سورية أبدت وتبدي في كل الأوقات حساسية لما يقال وينشر عنها في الصحف اللبنانية. فلأن هذه الصحف رائجة في سورية، يقرأها الكثيرون من المواطنين ويتأثرون بما ينشر فيها، فإن ما سميتها الأوساط الحاكمة، كرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وبعض الوزراء ومديرية المخابرات

وفئات الضباط في شعَب الجيش المختلفة، تظل تحسب لها الحساب الكبير. أما أنا، فعلى تقديري لأهمية الصحافة اللبنانية وكفاءة العاملين فيها ممن تربطني بكثير منهم معرفة وصداقة، فإني أقول دوماً إن الاهتمام بما يرد فيها يجب أن لا يتعدّى حدّه المعقول، وأن لا نعتبرها تحمل لنا نوايا معادية إذا نشرت عنا ما لا يرضينا نشره. بل إني أعتقد أن الروابط الكثيرة التي تربط بين شعبينا في سورية ولبنان تجعل الصحافيين اللبنانيين غيورين على مصلحتنا محبين لخيرنا، على أن نحسن شرح وجهات نظرنا لهم وإقناعهم بصواب تصرفاتنا. ولأبيّن انطباق ما أقوله وأعتقده في هذا المجال على الواقع عملياً، عرضت على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اقتراحاً بأن أوجّه دعوة إلى الصحف اللبنانية على اختلاف اتجاهاتها في السياسة، وعلى اختلاف مواقفها من حكمنا، لترسل رؤساء تحريرها أو ممثلين لها إلى دمشق، للاطلاع والتحاور ومقابلة من يريدون مقابلته من مسؤولين ومواطنين عاديين.

وهكذا كان. كانت فكرة لم يسبق أن طرحت أو تحققت بهذا الشكل الذي اقترحته. إلاّ أن صداقاتي الشخصية وعلاقتي بالأوساط الصحافية اللبنانية سهلت تحولها إلى واقع. استجاب الصحافيون إلى دعوتي بكل سرور. بل إني أذكر أن دعوة وجهت إليهم لزيارة بغداد في الوقت نفسه بمناسبة احتفالات النظام العراقي بذكرى ثورته على الملكية، فاعتذروا عن تخلفهم عن إجابتها بأنهم وعدوني بالمجيء إلى دمشق في الوقت نفسه، ولم تفلح الإغراءات التي بذلت لهم في تغيير موقفهم. وحين جاءوا في الموعد استقبلتهم في مبنى وزارة الإعلام كأصدقاء، وكزملاء كدح ونضال في ميدان واحد. وهذا ما جعل إحدى الصحافيات اللواتي

حضرن أول استقبالي لها ولزملائها تقول لي، حين التقيت بها بعد ذلك اليوم بسنوات: لست أنسى كيف دفعت الميكروفون بيدك من على الطاولة أمامك، حين استقبلتنا في ما يشبه المؤتمر الصحافي، وأنت تقول: نريد أن نجعلها جلسة دردشة، لا جلسة أحاديث رسمية!

وفي الواقع هكذا كانت جلستنا في أول لقاء لي بأولئك الموفدين من ممثلي الصحافة اللبنانية يومذاك. رحبت بهم بكل حرارة وأجبت عن أسئلتهم وتبادلت معهم النكات، ولا سيما مع عميدهم الصحافي القدير والمشهور بظرفه الأستاذ حنا غصن. بين الهزل والجد قلت لهم مثلاً: أنتم تعرفون أن موارد وزارتي قليلة ومحدودة. لا أستطيع، بما في يدي، أن أنافس عبد الحميد غالب في الإنفاق على الدعاية لوجهة نظري. ولهذا فإني أفهم لماذا تطغى أحاديثه وتنتشر آراؤه في بعض صحف بيروت بالقدر الذي نراها عليه. أفهم هذا وأقبله وأكاد أشجع عليه. وحلال على الشاطر كما يقولون!

هذا بعض ما قلته لهم، بين الهزل والجد كما أسلفت في الحديث، في لقائنا الأول. ولكني، حين اصطحبتهم لمقابلة رئيس الجمهورية في القصر في الصباح ثم لمقابلة رئيس الوزراء في سرايا المرجة عند الظهيرة، كنت أكثر تمسكاً بالرسميات وأكثر جدية في الحوار. كان هناك ممثلون لصحف تتبع توجيهات الدعاية المصرية في رواية الأخبار عن سورية وفي تعليقاتها على تلك الأخبار، مما يجعل ما كان يسمى مديرية الأنباء عندنا تمارس رقابتها على ما تورده، في المصادرة والحذف، في بعض الأحيان. من تلك الصحف كانت مجلة «الصياد» وجريدة «الشعب»، ودوريات أخرى لبت دعوتي الموجهة إليها على الرغم من مناوأتها قليلاً أو كثيراً في ما تنشره

عنا. وكنت أخشى أن يتصرف أحد الرئيسين، أو أن ينطق، بما يمكن لهؤلاء المناوئين استغلاله في ما يرضي من يرعى مناوأتهم لنا. ولهذا كنت على حذر وانتباه دائمين لكل ما يجري ويقال في مقابلة القصر الجمهوري والأخرى في سرايا الحكومة.

أذكر كلمتين صدرتا عن الدكتور بشير العظمة، رئيس الوزراء، في سياق ردّه على أسئلة الصحافيين وتعليقه على الكلمات التي قالوها، تدخلان في نطاق ما كنت أحذر منه وأحسب له الحساب. وجّه إليه أحد الصحافيين، وكانت الصحيفة التي يعملِ فيها بين اللواتي تتشدد رقابة مديرية الأنباء في ملاحقتها، سؤالاً عن عدم السماح لبعض الصحف اللبنانية بالدخول إلى سورية إلاّ بعد إخضاعها إلى مراقبة شديدة تؤخر توزيعها وتحد من انتشارها. ردّ الدكتور العظمة على هذا السؤال بقوله إننا بالعكس لا نضع أي عقبة أمام دخول الصحيفة «الشريفة» أو سرعة توزيعها. كان ردّاً غير لبق، يطعن في شرف الصحف التي تشتكي من قسوة رقابتنا والتي كان ممثلوها، وملقي السؤال أحدهم، حاضرين في المقابلة وجدير بهم أن يحتجوا على كلمة رئيس الوزراء تلك. كان عليَّ أن أتدخل بسرعة وأطلق نكتة ضاحكة أغطي بها على هفوة رئيس الوزراء وأرضي بها من تعرضوا لخشونتها. ومثل هذه كلمة أخرى نطق بها الدكتور العظمة، وهو يريد بها أن يبيّن متانة الصلات والروابط بين سورية ولبنان، إذ قال إننا نظل نعتبر لبنان جزءاً من سورية!. كنت أعرف مدى حساسية كثير من اللبنانيين أمام هذا التعبير حين يتصورون أنه يتضمن تجاوزاً على هوية لبنان وعدم اعتراف بشرعية استقلاله وسيادته. بالطبع، لم يكن رئيس الوزراء يقصد هذا المعنى الأخير حين قال كلمته. ولكنه قد يكون فتح بها

باباً يتسلل منه المغرضون وسيئو النية من الصحافيين الوافدين، وما كنت أضمن عدم وجود أحد منهم بين الحاضرين، فيستغلها في كتاباته المعادية لنا على صفحات جريدته في بيروت. وهذا أيضاً كان لا بد لي أن أتدخل معلقاً على كلام الرئيس ومزيلاً الشبهة التي قد تتبادر إلى الأذهان من تعبير أراد أن يقول فيه إن سورية ولبنان بلد واحد يجمع بينهما الانتماء والأخوة والتكافؤ!

كانت، على كل حال، عملية ناجحة هذه التي استقدمت بها الصحافيين اللبنانيين فرأوا وسمعوا في لقاءاتنا بهم ما أقنعهم بسلامة مواقفنا وحسن نوايانا في القضايا التي تصدت حكومتنا لها من داخلية وقومية وسياسية عامة. وانعكس ذلك على طريقة تناولهم لهذه القضايا في صحفهم، مبدين فيها مزيداً من التفاهم والتعاطف في ما راحوا يكتبونه عنا. ظهر ذلك حتى في الصحف التي كنا نعرف ارتباطها الوثيق بالإعلام المصري والتي ما كنا نطمع في أن تكف حملاتها علينا. فقد غدا أسلوب أكثرها في هذه الحملات ألين وألطف مما كانت عليه قبل استجابة ممثليها لدعوتنا، على الرغم من أننا لم نتخذ أي وسيلة من وسائل الاستمالة التي كان يتخذها منافسونا في هذا المجال.

* * *

تحدثت عن الرقابة التي اشتكى منها ضيوفي الصحافيون اللبنانيون إلى رئيس الوزراء عند استقباله لهم. وأنا مثل كل الذين يكتبون وينشرون في الدوريات، أو يلقون المحاضرات ويؤلفون الكتب، من الذين لا يحملون للرقابة والرقباء كبير ود. وأنا بهذا أخالف الذين تستهدفهم انتقادات الكتّاب والمحاضرين، أعني المسؤولين من حكّام مدنيين وعسكريين. هؤلاء، أعني المسؤولين، يحبذون قيام الرقابة

ويطالبون بتشددها ضد الانتقادات التي توجه إلى تصرفاتهم وطرق قيامهم بمسؤولياتهم. وقد كنت في وزارة الإعلام أطالب القائمين على مراقبة المطبوعات بأن يكونوا دوماً واسعي الصدر في ما يعرض عليهم، وأن لا يتأثروا بتحسس بعض أصحاب المناصب بما يكتب عن وزاراتهم أو إدارتهم من انتقادات في ما يكتب في الصحف، إذا لم تكن تلك الانتقادات مبنية على الأكاذيب أو صادرة عن إغراض ومسرفة في الإساءة إلى من توجه إليهم.

لقد كنت، ولا أزال، أقول دوماً إن الناس يهتمون بالكلمة المكتوبة أكثر مما يجب، هذا مع اعترافي بقيمة الكلمة وأثرها الكبير في النفوس والأفكار. هذا الاهتمام الزائد عن حده هو الذي يحمّل الرقيب الهمّ والخوف من أن يغفل عن أقوال وكتابات تمر تحت عينيه فيسمح بتداولها، في حين أن من بيده زمام السلطة لا يريد لها أن تنشر وتتداولها الألسنة. وكثيراً ما وجدت الرقيب يمارس رقابته بطريقة مستغربة في بعض الأحيان، ومضحكة في أحيان أخرى، وذلك تحت تأثير ما سميته هماً وخوفاً.

اشتكى لي أحد أصحاب المكتبات في ذات مرة من أن مديرية المطبوعات أوعزت بمصادرة كتب موجودة في مكتبته، مطبوعة في أيام الوحدة. استفهمت عن سبب المصادرة، فجاءني الجواب من الدائرة المختصة بأن تلك الكتب تتحدث عن الجمهورية العربية المتحدة، وعن أشياء جرت في عهدها، بينما نحن في عهد آخر! وكانت تلك حجة مضحكة رددت عليها متسائلاً: ألم نكن في يوم ما إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة؟ هل تريدون أن تمحوا تلك الأيام من تاريخ بلادنا؟! وبالطبع ألغي أمر المصادرة.

وفي مرة أخرى تلقيت من رئيس تحرير مجلة «الأسبوع العربي» في

بيروت، الصديق ياسر هواري، برقية يستغرب فيها منع الرقيب على الصحف في دمشق توزيع آخر عدد من مجلته، ويطلب مني الأمر بالإفراج عن العدد. أرسلت وراء مدير الأنباء، وهو المسؤول عن المراقبة، وسألته عمّا دعا إلى منع دخول عدد «الأسبوع العربي» الأخير من أن يوزع على الباعة. قال لي الرجل: إنهم يحكون عليك سيدي، يهاجمونك! استغربت ما يقوله وطلبت العدد لأطلع عليه. وحين قرأت ما كتبته المجلة عني وما اعتبره الرقيب هجوماً عليَّ، لم أملك إلاّ أن أضحك وأطلب منه أن يسمح بدخول العدد إلى سورية ليعرض للبيع.

ما رآه مدير الأنباء هجوماً عليَّ في تلك المجلة كان رواية لكلمة نطق بها أمين الجامعة العربية في ذلك الزمن، عبد الخالق حسونة، حين التقينا بأشخاصنا لأول مرة في نادي الشرق في حفل غداء أقيم على شرفه في ذلك النادي. لم تكن لأحدنا معرفة سابقة بالآخر، فتولى أحد الحاضرين مهمة التعريف بيننا. أكثر المعرّف من الألقاب التي أطلقها عليَّ عند ذكر اسمي فقال إني لست الوزير فقط، بل الطبيب والكاتب والشاعر والمجاهد والحامل كذا وكذا من الصفات. أمام هذا السيل من الألقاب التي لحقت باسمي على لسان المعرّف لم يملك عبد الخالق حسونة إلاّ أن يقول مازحاً، وبلهجة مصرية خالصة: الله!... كل ده وما عرفش يصلح بين سورية ومصر؟!

هذه كلمة نطق بها أمين الجامعة العربية وسمعها من كان حولنا آنذاك، ومن بينهم مراسل «الأسبوع العربي» الذي نقلها إلى مجلته، فنشرتها على أنها طرفة تبعث الابتسام إلى الشفاه. غير أن تقدير موظف الرقابة في وزارتي كان على خلاف ذلك. فقد رأى فيها

هجوماً، أو انتقاداً، وربما سخرية موجهة إلى معلمه الذي هو أنا، فقام بما اعتقد أن واجبه يمليه عليه، أعني بذلك مصادرة أعداد المجلة التي نشرت هذه الكلمة، فصادرها وحرم توزيعها!

والواقع أني، حتى لو شاركت الرقيب في فهمه للمقصود من تلك الكلمة، ما وجدت فيها ما يستحق منع الدورية التي نشرتها من التداول. فمن قناعاتي المتأصلة في نفسي أن أهتم بالعمل أكثر من اهتمامي بالقول، وهذا ما يجعلني أضرب صفحاً عن كثير مما يقال وإن كان لا يرضيني، إذا رأيته غير مستند إلى حقيقة أعرفها أو أعترف بصحتها، مؤمناً دوماً بأن مقالة الباطل لا بد أن تتلاشى وتذروها الرياح، ومستهيناً، أو ساخراً، دوماً بما يحسب له الآخرون حساباً كبيراً في هذا المجال.

في ذات يوم، وكنت مع الوزراء والسفراء وكبار المسؤولين في استقبال رئيس الجمهورية العائد من جولة له في شمال البلاد، تقدم مني سفير المملكة العربية السعودية وقال لي، وعلى شفتيه ابتسامة ذات مغزى: يبدو يا معالي الدكتور أنك مع كثرة مشاغلك لا تزال تجد الوقت لكتابة ذكرياتك في الصحف! سألته مستغرباً: أنا؟ قال: نعم، الذكريات التي تنشرها لك جريدة «دمشق المساء» في أعدادها المتلاحقة منذ بضعة أيام. استغربت ما قاله السفير وأسرعت، عندما انتهت مراسم استقبال الرئيس، إلى مكتبي لأطلب أعداد الجريدة التي ذكرها لي وأطلع عليها. وحقاً، لقد وجدت في صفحات أكثر من عدد من تلك الجريدة مقالات موقعة باسمي، لم أكتبها لها ولكنها مأخوذة من كتابي (حكايات من الرحلات) المطبوع في القاهرة منذ ثماني سنوات مضت.

لا أنكر أني شعرت بحنق شديد في تلك الساعة على صاحب هذه

الجريدة، وكنت أعرفه بين من أعرف من أصحاب الصحف ومحرريها، واسمه نصوح الدوجي. لم يكن حنقي لأنه نشر تلك المقالات في صحيفته الهزيلة بدون أن يستأذنني، ولو أنه فعل ما أذنت له بالطبع، بل لأنه تعمد أن ينشر كتابات ترجع إلى أيام صباي وتتحدث عن تنقلاتي في عواصم أوروبا وما يمكن أن يسمى مغامرات عاطفية لي في باريس وغير باريس، وأنا الآن ذو الاسم المرموق في الأوساط الاجتماعية والسياسية والوزير ذو الحول والطول. كنت أعرف لماذا فعل نصوح الدوجي هذا. كان قد جاءني يطالبني بأن أعطيه منحة مما كان يأخذه بعض الصحافيين من النفقات السرية التي ترصد في بعض الوزارات لهذا الشأن. اعتذرت إليه بأني لم أتسلم بعد مخصصات سرية لوزارتي وبأني، وهذا الأهم، لن أسير على الطريقة التي اتبعها بعض أسلافي في هذا المجال. لقد رددت هذا الكلام على عدد من زملاء نصوح الدوجي الذين طالبوني بما طالبني به، فقبلوا معذرتي. أما هو فوجدها وسيلة ليبتزني، أو ليزعجني ويسيء إليَّ، فقام بنشر هذه المقالات التي لا أستطيع القول بأنها ليست لي، والتي يريد بنشرها أن يدفعني إلى تصرف سيعده عليَّ المغرضون مأخذاً.

قلت إني حنقت من تلك الفعلة وعلى حاملها. ولكن حنقي لم يجعلني أرد عليها بما كان يمكن أن يرد غيري. تجاهلت الأمر بكامله. وكذلك جهله أو تجاهله الكثيرون، إذ لا أذكر أن أحداً غير السفير السعودي أشار إليه بعد ذلك. وجدير بكل إساءة من هذا القبيل أن تنتهي إلى مثل نهاية هذه إذا استهان الإنسان بها، وإذا لم يعقب عليها بتصرف يفتح عليه أبواباً جديدة من الجدل والمماحكات.

* * *

وتحضرني في هذا المجال حكاية واقعة أقنعت بها أحد زملائي بأن يسير سيرتي في التعامل مع الصحافة بسعة صدر، ولا سيما إذا لم يكن وراء ما يشتكي منه المرء سوء نية أو عداء غير مبرر.

في ذات صباح، وعند وصولي إلى مكتبي في مبنى التلفزيون، تلقيت هاتفاً من زميلي أحمد عبد الكريم، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، يقول لي فيه بلهجة غاضبة: أريدك أن تأمر بوقف جريدة «الرأي العام» عن الصدور وأن تطلب إحالتها وإحالة محمد الماغوط على القضاء! استغربت هذا القول من زميلي الذي كنت أعرف منه، مع تجرده وجهده الدائب في العمل الذي يتولاه، حدة طبعه وسرعة انفعاله. سألته: خير إن شاء الله. ماذا جرى يا أحمد بك؟ قال لي: ألم تقرأ ما كتبه محمد الماغوط في زاويته في (الرأي العام) هذا اليوم؟ إقرأها واحكم.

لم أكن اطلعت على صحف الصباح بعد، فطلبتها وقرأت ما كتبه محمد الماغوط في زاويته التي كان يوقعها باسم «فصيح». ولم يكن لي حين قرأتها إلاّ أن أبتسم بعد أن أدركت سبب انفعال زميلي الكريم الذي كنت أقدر كل التقدير مزاياه الطيبة. كان محمد الماغوط قد كتب في تلك الزاوية، وبأسلوبه الساخر الطريف، يصف مكاناً موبوءاً كان فيه وضايقه منه كثرة الذباب، قائلاً: (واجتمع عليَّ الذباب كاجتماع الحوارنة في السوق على قفة تمر!).

هذه الإشارة الضاحكة من محمد الماغوط إلى الحوارنة، ويعني بهم أبناء حوران مواطني زميلي وصديقي الكريم، هي التي سببت انفعال هذا الزميل بما اعتبره هزءاً بأبناء منطقته الذين اعتاد الحضريون وأبناء دمشق بصورة خاصة، التندر وإطلاق النكات من

سذاجتهم وعلى ريفية طباعهم. تناولت عند ذلك الهاتف وتلفنت لأحمد عبد الكريم قائلاً له، وأنا أضحك: يا أخي، أنا من الرقة من ريف الشمال في سورية، وأنت من حوران من ريف جنوبها، ومحمد الماغوط من سلمية، ريفي مثلنا ولكن من وسط هذه البلاد. في الواقع كلنا ريفيون طارئون على هذه العاصمة الكريمة. محمد الماغوط بتندره علينا إنما يتندر على نفسه. سأرسله إليك لتتفاهما أنت وهو!

وهذا ما صنعته في ذلك الحين حقاً. طلبت من أحمد عسه، صاحب جريدة «الرأي العام» ورئيس تحريرها، أن يبعث محمد الماغوط ليقابل وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الحال، ففعل. وتقابل الوزير والكاتب في ذلك اليوم فتفاهما، وأظنهما أصبحا بعد ذلك في عداد الأصدقاء.

* * *

على أن الأمر لم يكن دوماً بهذه البساطة في التعرض لانتقادات الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في التأثر بها أو التصدي لها. بل إن طريقتي في التعامل مع هذه الانتقادات كانت تقابل في بعض الأحيان، من بعض الجهات المسؤولة وغير المسؤولة بالتساؤل، وتقابل بالمعارضة في أحيان أخرى.

كانت إذاعات القاهرة، وإذاعة صوت العرب منها بصورة خاصة، وصحفها، وكلها صحف رسمية خاضعة للإشراف الحكومي، دائمة الهجوم على الوضع في سورية وبعبارات عنيفة تصل أحياناً إلى حد الإقذاع في ما تصف به الحكم ورجالاته. وكنا من ناحيتنا نتجنب هذا الأسلوب من التعامل فنهمل الرد على كثير مما نهاجم به، وإذا ردت وسائل إعلامنا الرسمية، وهي محصورة بالإذاعة

وبتلفزيوننا الناشيء، فإن ذلك يكون بأسلوب منطقي وموضوعي بعيد عن الإسفاف والإقذاع. ولم تكن هذه الطريقة من الرد تروق لكل من يستمع لحملات الإعلام الناصري علينا. كان بعضهم يريد أن نكيل الصاع صاعين في الحملة على مهاجمينا، أو على الأقل أن لا نبدي كل هذا التهذيب في الرد على الإقذاع الموجّه إلينا.

في ذات يوم عرضت مديرية الإذاعة عليّ نص كلمة بعث بها ضابط من إحدى شعب الجيش في حلب، ولعلها شعبة المخابرات، إلى محطة إذاعة حلب لتذاع في برنامجها الصباحي. كانت كلمة عنيفة المحتوى والألفاظ موجهة إلى مذيع صوت العرب وإلى نظام الحكم في مصر بصورة عامة. لم أوافق على بث تلك الكلمة وكررت أوامري بأن لا يُقبل تدخل أي جهة خارجة عن إطار وزارة الإعلام في ما هو من عملها. وأحسب أن هذا التصرف مني هو السبب في الطلب الذي تقدم به إليَّ، بعد ذلك بأيام قليلة، عدد من كبار الضباط كي أستقبلهم في زيارة خاصة يريدونها في منزلي، وليس في مكتبي في الوزارة.

استقبلتهم في منزلي كما أرادوا، وكانوا نحواً من خمسة من ذوي الرتب المتقدمة، أعرف اثنين أو ثلاثة منهم معرفة شخصية. قالوا إنهم جاءوا لينقلوا إليَّ استغرابهم واستغراب الكثيرين من ضباط الجيش للأسلوب الذي يتعامل به إعلامنا مع الإعلام الناصري. فبينما يلفق هذا الأخير لمؤسساتنا الرسمية ولرجال الحكم عندنا التهم ويروج لها، ويكيل لنا السباب، ويحرض شعبنا على إسقاط النظام عندنا، تسكت أجهزة إعلامنا الرسمية عن التصدي لإذاعات القاهرة وصحفها بالطريقة التي تتناسب مع تهجمات

هذه الصحف وتلك الإذاعات. إذاعتنا مثلاً لا تذكر اسم عبد الناصر إلاّ مسبقاً بلقب السيد الرئيس عبد الناصر، بينما تكال لرؤسائنا في إذاعاتهم الألقاب المزرية والأوصاف المشينة. وهم يختلقون علينا بالكذب اتهامات بسجن المواطنين وتعذيبهم، بينما نمسك نحن عن ذكر حقائق ثابتة عن سجونهم الملأى بالأبرياء من مواطنيهم في المعتقلات الكثيرة. أليس في هذا تهاون منا يدعو إلى التساؤل، وجدير بأن يثير الاستنكار من قبل أفراد الجيش وعامة المواطنين؟

رددت على تساؤل مخاطبيّ واستنكارهم بهدوء. قلت لهم: لو كان لواحد منكم أخ أو قريب، وأن هذا القريب تعرّض أمام عيني قريبه منكم لاعتداء أحد الناس عليه بالسباب أو بالضرب، أما كان يسارع واحدكم إلى الانتصار للمعتدى عليه دون تردد، وحتى قبل أن يعرف مسببات الاعتداء؟ ولكن لو أن المعتدي بدأ فشرح دوافع تعرضه لذلك القريب، من أنه أنكر حقاً له عليه أو أنه أهانه أو أنه تسبب بضرر كبير له، أما كان واحدكم توقف عن الانتصار له، بل ربما أعان المعتدي وسانده في الانتصاف من قريبه المعتدى عليه ذاك؟

بهذا بدأت حديثي مع زواري. وتابعت الحديث قائلاً: إن حالنا مع وسائل الإعلام الناصري شبيهة بهذا الذي وصفته لكم. أنتم لا تنكرون أن كثيراً من مواطنينا لا يزالون متعلقين بعهد الوحدة مع مصر، ولا يزالون يرون في شخص الرئيس عبد الناصر الصورة المثلى للزعيم العربي الأوحد. لو أننا جارينا إذاعات مصر في المهاترات، فسببنا رئيسها وسفهنا أقواله وأكثرنا من وصف ما يجري في مصر الشقيقة من المخازي في ظل نظامه، لانتصر له كل

من يرى فيه المثل الأعلى ولم يطلع على نقائص تصرفات نظامه تجاهنا أو يدرك حقائق تجنيه علينا. ولكننا لو اقتصرنا في إعلامنا على كشف الحقائق التي لم يتح لمواطنينا، في كل فئاتهم، معرفتها قبل الآن، من دون أن نعمد إلى المسبات والشتائم، لكان الأمل كبيراً في أن يكف المنتصرون لرجل الباطل عن الانتصار له أو أن يتضاءل عدد أولئك المنتصرين تضاؤلاً غير قليل.

ثم إني أضفت أقول: ولا بد لنا في هذا المجال، أيها الإخوان، من أن نفرّق بين هؤلاء المنتصرين للرئيس المصري ونقسمهم إلى ثلاث زمر. الزمرة الأولى أناس انتهازيون ومنتفعون، يقبضون ثمن انحيازهم إليه نقداً. وأناس مؤمنون بمثاليته إيمان العامة بالأولياء الصالحين، قلّ أن يتدخل التفكير أو تتدخل المحاكمات العقلانية في حبهم له وتقديسهم إياه. والزمرة الثالثة أناس مضللون، خدعوا بالدعايات الكاذبة ولم تتح لهم الفرصة للاطلاع على الحقائق التي تبيّن لهم خطأ ما ضللوا به وخدعوا. نحن في إعلامنا المستند إلى كشف الحقائق ونقض الزيف وتعداد الوقائع التي تكذّب دعايات الإعلام الناصري قادرون بلا شك على كسب المضللين والمخدوعين إلى جانب الحق الذي نمثله، وربما قدرنا على أن نفتح عيون كثيرين من المؤمنين إيمان العجائز بعبد الناصر فنجتذبهم أيضاً إلى جانب الحق هذا. أما المرتزقة من الانتهازيين المنتفعين فإن الأمل قليل في اجتذاتهم إلى جانب الحق، وهم فئة لا يشرفنا انضمامهم إلينا.

كل هذا قلته لأولئك الضباط الزائرين في ذلك الحين. وأنا أنقل هذا الكلام من ذاكرتي، وربما أكون قلته بغير هذه الألفاظ، ولكن

مضمونه لا يختلف عما أوردته. كان زواري يستمعون إلى أقوالي دون مقاطعة من أحدهم لي. وأنهيت حديثي بقولي لهم:

ـ هذه يا إخواني طريقتنا في العمل، أو أنها طريقتي كوزير للإعلام. سنظل بعيدين عن المهاترات التي لا تجدي شيئاً، والتي تشحن القلوب بالأحقاد وتزيدنا نحن العرب تفرقاً فيما بيننا وبغضاً من أحدنا للآخر. سنظل نسمي جمال عبد الناصر السيد الرئيس، لأنه فعلاً رئيس مصر الشقيقة التي نحبها ونتمنى لها الخير كله. وسنظل كما قلنا نسعى إلى تثبيت الحقائق بعيدين في إعلامنا عن كل ما يمكنه أن يثير الأحقاد ويفسد ما بين الأخوة. وأنا أرجو أن تثقوا باستقامة هذه الطريقة التي هي طريقتي، مادمتم أيها الأصدقاء واثقين بشخصي!

بهذه الكلمات وما يماثلها انتهى اجتماع أولئك الضباط الكبار بي. لم يعلّق أحد منهم، ومن غيرهم، في هذا المجال. مما يشير إلى أن الاقتناع بما تحدثت به كان عاماً وشاملاً.

* * *

لعل في ما قلته تصديقاً لحسن رأي ضباط جيشنا بي شخصياً، كما سبق في ما رويت من ذكرياتي قبل الآن. رغبتهم في أن تكون زيارتهم لي شخصية في منزلي وليس في مقر عملي في الوزارة، واستماعهم إلى آرائي بدون اعتراض أو مقاطعة، ونزولهم على تلك الآراء بعد إقناعي إياهم بسلامتها، كلها إشارات إلى حسن تقديرهم لأفكاري وقبولهم بتصرفاتي. كانوا بلا شك يحملون لي وداً وثقة وتقديراً كنت أبادلهم إياها من كل قلبي. ولكن علاقتي الودية بالكثيرين من أولئك الضباط وإعجابي بمزاياهم لم يحملاني على التهاون في ما أراه تجاوزاً منهم على أمور لا تدخل في

اختصاصهم أو صلاحياتهم، كما ألفوا من آخرين تولوا مسؤوليات مثل مسؤولياتي. وأضرب مثالاً على ما قلته هاتين الواقعتين اللتين أرويهما فيما يلي.

وجدت ذات يوم في بريدي الرسمي كتاباً موقعاً من العقيد، أو العميد إذ لا أذكر اليوم ماذا كانت رتبته، آمر إحدى شعب المخابرات أو آمرها كلها، موجهاً إلى وزير الإعلام. في الكتاب يطلب ذلك الآمر من الوزير صرف المذيع منير محمد سليمان الأحمد من عمله لمقتضيات المصلحة العامة وإعلامه، إعلام موجّه الكتاب، بظروف تعيين المذيع المذكور في وظيفته التي هو فيها. منير الأحمد المطلوب تنحيته أعرفه جيداً. فهو إذاعي قديم، عيّن في وظيفته قبل أن آتي أنا إلى الوزارة وقبل كثير من أسلافي فيها. وهو فوق ذلك صديق لي وابن صديقي الشاعر الكبير والشهير بدوي الجبل. أحنقتني قراءة ذلك الكتاب الرسمي. لم يكن حنقي من إساءة سيلحقها العمل به بذلك الصديق، بل بالأسلوب الذي وجّه به إليّ. لم أردّ على الكتاب. وضعته في جيبي. وفي أول جلسة لمجلس الوزراء أخرجته ووضعته أمام عيني قائد الجيش المكلّف بوزارة الدفاع، وهو اللواء عبد الكريم زهر الدين، وطلبت منه أن يقرأه. رفع اللواء زهر الدين رأسه مستفهماً بعد أن قرأ تلك السطور فقلت له: كيف يجيز مرؤوسك هذا لنفسه أن يتخطاك ويوجه طلبه إلى وزير الإعلام مباشرة؟ أليس واجبه أن يتقدم به إليك أنت فتوجهه أنت إليّ لأنظر في أمره وأتخذ التدابير الواجبة في موضوعه؟ هز وزير الدفاع رأسه موافقاً على هذه الكلمة مني، وطوى الكتاب ثم أودعه جيب سترته العسكرية وهو يقول: يتصرفون بدون تفكير. قليلو الفهم!

ولا بد من القول إن منير الأحمد لم يزعزع من عمله في الإذاعة وإني لم أتلق أي رسالة موجهة إليَّ مباشرة من أي شعبة من شعب الجيش، بعد ذلك التاريخ.

هذه هي الواقعة الأولى. أما الثانية فقد وقعت بعدها بأسابيع غير قليلة، وأرويها فيما يلي.

أقام رئيس الجمهورية، الدكتور ناظم القدسي، حفل استقبال للسفراء العرب في حديقة القصر الجمهوري في المهاجرين في إحدى الأمسيات، وكنت من الحضور فيه. بينما كنت أتحدث إلى أحد المدعوين في إحدى زوايا الحديقة رأيت اللواء زهر الدين، قائد الجيش ووزير الدفاع، ممسكاً بيد الدكتور القدسي وكأنه يقوده نحو المكان الذي أقف فيه مع صاحبي. حقاً كانا يقصدانني. حييت الرئيس ورحبت به باحترام فبادرني بالكلام قائلاً: أنت ليس عندك مدير للإذاعة، والجماعة أعطوك قائمة لتختار واحداً ممن فيها للمنصب الشاغر، فماذا قررت؟

قال الرئيس هذا وهو يشير إلى وزير الدفاع الممسك بيده، وهو يعنيه ويعني ضباط الجيش بكلمة الجماعة. وحقاً كنت تلقيت منذ بضعة أيام من قيادة الجيش ورقة تحوي خمسة أسماء متقاعدين، رتبهم بين المقدم والعميد، لي ببعضهم معرفة شخصية وأحدهم كان رفيقاً لي في فلسطين عام ١٩٤٨، أيام تطوعي في جيش الإنقاذ عندما كنت نائباً في البرلمان. قيل لي عندما جاءتني الورقة، بصورة غير رسمية، إن القيادة على علم بأن منصب المدير العام للإذاعة والتلفزيون خالٍ، وإني في سبيل البحث عمن يشغله، وهي تأمل أن أختار من أجده لائقاً لهذا المنصب بين هؤلاء الضباط الخمسة!

وكانت المديرية العامة للإذاعة والتلفزيون في الواقع شاغرة منذ تركها أديب اللجمي عائداً إلى وظيفته السابقة في وزارة الثقافة. كنت عهدت بوكالة هذه المديرية إلى فؤاد الشايب، إضافة إلى عمله كأمين عام للوزارة، لثقتي بكفاءته وهو المدير للإذاعة في سنين طويلة والأديب والمثقف الكبير. كانت ثمة شائعات تتهمه بالاتجاه الناصري، ولعل هذا ما جعل قيادة الجيش تسعى إلى استبداله بضابط تثق بميوله وتأمن جانبه. إلاّ أني أعرف أن فؤاد الشايب كان وحدوياً، مثلي والعديدين من أمثالي، أكثر من كونه ناصرياً. وأعرف كذلك أنه حتى لو كان شديد الإيمان بعبد الناصر فإنه في سلوكه الوظيفي ملتزم بسياسة الحكومة التي عمل في خدمتها، ما دامت لا تتعارض مع معتقداته القومية أو مع اعتباراته الأخلاقية. لهذا كان تعاوني معه مستمراً ولا تشوبه شائبة، ولهذا أيضاً لم أكن مستعجلاً في أن أعين مديراً جديداً للمنصب الشاغر.

أعود إلى رئيس الجمهورية، ومرافقه قائد الجيش وزير الدفاع، وإلى السؤال الذي طرحه عليَّ وهو ينتظر مني الجواب عليه. قلت له: نعم يا فخامة الرئيس. تلقيت القائمة، وأنا في سبيل دراستها، ولن يكون إلاّ ما فيه الخير إن شاء الله!. اكتفى الرئيس القدسي مني بهذا الجواب وانصرف عني، يتبعه اللواء زهر الدين، إلى ضيوفه الكثر المنتشرين في حديقة القصر. بينما عدت أنا إلى متابعة كلامي مع صاحبي الذي كان قد ابتعد عني في فترة انشغالي بالحديث مع فخامة الرئيس.

وتمام هذه الواقعة كان قبل نهاية حفلة تلك الليلة بقليل. تقدمت آنذاك من رئيس الجمهورية حين رأيته واقفاً وحده للحظة قصيرة، وقلت له: القائمة التي تفضلت وأشرت إليها يا فخامة الرئيس، هي

على مكتبي. درستها وأخذت قراري بشأنها. ليس لي نية في الوقت الحاضر في تعيين مدير عام، والأمور في الإذاعة والتلفزيون سائرة على ما يرام. ولكني، حتى لو عيّنت أحداً فإني لن أختاره من بين الضباط المقدمة أسماؤهم إلي. لي بينهم أصحاب أثق بهم وأريد خيرهم. أحب لو تعينونهم في ما هم مؤهلون له. في النقل البحري أو في مديرية الريّ مثلاً [وفي الواقع كان ثلاثة من أولئك الضباط المتقاعدين يتولون وظائف كبيرة في ذلك الوقت]. أما هذا المنصب، في وزارة الإعلام، فهو منصب فكر وثقافة، وأنا لن أعين فيه عسكرياً. أقولها بصراحة لفخامتكم، وأرجو منكم أن تغفروا لي هذه الصراحة!

وعلى ما بدا لي فإن صراحتي لم تزعج الرئيس القدسي. كل ما فعله بعد أن سمع كلماتي كان أن ابتسم ابتسامة عريضة وهو يربت ذراعي. واضح أنه جاء إلي، والوضع السليم كان أن يستدعيني أنا إليه، مسايرة للجماعة، أعني للعسكريين، الذين كانوا يعرفون من سوابقي أني لا أستجيب بسهولة إلى ما يفرض عليَّ، فأرادوا الاستعانة برئيس الجمهورية في تحقيق غرضهم. لم يتم لهم هذا على كل حال، وظلت مديرية الإذاعة والتلفزيون تدار بالوكالة حتى استقالة وزارتنا وتبدل نظام الحكم كله.

* * *

هاتان الواقعتان تعطيان مثلاً على حرصي على أن لا يتعدى أحد على صلاحيات ليست من صلاحياته في الأمور التي أتولاها، إلاّ أنهما تدلان أيضاً على تفهم العسكريين لوجهات نظر تخالف رغباتهم، وقبولهم بتلك الوجهات، إذا أحسن عرضها من يثقون به. وهذا أمر كنت أقدّره لهم وأشكرهم عليه.

والغريب أن التعدي على ما كنت أعتبره صلاحياتي كوزير للإعلام لم يأتِ من العسكريين الذين كان يتخوف منهم بعض أصحاب الشأن، بل حدث في ذات مرة من مراجع مدنية ما كنت أتوقع أن يصدر منها. وقبل أن أروي واقعة التعدّي في تلك المرة، أود أن أروي كلمة سمعتها بعد سنوات من تركي المنصب الوزاري. سمعتها في أحد مطاعم العاصمة البلغارية صوفيا، من ضابط سوري كان يعرفني وما كنت أعرفه. إنها كلمة تفسر الثقة التي كانت وراء تفهم العسكريين لوجهات نظري المغايرة في بعض الأحيان لما كانوا يرون فيه المصلحة والصلاح.

أذكر أن ذلك كان في صيف عام ١٩٦٦، وكنت آنذاك أتناول طعام العشاء بدعوة من بعض الأصدقاء السوريين المقيمين في بلغاريا. بين المدعوين كان ذلك الضابط الذي أحسبه كان أحد أعضاء مكتب الملحق العسكري في سفارتنا في بلغاريا. قال الضابط في حديثه لي: أنت لا تعرفني، أما أنا فقد حضرت في ذات يوم في الطابق الأرضي لمبنى التلفزيون استقبالك للصحافيين اللبنانيين واستمعت إلى أقوالك في جلسة ذلك الاستقبال. لم أكن بالطبع أرتدي بزتي العسكرية. كنت موفداً من رؤسائي لأستمع إلى ما تقوله ولما يدور من أحاديث بينك وبين ضيوفك اللبنانيين. سمعت ما يرضي وما يسر، وكان تقريري لرؤسائي في هذا المنحى.

لم أملك سوى أن أبتسم لأقوال محدثي في تلك الأمسية. قلت في نفسي: إذن كنتُ مراقباً من قبل إخواننا العسكريين وأنا لا أدري! ترى ماذا يمكن أن يكون تصرفي لو أني عرفت في ذلك الحين أن ثمة من هو رقيب عليَّ بين الحضور؟! لست مشاكساً في

طبعي. ربما كنت رحبت بذاك الرقيب، وقربته مني، ثم أسررت إليه طالباً منه أن ينصرف، لأني لا أستطيع أن أتحدث بعفوية لهذا الوفد الصحافي وأنا أشعر أن في القاعة من يعدّ عليَّ أنفاسي ويسجل عليَّ ما أقول!.

* * *

أعود إلى المرة التي حدث فيها التعدي، أو التجاوز، على ما هو من صلاحياتي. وحدث من غير العسكريين.

كنت أحضر جلسة لمجلس الوزراء، يرأسها رئيس الجمهورية، في القصر الجمهوري، قبل ظهر أحد الأيام. جاءني موظف في القصر وأعلمني أن هاتفاً ينتظرني في الغرفة المجاورة لقاعة الاجتماع، فخرجت من القاعة إلى تلك الغرفة. كان فؤاد الشايب، الأمين العام في وزارة الإعلام، هو الذي طلبني ليعلمني بأن الأستاذ صلاح البيطار اتصل به ليشتكي مما جرى له: فقد اقتحمت الشرطة مطبعة جريدته، جريدة «البعث»، فصادرت نسخ الجريدة الصادرة اليوم الموجودة في المطبعة، مثلما صادرت ما وزع منها على بائعي الصحف في أنحاء المدينة. كان خبراً غريباً لم أكن على دراية به. أن تكون الشرطة قامت بالمصادرة، فهذا يعني أن الأمر صادر من دوائر وزارة الداخلية. عدت مسرعاً إلى قاعة الاجتماع وتوجهت بحديثي إلى وزير الداخلية الذي كان حاضراً فيها، وكان آنذاك هو اللواء عزيز عبد الكريم الذي حلَّ في منصبه مكان عبد الحليم قدور أول وزير للداخلية في حكومتنا. قلت له: ما هذا الذي قام به رجال الشرطة؟ اقتحموا مطبعة جريدة «البعث» وصادروا عددها الصادر اليوم، كما صادروا أعدادها الموزعة في السوق! قلت هذا بلهجة ظاهر

فيها غيظي وانزعاجي الشديد. وهنا تبادل اللواء عزيز والدكتور بشير العظمة، رئيس الوزراء، النظرات قبل أن يجيبني اللواء قائلاً: نحن أوعزنا بمصادرة الجريدة اليوم لنشرها افتتاحية بقلم الأستاذ صلاح وجدناها تهدد الأمن. تساءلت، وباللهجة نفسها قائلاً: كيف؟ كيف يجري هذا بدون علمي؟ قال رئيس الوزراء: قانون الطوارىء يخوّل وزير الداخلية القيام بهذا الإجراء. قلت: لا أدري ما مدى قانونية عملكم هذا. ولكني أنا وزير الإعلام. وإجراء من هذا القبيل يجب أن يتم، إذا كانت المصلحة تقتضيه، بمعرفتي وبعد موافقتي وعن طريقي!

ويبدو أن رئيس الوزراء ومعه وزير الداخلية لم يكونا يتوقعان أن يكون انزعاجي لمصادرة صحيفة صلاح البيطار بهذا القدر. كنا نضيق جميعاً بما تنشره جريدته، جريدة «البعث»، في معارضتها لحكمنا بعد أن كان هو أحد مسانديه. ولم أكن شخصياً من المعجبين بأسلوب صلاح البيطار في ممارسة الحكم حينما يكون في الحكم ولا في معارضته حين يكون معارضاً. كان رأيي أنه، مثل زميله ورفيق دربه ميشيل عفلق، يصلح منظّراً أكثر منه منفّذاً. وبينما كان ميشيل عفلق، في مجال السياسة، أقرب إلى الزهد وإلى الصوفية كان صلاح البيطار أقرب إلى الانتهازية والطموح إلى تولي المناصب، مع ضعف وتردد يسودان طبعه ويظهران في تصرفاته. ولكنه مع كل هذا كان يرأس تحرير صحيفة مأذونة، وله أن ينشر فيها آراءه بحرية مادام متجنباً مخالفة الأحكام القانونية. وإذا جرت هذه المخالفة فإنه يخضع لحكم القانون الذي يؤاخذه بقدر جريرته، وبغير طريقة المصادرة التي لحقت به في ذلك اليوم والتي ملأتني حنقاً وغيظاً.

قلت إن رئيس الوزراء ووزير الداخلية لم يكونا ينتظران مني هذه المعارضة الشديدة لما أمرا به وجرى فعلاً. وهنا تدخل رئيس الجمهورية في الحديث كالمقتنع بوجهة نظري، فسألني ماذا يرضيني بعد أن جرى ما جرى. قلت إني سأطلب إلى الأستاذ البيطار أن يعيد طباعة العدد المصادر، ويطبعه على نفقة وزارة الإعلام، وأن يوزعه بدون أي مراقبة. لم تبد من رئيس الوزراء ولا من وزير الداخلية معارضة لما قلت. فاتصلت فوراً بفؤاد الشايب وقلت له أن يبلّغ الأستاذ صلاح بقراري. لم يقم صلاح البيطار بتنفيذ ذلك القرار، وكنت أعرف أنه سيستغلها فرصة ليرفع عقيرته في كل مكان باضطهاده كمعارض، وبأن حكومتنا تكمم الأفواه وتحطم الأقلام وتحارب حرية الرأي!

والواقع أن هذه الحادثة من التدخل في ما هو مجال عملي بهذه الطريقة أثارتني إثارة كبيرة. فما إن عدت إلى مكتبي بعد انفضاض جلسة مجلس الوزراء حتى أخذت قلمي وكتبت استقالتي في رسالة وجهتها إلى رئيس الجمهورية. وعلى قلة ما أحتفظ به من وثائق وسجلات عن فترة عملي السياسي، وعن مختلف فترات حياتي بصورة عامة، فقد وجدت بين محفوظاتي مسودة تلك الرسالة. وفي ما يلي نصّها، وهي مؤرخة في السادس والعشرين من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٦٢:

سيادة الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية المعظم

سيدي الرئيس

كنت أنتظر أول فرصة تتناولون فيها الوزارة الحاضرة بالتعديل أو بتشكيل جديد لأنتهزها طالباً إعفائي من الاشتراك بالحكم، باعتبار أن الظروف الخاصة التي كانت تمر بالبلاد وتحتم على من كان مثلي أن يضع نفسه تحت تصرف بلاده قد مرت بسلام، وأن كثيراً من الأكفاء قادرون على أن يحلّوا محلي ويحسنون العمل خيراً مني. إلاّ أني وجدت في الأيام الأخيرة أن انتظار سنوح الفرصة التي ذكرتها لم يعد ممكناً بالنسبة إليّ، وأن الطريقة التي تسير فيها أمور الدولة في القطاع الذي أديره، قطاع الإعلام على الأخص، لم تعد تسمح لي بالبقاء أكثر مما بقيت. فهي بحاجة إلى وزير إعلام له من الرأي غير رأيي، وعليه أن يسلك في تصريف شؤون وزارته سبلاً غير السبل التي أسلكها.

وإني أسمح لنفسي بأن أوضح لسيادتكم بعض الأمثلة التي رأيت منها أن طريقتي في إدارة شؤون وزارة الإعلام هي غير الطريقة التي تريد الحكومة الحاضرة، ولا سيما سيادة رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمة، اتباعها:

١ - سياسة السخاء في إعطاء رخص الصحف. فمع أني مع الحِرية المطلقة في الترخيص لمن يشاء ممن يريد ممارسة الصحافة في الظروف العادية، فإني أدرك أن ظروفنا الحاضرة غير العادية تجعل من سياسة السخاء هذه مبعث فوضى وتدنٍّ خلقي وتعطيل لإمكانات الحكم الديموقراطي المقبل الذي نعمل نحن في التخطيط له. وقد اضطررت للقبول بهذه السياسة بعد أن عارضتها

بكل وسعي، إذ إن رأي رئيس الحكومة والرأي الذي سار عليه مجلس الوزراء اضطراني إلى قبول غير ما أراه وغير ما أنا مقتنع به.

٢ ـ إلحاح السيد رئيس مجلس الوزراء على السماح بدخول بعض الصحف الشيوعية اللبنانية (جريدة الأخبار) إلى سورية. وعلى الرغم من أني لم أقبل حتى الآن بالموافقة على هذا الدخول فإني أدرك أن هذه القضية ستتحول إلى خلاف بيني وبين رئيس الوزراء أريد جهدي أن أتجنبه لما أكنّه له من احترام وتقدير.

٣ ـ التصرف الذي تصرف به السيد رئيس الوزراء بالاشتراك مع السيد وزير الداخلية بالإيعاز إلى ممثلي الشعبة السياسية، بغير علم مني، بأن يدخلوا إلى مطابع إحدى الجرائد (جريدة البعث) ويتناولوا بعض ما كتب فيها بالمراقبة والحذف، مما هو مخالف صراحة لقانون المطبوعات الذي ارتضينا لحكومتنا العمل به. مع العلم أن السيد رئيس مجلس الوزراء قد أشار إلى إمكانية اتباع هذه الطريقة بالنسبة للجريدة المشار إليها في مرات عديدة، وأني أبديت معارضتي وممانعتي التامة لأسلوبها.

لهذا كله وجدت يا سيدي الرئيس أنه يتحتم عليَّ أن أتقدم إليكم باستقالتي، راجياً قبولها. وإني سأنزل عند رأيكم الرشيد في الصيغة التي تعلنون بها قبول هذه الاستقالة، بالصورة التي لا تترك أي أثر ضار بمصلحة البلاد وباستقرار الحكم فيها. وإني أنتهز هذه الفرصة لأرفع إليكم ما أقدّر أنكم تعلمون به من اعتزازي بثقتكم الغالية بشخصي، ومن شكري البالغ لما حبوتموني به من لطف ولما أعنتموني به من تفهم ومساندة

طوال الشهور الحافلة بالأحداث والتي شرفتموني بالعمل فيها إلى جواركم وبإرشادكم.

وتقبلوا يا سيدي خالص الاحترام والتقدير.

عبد السلام العجيلي

كتبت رسالة الاستقالة هذه وبعثت بها فوراً إلى القصر الجمهوري، حوالى الساعة الثانية من بعد ظهر ذلك اليوم، ليتلقاها الرئيس قبل انتهاء الدوام. كان من عادة الدكتور القدسي، رئيس الجمهورية، أن يقصد مصيفه في الزبداني بعد انتهاء العمل ظهراً، ليقضي فيه بقية نهاره وكل ليله إذا لم يكن لديه ما يبقيه في العاصمة ذلك اليوم. ويبدو أنه تلقى الرسالة وهو يتأهب لمغادرة القصر فلم يفض الغلاف عنها ويقرأها إلاّ حين بلغ دارته في المصيف. كنت لا أزال في مكتبي في مبنى الوزارة ألملم أوراقي، استعداداً لهجري ذلك المكتب إلى لا عودة، حين رنَّ جرس الهاتف. كان هو الرئيس يتلفن لي من الزبداني. قال لي في تحبب: ما هذا الذي أرسلته إليَّ يا فلان؟ قلت: كما قرأت يا فخامة الرئيس. إنها استقالة، وكل رجائي أن تتفضل وتقبلها. قال: لن أقبلها. وأنا أفهم دواعي إصرارك عليها. إطوها يرض الله عليك، وأنا أعدك بأن ما حدث هذا اليوم لن يتكرر.

استمر رئيس الجمهورية في إلحاحه عليَّ بالرجوع عن الاستقالة، مبيناً حراجة الظروف التي تمر بها بلادنا وما ستؤوّل به استقالة أحد أعضاء الحكومة في هذا الوقت، ومتحدثاً عن واجبي في متابعة السير في الطريق الشاقة التي علينا أن نتحمل ما نلقاه من أذى فيها خدمة لوطننا ولأمتنا. وجدت في النهاية أن لا بد من الاستجابة لما

يطلبه مني، متأثراً بما تحدث به عن شخصي وعن واجبي الذي يجب أن لا أتخلى عنه إلى جانبه وجانب زملائي الآخرين. وعدته إذن باعتبار رسالة الاستقالة كأنها لم تكن، وعدت إلى أوراقي التي كنت حزمت بعضها، فأعدتها إلى سطح منضدة مكتبي أو إلى أدراج تلك المنضدة.

* * *

في مجلس الأمن القومي

ذكرت في ما سبق أني حين توليت وزارة الخارجية أصبحت بصورة طبيعية عضواً في مجلس الأمن القومي، فأقسمت اليمين التقليدية ورحت أحضر جلساته مع أعضائه الآخرين الذين عددتهم آنفاً. وكان المفروض، حين تخليت عن الخارجية وبقيت وزيراً للإعلام وحده، أن أفقد عضوية مجلس الأمن القومي وأن أتوقف عن حضور اجتماعاته. ولكن ظروف خصامنا مع النظام الناصري الذي كان يركّز حملاته علينا مستخدماً الإعلام كسلاح فعّال، جعل عملي في وزارتي ذا أهمية كبيرة وتطلّب اطلاعي الدائم والفوري على كل ما يجري على الساحة السياسية في الداخل والخارج، كي أستطيع مواجهة الدعاية المعادية لنا بإعلام مضاد وناجع، ولهذا طلب الرئيس القدسي مني، في آخر اجتماع لمجلس الأمن القومي وأمام كافة أعضائه، أن أستمر في حضور اجتماعاته قائلاً إني سبق وأقسمت يمين العضوية، وهذا يخوّلني المشاركة في مباحثات المجلس اطلاعاً ونقاشاً وعرضاً لآرائي.

وتبيّن لي في الواقع أن مشاركتي وأنا وزير للإعلام في ذلك المجلس أتاحت لي إبداء ما كنت أرتئيه في عدد من القضايا المهمة، وأن

أقنع زملائي بما كنت أرتئيه وأعتقد بصوابه، فحلت بذلك دون اتخاذ قرارات لها خطورتها، كان ممكناً لها لو طُبقت أن تلحق الضرر بمسيرتنا السياسية وبقضايانا القومية. أضرب لذلك مثالاً ما كان له صلة بارتباطاتنا المتعددة الوشائج والعناصر بلبنان، وذلك في ما يلي:

كانت أجهزة الحكم عندنا، ولا سيما الجيش بشعبه المختلفة، دائمة الحذر والترقب مما يمكن أن يجري في لبنان من نشاطات معادية لنا. لم تكن تلك النشاطات مقتصرة على حملات الصحف التي يمولها عبد الحميد غالب في بيروت. فقد كانت مخابراتنا تتحدث عن مؤامرات تحاك ضد الوضع في سورية هناك، وعن تسرب العملاء من جواسيس ومحرضين ومخربين، قادمين إلينا من مصر عبر الحدود اللبنانية! وسواء كانت المعلومات التي تعرض علينا في مجلس الأمن القومي حول هذه الأمور موثوقاً بها أم كانت مبالغاً فيها، فإن البحث كان يدور باستمرار في موضوعها، وكان العسكريون في المجلس دائمي المطالبة بأن تتخذ حكومتنا إجراءات مشددة في التعامل مع لبنان، في التبادل الاقتصادي وفي التنقل عبر الحدود المشتركة، وفي ما غير ذلك من جوانب كان لبنان فيها دوماً الشقيق القريب من سورية والشريك الممتاز والمتميز لها.

قلت إن البحث في هذه الأمور كان مستمراً في اجتماعات مجلس الأمن القومي، وكان كذلك قبل أن أستقل بوزارة الإعلام. وقد طالبني المجلس، بلسان رئيس الجمهورية حين كنت وزيراً للخارجية، بكتابة مذكرة شديدة اللهجة أبعث بها إلى وزارة الخارجية اللبنانية، أحتج فيها على تهاون الحكومة اللبنانية تجاه حملات بعض صحف بيروت على الوضع في سورية واختلاقها

علينا الاتهامات الكاذبة وإيرادها معلومات لا أساس لها من الصحة عما يجري في بلدنا، كما أنتقد فيها ضعف الإجراءات التي تقوم بها سلطات الأمن اللبنانية تجاه تسلل عملاء النظام المصري إلينا عبر حدودها. ومع أني كتبت تلك المذكرة فإني احتفظت بها في سجلات مكتبي ولم أرسل بها إلى نظيري وزير خارجية لبنان. كنت أعرف أكثر من غيري مدى تأثير الأجهزة الرسمية في البلد الشقيق على الحرية التي تتمتع بها الصحافة هناك، ومقدار ما يمكن أن نفيده من هذا الاحتجاج الجافي الذي سنتقدم به إلى الحكومة اللبنانية. لذلك اكتفيت، طوال بقائي في منصب وزارة الخارجية، بأن أكلف الدكتور إبراهيم الأسطواني، أمين عام وزارتي بأن يبلغ فؤاد عمّون، الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية، أني أعدّ مذكرة احتجاج شديدة اللهجة لأقدمها لحكومته إذا لم تستجب إلى مطالبنا في الأمن وفي الرقابة على الصحف، وفي كذا وكذا من الأمور.

ذلك أن أحد مظاهر التعاون والتفاهم بين حكومتينا في سورية ولبنان كان قيام الأمينين العامين في وزارتي خارجية البلدين الشقيقين بلقاءات دورية، غالباً ما كانت تجري في شتوره قريباً من الحدود. لم ألتق شخصياً بنظيري اللبناني ولكننا كنا أنا وهو نتبادل التحيات والعواطف الطيبة، إلى جانب المداولة في الموضوعات الرسمية، عن طريق الأمينين العامين في تلك اللقاءات الدورية. كان الدكتور الأسطواني يعود دوماً من لقائه بنظيره فؤاد عمّون برجاء هذا الأخير أن لا نتقدم بأي مذكرة احتجاجية، وبقوله إن الحكومة اللبنانية مستعدة دوماً لقبول ما نطلبه منها في حدود إمكاناتها الدستورية والقوانين المرعية في أرضها ودقة علاقاتها السياسية بمصر

وبسورية على السواء. وقد بدا لي أن مذكرة الاحتجاج تلك كانت تتراءى للحكومة اللبنانية كشبح لكارثة تحاول أن تتجنبها ما استطاعت. لهذا فضلت شخصياً أن أحتفظ بإيهام هذا الشبح دون أن أحيله إلى واقع ملموس. وأظنني كنت مصيباً في تصرفي ذاك. فحين تخلّيت عن وزارة الخارجية وأرسل خلفي فيها المذكرة العتيدة، بعد طول تهديد بها، فتسلمها فؤاد عمون من إبراهيم الأسطواني، لم يستطع إرسالها أن يزيد شيئاً كثيراً في صرامة الإجراءات التي كنا نطالب الحكومة اللبنانية بها عندما كنا نعدد أسباب تذمرنا وانتقاداتنا وشكوانا.

هذه الشكاوى والانتقادات لم يفتر ترددها في اجتماعات المجلس التي أصبحت أحضرها كوزير للإعلام وحده. بل إنها أخذت بالازدياد مع اشتداد الحدّة التي راحت تتصف بها حملات صحف عبد الحميد غالب في بيروت، ولا سيما حين بدأت تروج في مختلف الأوساط أخبار شكوى ستتقدم بها سورية إلى الجامعة العربية ضد مصر، بسبب تصريحات أطلقها الرئيس جمال عبد الناصر اعتبرت اعتداء على السيادة السورية ولتدخل الأجهزة الرسمية المصرية في شؤون سورية الداخلية. وهذه الشكوى هي التي أدت، حين تقدمنا بها فعلاً، إلى انعقاد مؤتمر شتوره بعد ذلك. وكان الجناح العسكري في مجلس الأمن القومي، والمتكلم باسم هذا الجناح هو اللواء عبد الكريم زهر الدين وزير الدفاع وقائد الجيش، أكثر تأثراً بتلك الحملات وأكثر نقمة على سلوك الحكومة اللبنانية تجاهنا، وأكثر إلحاحاً في اتخاذ إجراءات صارمة ضد ذلك السلوك، منا نحن الأعضاء المدنيين بما فيهم رئيسنا الرئيس القدسي نفسه. وكان أحد الإجراءات المقترحة والتي جرى تداولها في

المجلس هو إغلاق الحدود بيننا وبين لبنان، مما يعني قطيعة تامة بين البلدين. التفكير باللجوء إلى هذه القطيعة بدا لبعضنا أمراً خطيراً، وكنت أحد الذين استكبروه وخافوا من دلالاته. لذلك كان وقوفي ضده صريحاً وحاداً كلما جرى طرحه على بساط البحث في الاجتماعات التي أحضرها.

قلت إننا نحن المدنيين في مجلس الأمن القومي كنا أقل اندفاعاً إلى ردود الفعل العنيفة في تأثرنا بما كان يتحسس به زملاؤنا العسكريون من كتابات صحف لبنان أو من استخدام أجواء لبنان وأرضه في ما نتخوف منه على أمن بلدنا. كانت اقتراحات العسكريين المتشددة تقابل من رئيس الجمهورية ومن رئيس الوزراء بالدعوة إلى التريث وإلى سلوك سبل التباحث بين المسؤولين في البلدين قبل أن نعمد إلى إجراءات زجرية قد تضر بمصلحة البلدين. وكنت شخصياً آتي تالياً للرئيسين في القول باتباع هذه الأساليب. غير أني أخذت ألاحظ أن مقاومتهما بدأت تخف لما كان العسكريون يدعون إليه من تشدد في معاملة الجانب اللبناني. كان ضغط العسكريين على رئيس الجمهورية وعلى رئيس الوزراء دائماً ومباشراً، تهيىء له لقاءات اللواء زهر الدين المستمرة لكل منهما وهو يحمل إليهما تقارير مخابرات الجيش وتأثرات ضباط القطعات وآراءهم. فلا بد أن هذا هو ما كان يخفف من صلابة موقفيهما تجاه ما كان يقترح عليهما من قرارات. وبصورة خاصة، كنت ألاحظ أن الدكتور بشير العظمة يبدو أكثر تهاوناً في التزام الخط العقلاني المعتدل من رئيس الجمهورية. رأيت هذا الأخير في ذات مرة يلتفت إلى الدكتور العظمة، بعد أن وجده قد تراجع عن تأييد وجهة نظره المعارضة لشطط أحد مطالب العسكريين في هذا

المجال، ويقول له: أخبرني، من كان آخر شخص التقيت به أمس قبل أن تنام! والرئيس القدسي يشير بهذا إلى سرعة تغيير رئيس وزرائه آراءه، وإلى انسياقه إلى القول برأي آخر إنسان يراه.

ما أريد أن أقوله في هذا أنني كنت في نجوة مما كان يتعرض له الرئيسان من ضغوط العسكريين، لضعف صلتي المباشرة بهؤلاء. لذا فإن مقاومتي لمحاولات اللجوء إلى قطيعة جزئية أو كاملة مع شقيق سورية، لبنان، ظلت على شدّتها وعلى حدتها. وقد كنت أعجب في الواقع من تقبل زملائي في جلسات مجلسنا للأمن القومي لمداخلاتي المتكررة وأنا أبسط رأيي ومن صبرهم عليَّ، وأنا عضو غير أصيل في مجلسهم، وهم يستمعون إليَّ في تفنيدي آراءهم والكشف عن وجوه الخطأ فيها. وأذكر في ذات مرة أن حدتي بلغت ذروتها حين وقفت، بعد أن فرغت من تعداد حججي في سلامة رأيي في وجوب المحافظة على ما بين سورية ولبنان من روابط قائمة، وقفت وقلت وأنا أجيل نظري في الجلوس أمامي وحولي على منضدة الاجتماع:

ـ أريد أن أقول لكم شيئاً. أنا أخشى من أن كلاً منكم سيضطر في يوم ما إلى أن يبتعد عن بلده، لسبب أو لآخر. لن يكون من ملجأ لأحدكم حينذاكِ إلاّ هذا البلد الشقيق: لبنان!

قلت هذا في حدة في يومها، وإن كنت أصبغت على حدتي صبغة مزاح شفعت لها عند مستمعيّ. والطريف، أو لعله المؤسي، أن ما قلته في ذلك اليوم قد تحقق في الأعوام الكثيرة التي تلته، إذا لم يكن بالنسبة إلى كل من كان حاضراً جلسة ذلك اليوم فلكثيرين منهم، ممن اضطرتهم الظروف والتطورات السياسية المختلفة التي مرت بها بلادنا إلى الالتجاء إلى لبنان هرباً إليه بسلامتهم أو بحثاً

فيه عن معاشهم، وكان الدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمن القومي ذاك، واحداً منهم، وإن لم يكن الوحيد بينهم في تلك الأعوام.

* * *

كدت أكون، في بعض جلسات مجلس الأمن القومي، الوحيد الذي يدفع محاولات اتخاذ اقتراحات القطيعة مع لبنان ويمنع من تحولها إلى واقع. أو أن هذا كان يتراءى لي حين أرى سكوت من كنت أعتقد بأنهم من رأيي ولكن يبدو أن في أفواههم ماء، ومنهم الرئيسان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

والغريب الذي لم أفطن إليه في الواقع منذ اليوم الأول، أن عسكريينا كانوا يسيرون في الدعوة إلى هذه القطيعة، إلى الهدف نفسه الذي كان يسعى إليه خصومنا في النظام الناصري عن طريق عملائه والموالين له في بيروت. هؤلاء وأولئك كان يعملون لحفر الهوة الفاصلة بين سورية ولبنان، وإن عمل كل فريق منهما بطريقة مختلفة ومتذرعاً بحجج مختلفة عن طريق الفريق الآخر وحججه. حكّام لبنان وحدهم كانوا يخشون من أن تحفر هذه الهوة عملياً فيلحق ضررها الكبير بلبنان وسورية معاً. وتخوفهم في الواقع من ضرر لبنان أكثر منه على ما ينزل بسورية من ضرر، وهم لا يلامون على ذلك. لذا فقد كان سعي بعض أقطاب الحكم اللبناني الحريصين على مصلحة وطنهم مستمراً في إرضاء مطالب السوريين قدر إمكانهم، حذراً من أن تسوء الحال ويتحقق ما يعمل له الفريقان المتخاصمان، بأسلوبين متباينين ولكن في اتجاه واحد.

وقد سميت من أقطاب الحكم اللبناني «الحريصين منهم على مصلحة وطنهم». ذلك أن بعض أقطاب الحكم في الجار الشقيق

كان ضالعاً في العمل للنظام الناصري ضلوعاً لا يخفى على أحد. أبرز أولئك الضالعين كان بلا شك كمال جنبلاط. كان هو أحد وزراء الحكومة اللبنانية ولكنه كان يسير في تعامله مع الحكم السوري في الاتجاه المعاكس الذي كان يسير عليه الرئيس فؤاد شهاب الحريص على ما بين البلد الذي يرأسه وبين سورية من صلات ومصالح. كانت جريدة كمال جنبلاط، وهي جريدة «الأنباء»، أحد الأبواق الصاخبة في الحملة على سورية حكومة وشعباً والباثة سموم التفرقة والداعية الشعب السوري في كل مناسبة إلى الثورة على حكامه. وفي أحد الأيام، وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في القصر الجمهوري ذلك اليوم، دخل اللواء عبد الكريم زهر الدين إلى قاعة الاجتماع وهو يحمل في يده آخر أعداد تلك الجريدة. كان على رأس الصفحة الأولى من ذلك العدد، وعلى عرضها، عنوان بالخط الأحمر الكبير، كاد أن يكون القشة التي تقصم ظهر البعير في موضوع القطيعة بين سورية ولبنان.

ذلك العنوان بخطه الأحمر الضخم الحروف كان يحمل في كلماته شتيمة حقيرة لدمشق وأبنائها، لعلها لا تلقى من المراقب العاقل غير ابتسامة استهزاء وغير الاستهانة بقائلها. إلاّ أنها جديرة بأن تثير حفيظة من توجه إليه إذا كان عصبي الطبع وبأن تحفزه إلى ردة فعل عنيفة. ولما كنت أعتقد بأن الغالبية من أبناء دمشق في هذا الزمن أصبحوا يضحكون من انفعالات أسلافهم لسماع أولئك الأسلاف كلمات هذه الشتيمة في الأزمان الفائتة، فإني لا أجد الآن حرجاً في رواية ما كتبته جريدة «الأنباء» في عددها ذلك اليوم وفي رأس صفحتها الأولى. لقد كتبت بالخط الأحمر العريض: **بناديق تيمورلنك** يقولون كذا ويفعلون كذا!... الشتيمة، كما هو

واضح، مضمنة في الكلمتين الأوليين من هذا العنوان، وهي ما راح اللواء زهر الدين يبيّن لنا مدى ثورة ضباط الجيش بسببها، ثورتهم على بلد تسمح حكومته لصحفها أن تسب أبناء عاصمة بلادهم والسوريين جميعهم بهذا الأسلوب السافل وهذه الألفاظ السوقية الدنيئة!

كان هذا العنوان البشع، وما نقله وزير الدفاع قائد الجيش إلى المجلس من نقمة ضباط الجيش بسببه، مدعاة إلى البحث من جديد في إجراءات القطيعة التي يطالب المتشددون بتطبيقها مع لبنان. قطيعة تتمثل بإغلاق الحدود أمام تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين إلاّ ضمن شروط صارمة، وباستخدام جوازات السفر في هذا التنقل تبعاً لقيام تبادل دبلوماسي متكامل بين سورية ولبنان مثلما هو قائم بين كل بلدين أجنبيين! لم أستطع أن أمنع نفسي، وأنا أستمع إلى الحجج التي كان يسوقها قائد الجيش في تبرير القطيعة، من التساؤل عما إذا لم يكن ما يطلب منا قبوله والموافقة عليه هو ما يريده ويسعى إليه حكّام مصر والمؤتمرون بأمرهم؟ ومن التساؤل كذلك عن هذه الدعوة من جانب بعض المسؤولين بيننا أهي غباء أو ممالأة شبيهة بالتآمر؟! تردد هذا التساؤل في خاطري وأنا أدلي بدلوي في النقاش الذي دار بين أعضاء المجلس آنذاك. ومما أذكره أن آخر أقوالي التي توجهت بها إلى المجلس كانت في هذا المعنى:

لا تنسوا أيها السادة أننا في هذا المجال كنا نقول ولا نزال نقول إننا دعاة وحدة عربية شاملة، وإننا مستعدون أن نضحي في سبيل الوحدة بالغالي والنفيس. كيف يصدق هذا منا حين نعمد إلى الملامح القليلة من وحدة قائمة بيننا وبين لبنان فنقضي على ما خلّفه

لنا بناة استقلالنا من أواصرها، بدلاً من أن نقويّ هذه الأواصر ونزيد منها؟!

كان ما قلته آنذاك مقبولاً عند كثير من أعضاء المجلس، وكثير منهم كان مثلي في الاقتناع به. ولم يمنع هذا رئيس الجمهورية، على كل حال، من أن يقول لي والابتسامة تعلو شفتيه: أنت يا فلان تكلمنا بلسان شاعر! قلت: ربما كان هذا صحيحاً يا سيدي الرئيس، ولكني أقول لسيادتك أن أجمل ما في هذا الكون هو ما جاء به الشعراء!

وانتهت المناقشات في تلك الجلسة، كانتهائها في جلسات عديدة قبلها، بتغلب الرأي المتعقل والأحكام المنطقية على الاندفاعات العاطفية وردود الفعل الآنية، وطوي بذلك حديث القطيعة بين سورية ولبنان إلى غير رجعة.

* * *

مداولات مجلس الأمن القومي كانت سرية، وكذلك القرارات التي تؤخذ فيه على ما تدور عليه مناقشاته، إلاّ ما يتفق على إعلانه ويقرر ذلك في الجلسات. ويبدو، على الرغم من السرية المفترضة للمداولات والقرارات، أن بعض ما كان يدور في اجتماعات المجلس كان يجد وسيلة إلى التسرب إلى خارجه فيسمع به القريب أو البعيد.

من هذا الذي عنيته بالتسرب مواقفي التي تحدثت عنها أعلاه ضد محاولات إقرار القطيعة بين سورية ولبنان ونجاحي في إفشالها، حتى في المرات التي كنت فيها وحدي أمام تيارات القائلين بها. لم تصدر مني شخصياً كلمة حول ما كنت أقوله في اجتماعات

المجلس حول هذا الموضوع، إذ كنت ملتزماً كل الالتزام بالسرية التي كنت أقسمت عليها. ومع ذلك فإن المعلومات عن مواقفي تلك تسربت إلى كبار المسؤولين في لبنان أو، على الأقل، إلى رئيس الجمهورية اللبنانية نفسه، وكان هو اللواء فؤاد شهاب آنذاك. لقد تملك الفضول الرئيس اللبناني لمعرفة شخصي بعد سماع ما سمعه عني، وهكذا خلقت المناسبة للقائي به في تلك الأيام في قصر بعبدا الجمهوري، قرب بيروت.

جاءني في ذات يوم صديقي عهد بارودي، رجل الأعمال السوري المقيم في بيروت والذي عرفته عندما كنا ننزل معاً بفندق بارون في حلب، وقال لي إنه موفد من إلياس سركيس، الأمين العام للقصر الجمهوري في لبنان، ليقول لي إن الجنرال شهاب يتوق إلى التعرّف إليَّ ويرجو أن لا أجد مانعاً في أن أقوم بزيارة فخامته في قصر الرئاسة في بعبدا. وأضاف أن فخامة الرئيس يترك لي الخيار في الطريقة التي أفضلها لمقابلته، هل أريد أن توجّه إلي دعوة رسمية، أم أفضّل أن أجعلها زيارة شخصية لا علاقة للرسميات بها؟

لم أتردد، بطبيعتي العفوية وسرعة استجابتي إلى ما يطلب مني مادمت لا أشك بسوء فيه، وبفضولي المعتاد، لم أتردد في قبول الدعوة الموجهة إليَّ. قلت لصديقي الذي أبلغني بها: تشرّفني هذه الرغبة من فخامة اللواء ويسرّني أن أجيبها. وأنا أفضلها زيارة شخصية. فعدا عن نفوري من البروتوكول ومستلزماته، فإن زيارتي بدعوة رسمية تستوجب أن تكون علاقتي خلالها بنظيري في الحكومة اللبنانية، أعني وزير الإعلام أو من يقوم مقامه. وأنا أتمنى أن تقتصر هذه الزيارة على مقابلة فخامة الرئيس وتحقيقاً لرغبته هو وحدها.

قبلت الدعوة دون أن أستشير أحداً، إلاّ أني أخبرت الدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية بأمرها فأبدى موافقته على الزيارة، وقال إنها مفيدة في التعرف إلى آراء اللواء شهاب وفي تعريفه بآرائنا نحن وبأوضاعنا، وبشكاوانا من ممالأة بعض عناصر الحكم في لبنان لخصومنا. وهكذا توجهت وحيداً، وبدون ضجة، إلى لبنان بسيارة وزارتي، بعد أن استبدلت بلوحة خاصة لوحتها الرسمية لئلا ينتبه أحد إلى أن راكبها وزير سوري مسافر إلى لبنان! وفي بيروت أقلتني سيارة صديقي عهد إلى قصر بعبدا، حيث وجدت الرئيس شهاب في انتظاري في مكتبه، وحيث تلقاني في جو هادىء ساكن كأن القصر كله لم يكن فيه آنذاك أحد سوانا.

كانت، كما سبق أن كتبت ذات يوم في إحدى الدوريات عن هذه الزيارة، زيارة غريبة لخروجها على مألوف المقابلات بين وزير مسؤول لبلد ورئيس جمهورية أكبر مسؤولية لبلد آخر. لم يكن هناك جدول أعمال ولا موضوع محدد للبحث، ولم يسبق للمزور والزائر أن عرف أحدهما الآخر معرفة شخصية أو تقابلا مقابلة شخصية، وإنما كان ترحيب متحفظ من الرئيس الرفيع التهذيب، وكانت تحية حارة من الزائر القليل التقيد بالمراسيم التقليدية. أما ما أعقب هذه التحيّة وذلك الترحيب فكان أمراً طبيعياً وعادياً: جلس مضيفي جلسة من يريد أن يستمع، وحين وجدت أنا الأذن المصغية انطلقت من ناحيتي في الحديث بعفوية، وبكل بساطة.

ولست أظن أن فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية تعود أن يستمع إلى محدثين كثر من طرازي، لهم صفتهم الرسمية، ولكنهم يضعون الرسميات جانباً في تعبيرهم الصادق عما يشعرون به ويفكرون فيه. وأحسب أن هذا ما جعل اللواء فؤاد شهاب، من ناحيته، يضع

الرسميات جانباً حين سكتّ أنا وتكلم هو، إذ راح يتحدث عند ذاك أيضاً بعفوية وبكل بساطة وبدون تحفظ، وهو المعروف بأنه يزن كلماته قبل أن ينطق بها، ولا سيما في حديثه مع وزير آخر لبلد غير بلده.

كان أول حديثنا، بالطبع، عما كان يشغل بالنا في مجال العلاقات السورية واللبنانية. بسطت له ضيقنا بما تحقق لنا من استخدام الحدود اللبنانية منفذاً للمتسللين من عملاء المصريين في الدس والتآمر وتفجير الألغام. كما عرّجت بالحديث على حملات بعض الصحف اللبنانية على نظامنا ونشرها الاتهامات الكاذبة وروايتها أحداثاً ووقائع مختلفة تزعم أنها تجري في قطرنا. وحين تكلم هو تحدث بانطلاق وصراحة في رده على ما بسطته له. قال إنني أعرف كل شيء عن ضيقكم وانزعاجكم مما تعتقدونه من عبور عناصر معادية لنظامكم الأرض اللبنانية إليكم. نحن محكومون بقوانين وبأعراف دولية لا تسمح لنا بمنع الوافدين إلينا من دخول أرضنا بدون مسوّغ قانوني. ومع ذلك، واستجابة لتخوفكم من بعض أولئك الوافدين، فقد أمرت بالسماح بإقامة نقاط مراقبة سورية، على مختلف نقاط الدخول على حدودنا. هناك كما تعلمون، في الأماكن التي اخترتموها وعينتموها أنتم، عناصر سورية رسمية، تركنا نحن لها صلاحية منع من تريد منعه من الأجانب من دخول لبنان إذا شككتم أنتم في نواياه. إن هذا في الواقع تنازل منّا عن سيادتنا على أرضنا، ولكنّا قبلنا القيام به إرضاء لكم وتبديداً لمخاوفكم. ماذا تريدون منا أكثر من هذا تدليلاً على حسن تعاوننا وعلى حرصنا على مصلحتكم؟!

هذا ما قاله اللواء شهاب، وأستعيد أقواله في الواقع من ذاكرتي،

حول ما عرضته أنا عما كنا نراه نحن تهاوناً من الحكومة اللبنانية تجاه ما يهدد أمننا ويناهض سياستنا. أما في حديثه عما عرضته حول تحامل بعض صحف بيروت علينا وهجماتها المستمرة، الجائرة والكاذبة، على نظام الحكم عندنا، فقد أجابني بما كنت أعرفه في الحقيقة تمام المعرفة عن حرية الصحافة في لبنان وعن عجز أي حكومة لبنانية عن أن تفرض على الأقلام رقابة غير رقابة قانون المطبوعات، وهو قانون فضفاض في ما يتعلق بحرية النقاش ونقل المعلومات. لم يكن بإمكاني الرد على ما قاله الرئيس شهاب في هذا المجال، ورحت أستمع إليه، فيما راح بعد ذلك يروي لي بصراحة، لا عن قضايا بلدينا المشتركة فحسب، بل عن قضايا بلده هو وحده، أعني عن قضايا لبنان ومشاكل الحكم فيه.

الصحيح أني شعرت، والرئيس فؤاد شهاب يحدثني عن أمور لم يخطر ببالي أن أسأله عنها أو أن يرويها هو لي، شعرت أني لم أعد غريباً بشخصي وبوصفي عن قلب هذا الرجل الكبير ولا عن تفكيره. أرضاني هذا عن نفسي، فرحت أستمع إليه وهو يحدثني عن وزرائه وخلافاتهم فيما بينهم، وعن مناداة كل منهم بأمور قد لا يكونون مؤمنين بها كل الإيمان وإنما لهم دوافعهم الأخرى في المناداة بها. روى لي فيما رواه أنه قال مرة لكمال جنبلاط، وهو رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وأحد وزراء الحكومة اللبنانية آنذاك: أنت ابن جنبلاط وأمك الست نظيرة، إقطاعي وابن إقطاعي وإقطاعية، من أين جئت لي بهذه الاشتراكية التي تنادي بها في كل مكان؟ أضاف الرئيس شهاب قائلاً: أتعرف ماذا كان جوابه لي عن سؤالي هذا؟ قال لي: لماذا إذن ابن إدّه، ريمون - وريمون إدّه آنذاك، وهو رئيس حزب الكتلة الوطنية وزميل لكمال جنبلاط في

الوزارة نفسها ـ لماذا إذن ابن إدّه يقول كذا ويفعل كذا؟ وأضاف الرئيس شهاب معلقاً على جواب وزيره هذه الكلمات: فالمسألة ليست مسألة مبادىء، بل لها أسبابها الكثيرة الأخرى.

بمثل هذه البساطة والصراحة حدثني اللواء فؤاد شهاب عن أمور أخرى من الأمور الحميمية التي كانت تعرض له وهو في منصبه السامي في رئاسة الجمهورية اللبنانية. وإذا كنت كثيراً ما نعيت على نفسي قلة تسجيلي للأحاديث والوقائع التي أمر بها أو تمر بي في ظروف حياتي المختلفة، فإن حديث اللواء شهاب، بعفويته وحلاوته وغنى عناصره، يظل في تقديري واحداً من أهم الأحاديث التي طالما أسفت على أني لم أسجلها في أوراقي. ما ظل في ذاكرتي أنه، في ختام تعليقاته على ما كان يجري من مشاحنات في مجلس وزرائه، قال لي وعلى شفتيه ابتسامة جوكندية، تتداخل فيها السخرية بالرثاء وبالأسى:

ـ هم يتشاحنون فيما بينهم، أما أنا فالذي يهمني هو أن يصل الماء وتصل الكهرباء إلى كل قرية في لبنان، مهما كان بعدها عن العاصمة بيروت.

* * *

بعد عودتي من هذه الزيارة توجهت في دمشق إلى القصر الجمهوري ورويت للدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية، ما جرى فيها والأحاديث التي دارت بيني وبين اللواء فؤاد شهاب. ولما سألني الدكتور القدسي عن انطباعاتي عن شخصية الرئيس اللبناني أجبت بقولي: انطباعاتي؟ كل الذي أستطيع قوله هو أن لبنان حسن الحظ بأن رئيسه لا يتصف بذكاء مفرط!

لم أكن في ما قلته أقصد الانتقاص من ذكاء اللواء الرئيس فؤاد شهاب، فما من شك في أنه كان على جانب كبير من الذكاء. كنت في الحقيقة أريد القول إنه من حسن حظ لبنان أن لا يكون له رئيس يركن إلى ذكائه المفرط، أو إلى ما يتوهمه هو ذكاء مفرطاً، فيتخذ منه أداة للمناورة، ولضرب جبهة بأخرى، ولإضعاف الجميع كي يظل هو قوياً. إن رجل الدولة الذي يستخدم ذكاءه لمثل هذه الغايات لا يعدو أن يكون بارعاً في نصب الفخاخ، وقد لا يسلم هو من أن يقع ذات يوم فريسة لواحد منها. أما فؤاد شهاب، على ما بدا لي منه وما صرّح لي بتلك الكلمات التي ثبتت في ذاكرتي، فقد كان إنساناً مستقيم الطريق إلى هدف واضح، لا يجد ما يستدعيه إلى أن يناور في هذا الطريق أو إلى أن ينصب فيه فخاخاً. هدفه هو أن يَسعد اللبنانيون في بلدهم. أو على حد تعبيره، أن يوصل إلى كل لبناني، مهما بعدت داره عن العاصمة، الماء والكهرباء ومعهما الصحة والمعرفة والكفاية.

وفي ذكرياتي عن هذه الزيارة التي أردت لها أن تكون زيارة شخصية بعيدة عن الضجيج، شبه سرية، أن سريتها قد انكشفت على الحدود بين سورية ولبنان إثر تعرّف سيدة من دير الزور إليّ في وقفتها على تلك الحدود. كانت لهذه السيدة، على ما يبدو، مشكلة مع رجال الأمن في الجانب السوري عرقلت سفرها إلى لبنان، فلما رأتني صرخت بأعلى صوتها بأسمي لتعلن لأولئك الرجال أنها، وأنا فراتي مثلها، تعرفني وأني سأكون عوناً لها في حل مشكلتها. وهكذا لم يفلح تغيير لوحة سيارتي الرسمية في إخفاء شخصيتي، فعلم رجال الأمن على جانبي الحدود بسفري إلى بيروت، وإن لم تُعلم الغاية من هذا السفر إلاّ في آخر الليل بعد

أن كنت قد بلغت دمشق. وحين نشرت جريدة «النهار» في صباح اليوم التالي خبر زيارتي واجتماعي بالرئيس فؤاد شهاب على عرض صفحتها الأولى وفي أعلاها، شعر رؤساء تحرير صحف بيروت، ولي بينهم معارف كثيرون، بخيبة الأمل لأنه لم يتح لهم لقائي والفوز مني بالتصريحات المثيرة التي تروج بها جرائدهم في ذلك اليوم.

ولا بد لي من الاعتراف بهفوة كنت قد ارتكبتها على هامش هذه الزيارة، ظل تذكرها يبكت ضميري أمداً طويلاً. فقد سبق وقلت إني أعلمت الرئيس القدسي بقبولي دعوة رئيس الجمهورية اللبنانية لي لزيارته زيارة شخصية لا طابع رسمياً لها. أما ما فاتني وشعرت بعد ذلك بتقصيري الكبير فيه، فهو عدم إخباري الدكتور بشير العظمة الذي هو رئيسي المباشر، بصفته رئيس الوزراء، عدم إخباري إياه بنيتي السفر إلى بيروت لمقابلة اللواء فؤاد شهاب. كيف غفلت عن القيام بواجبي هذا؟ لقد سألني الدكتور العظمة عما دار بيني وبين الرئيس شهاب من أحاديث، وذلك بعد أن نشرت الصحف الخبر وبعد أن تحدث به الناس، سألني عن ذلك بألفاظ لبقة ودون أن تبدر منه بادرة استياء أو عتب، فما عرفت يومها كيف أعتذر منه وأبرّر فعلتي تلك.

والشيء بالشيء يذكر. وما دمت قد اعترفت آنفاً بهذه الهفوة، فإني أغتنم المناسبة لأعترف بهفوة أخرى عادت ذكراها إلى خاطري الآن، وكان مكان الاعتراف بها في صفحات ذكرياتي عن عملي في وزارة الثقافة أو وزارة الخارجية، لست متأكداً الآن أيهما كانت.

حدث هذا في ذات يوم كنت تلقيت قبله بأيام دعوة إلى حفلة

استقبال تقيمه السفارة البريطانية في مقرها آنذاك، بين بناء رئاسة جامعة دمشق ومحطة الحجاز، بمناسبة عيد ميلاد ملكة بريطانيا. كان لديَّ ما يشغلني في موعد الحفلة فبعثت باعتذاري على ما أذكر عن عدم قدرتي على تلبية الدعوة. وما حدث هو أني كنت في طريقي إلى موعد آخر لي في الساعة نفسها التي كانت حفلة استقبال السفير البريطاني قائمة فيها، فوجدتني أمام مقر السفارة. غفلت عن الاعتذار الذي كنت بعثت به ودخلت إلى بهو السفارة فهرع السفير ومعاونوه إليّ مرحّبين. قلت لهم إني كنت في طريقي صدفة فوجدتها مناسبة لأهنىء سعادة السفير وأعضاء السفارة بهذا الاحتفال السعيد. لم أفطن إلى فداحة خطئي البروتوكولي فيما قلته إلاّ حين رأيت السفير يتطلع إلى كبير معاونيه، وعلى شفتيه ابتسامة ذات مغزى، وهو يقول: معالي الوزير يقول إنه جاءنا صدفة. نحن نشكر له تلطفه بزيارتنا في هذه الصدفة!

إذن، فعدا حضوري الحفل بعد أن كنت قدمت اعتذاراً عن رغبتي في التخلف عنه، لقد رحت أبرر قدومي إليه بتلك العبارة الفجة، الخالية من لباقة وزير يتكلم أمام سفير. فأي جاهل ببروتوكول الوزراء والسفراء كنت أنا في ذلك اليوم، وفي تلك الأيام كلها؟!

مؤتمر شتورة

استمر النظام الحاكم في مصر في التهجم علناً على الوضع في سورية في الصحف والإذاعات، وبصورة خاصة في ما كانت تتضمنه خطابات الرئيس عبد الناصر من الانتقاص من السيادة السورية والتصريح بأنه لا يزال يعتبر سورية إقليماً شمالياً من الجمهورية العربية المتحدة، إضافة إلى ما كانت تكتشفه أجهزة

المخابرات عندنا من مؤامرات واعتداءات بالمتفجرات واتصالات سرّية مشبوهة تدعو إلى إثارة الفتن وزعزعة الوضع الأمني في البلاد. وهذا ما دعا حكومتنا إلى أن تتقدم إلى الأمين العام للجامعة العربية، في أواخر شهر تموز/ يوليو عام ١٩٦٢، بطلب انعقاد مجلس الجامعة فوراً، «للنظر في الموقف الناجم عن تدخل الرئيس جمال عبد الناصر في شؤون سورية الداخلية»، كما جاء في البرقية السورية الموجهة إلى السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية آنذاك.

استجابت الأمانة العامة، كما يقضي نظامها الداخلي، للطلب السوري وتقرر أن يتم الاجتماع في ٢٢ آب/ أغسطس والأيام التي تليه، في بلدة شتورة في لبنان على مقربة من الحدود السورية. قبل شتورة طرح اسم مكان آخر كمقر للمؤتمر هو بلدة البيضا في ليبيا. ويبدو أن المحيطين بالرئيس عبد الناصر، من السوريين الذين ظلوا على ولائهم له، أقنعوه بأن اجتماع المؤتمر في مكان قريب من الحدود السورية سيؤدي إلى إثارة جماهير الشعب السوري الناقم على حكومته وإلى قيام مظاهرات تطالب بعودة الوحدة مع مصر، وسيتحول المؤتمر بذلك إلى تظاهرة انتصار للموقف المصري! وهكذا أصبح فندق بارك أوتيل في شتورة هو المكان المقرر للاجتماع، وقد تألفت وفوده على مستوى السفراء، واستمرت فعالياته من ٢٢ حتى ٣٠ آب/ أغسطس من ذلك العام، عام ١٩٦٢.

وقد ظهر أثر تصديق الرئيس عبد الناصر لما أوهم به من نقمة السوريين على نظام حكمهم في نوعية الأفراد الذين تألف منهم الوفد المصري إلى المؤتمر. فقد أسندت رئاسة ذلك الوفد ونيابة

الرئاسة فيه إلى سوريين كانا قد قطعا علاقتهما بوطنهما وانضما إلى جهاز الحكم في القاهرة، وهما أكرم ديري وجادو عز الدين، اللذان سميا سفيرين في هذه المناسبة، وذلك بأمل أن يكونا أقدر على الجدال والنقاش والإثارة من الأعضاء المصريين في الوفد. أهم أولئك الأعضاء المصريين كان بلا شك سفير مصر في لبنان عبد الحميد غالب الذي كان في الحقيقة هو الآمر، وهو الذي بيده الحلّ والربط. أما الوفد السوري فقد تألف برئاسة جمال الفرا وزير الخارجية وأسندت نيابة الرئاسة فيه إلى خليل الكلاس والدكتور أسعد محاسن، ومعهم عدد من موظفي وزارات الخارجية والداخلية والدفاع ومن المستشارين القانونيين. بينما تمثلت كل دولة عربية بأحد سفرائها، ما عدا العراق الذي كان مقاطعاً جلسات الجامعة العربية على أثر خلافه معه في مشكلة الكويت.

وعلى الرغم من أن القضية المثارة في المؤتمر هي قضية سياسية وقانونية بالدرجة الأولى، فإن الجانب الإعلامي فيها كانت له أهميته الكبيرة. ولهذا فقد كنت، أنا وزير الإعلام، مشاركاً في الإعداد والمتابعة، بل كنت كالمشرف على كثير من جوانب النشاط الذي كان يدور في جلسات المؤتمر، وإن لم يكن اسمي أو عملي ظاهرين فيها. وعن طريقي تطوع كثير من المثقفين، ولا سيما من المحامين ورجال القانون في دمشق، للانضمام إلى الوفد السوري، ظهيرين لأعضائه الرسميين، فسافروا إلى شتورة على نفقتهم الخاصة، وتحدثوا إلى وسائل الإعلام العربية المختلفة، وشاركوا في مناقشات كثيرة أقنعوا فيها ممثلي تلك الوسائل بسلامة وجهة نظرنا وبباطل تصرفات الجانب الآخر في الشكوى المقدمة من جانبنا.

وعن المحامين ورجال القانون الذين أشرت إلى تطوعهم إلى جانب وفدنا الرسمي، أقول إن أكثرهم حماسة كان صديقي القديم، المشهور بظرفه وبخفة روحه، المحامي زهير الشلق. كان شعلة نشاط في سعيه بين شتورة ودمشق، وفي تنقله بين أعضاء الوفود ورجال الصحافة، وكان ينقل إليَّ في مخابراته الهاتفية من شتورة بعض ما كان يجري في الجلسات وخارجها من وقائع. تلقيت منه في ذات مرة هاتفاً قال لي فيه بلهجة جادة: أنجدنا يا دكتور ببعض رجال الفكر، فالجماعة استقدموا من مصر عدداً كبيراً منهم! استغربت منه طلبه هذا في ذلك الحين، وتبادرت إلى ذهني أسماء مفكرين مثل كامل عياد وجميل صليبا ممن يمكن أن يؤدوا ما يريده منهم زهير الشلق. غير أني أحببت أن أستوضح منه عن مقصده فسألته: أي رجال فكر تعني؟ قال: أريد قبضايات. فقد سمعنا أن الجماعة في سبيل استقدام عدد من «الفتوات» من القاهرة والإسكندرية إلى شتورة. يلزمنا قبضايات إذن!

كان ما سمعه زهير الشلق مجرد شائعة دارت في أبهاء فندق بارك أوتيل في شتورة، ربما كان مصدرها ما ظهرمن ضعف موقف الوفد المصري في جلسات المؤتمر، مما هو جدير بأن يجعل أعضاءه يفكرون باللجوء إلى قوة سواعد الفتوات بعد فشل الحجة والمنطق. والواقع أنه لا الفتوات جاؤوا من مصر، ولا أنا أرسلت من دمشق إلى صديقي الظريف رجال الفكر الذين طلبهم، أعني بهم قبضاياتنا.

* * *

لم تكن الحكومة السورية متجنية في شكواها إلى الجامعة العربية، ولا كانت تريد خصاماً مع مصر. إلاّ أنها اضطرت إلى هذه

الشكوى اضطراراً، وفي مأمولها أن يكفّ النظام المصري عن التعرض لأمور سورية الداخلية وعن الكيد للحكم في سورية ومحاولة إثارة مواطنيها عليها. وكنا نحسب أن اجتماع مجلس الجامعة العربية في المؤتمر سيكون مجالاً لمناقشات قانونية ولإيضاحات للوقائع في حضور أشقائنا العرب الذين سيكونون حكماً بين الجانبين المتواجهين، يسعون إلى إحلال التفاهم والوفاق بعد الشقاق والتخاصم. غير أن الأسلوب الذي اتبعه الوفد المصري منذ بداية الاجتماع كان أسلوباً غير لائق، فتح الباب إلى عنف في النقاش وإلى الكشف عن مساوىء كثيرة مما حفل بها عهد الوحدة في سورية، كان من الأحسن عدم إثارتها وتركها مستورة.

جاءني هاتف من مقر الاجتماع في شتورة يعلمني فيه مخاطبي بالمؤتمر الصحافي الذي أقامه وفدنا بعد أول جلسة للمؤتمر وما جرى فيه. قال لي في ما قاله إن الأستاذ خليل كلاس هاجم في هذا المؤتمر الصحافي الرئيس عبد الناصر هجوماً عنيفاً وسماه «أبو رغال القرن العشرين». لم يرق لي هذا الذي سمعته من مخاطبي، فقد كنت أوثر أن نبتعد في عملنا عن المهاترات الرخيصة، وبصورة خاصة أن لا نمس أشخاص الحكّام في أي بلد عربي بما يسوء. وهذا ما جعلني أتصل فوراً بالأستاذ خليل كلاس، عن طريق الهاتف، وأدعوه إلى الاتزان في تصريحاته، منتقداً ما استخدمه من ألفاظ وصف بهَا الرئيس عبد الناصر. قال لي خليل كلاس في وقتها: لم نكن نحن البادئين. حملوا علينا بألفاظ جارحة ومهينة، فلم يكن لنا إلاّ أن نردّ عليهم!

عرفت فيما بعد أن ما دفع خليل كلاس، نائب رئيس الوفد السوري والناطق بلسانه، ما دفعه إلى قول ما قال هو ما نطق به

أكرم ديري، رئيس وفد مصر، حين طلب أن تكون جلسات المؤتمر علنية فقال إنه يطلب هذه العلنية لكي يبرهن على أن «حفنة من الرجعيين والخونة والعملاء تتحكم في سورية». لقد كان أكرم ديري وزملاؤه، ومثلهم من كان وراءهم في القاهرة، موغلين في توهمهم أن جماهير الشعب في سورية كانت تنتظر أن تسمع ما يقال في جلسات المؤتمر المنعقد في شتورة لتثور على الوضع السياسي وعلى القائمين عليه في وطنها. كان توهماً ضعيفاً، سرعان ما تمزق وتلاشى حين بدأت المناقشات وعرض الوفد السوري وثائقه راداً بها على ادعاءات الوفد المصري ومقدماً العديد من الأدلة على ما قام به الجانب المصري في الماضي، وما يخطط للقيام به في المستقبل، ضد سورية وحكومتها ونظام الحكم فيها. وأمام هذه الأدلة وما رافقها من طرح إعلامي كثيف ومقنع، أدرك وفد مصر ضعف موقفه، فلم يجد مخرجاً من المأزق الذي هو فيه غير أن يعلن انسحابه من المؤتمر دون أن يطلب، أو ينتظر، صدور قرار من مجلس الجامعة في الشكوى المقدمة إليه ضده.

* * *

في الأيام التسعة التي عقدت فيها جلسات مجلس الجامعة العربية كنت على مقربة مما يجري فيها وإن لم أصل بشخصي إلى شتورة وأحضر تلك الجلسات. انسحب الوفد المصري مبرراً انسحابه بأن منبر المؤتمر استخدم لتوجيه الاتهامات إلى مصر ورئيسها. بل إن الرئيس عبد الناصر هدد بالانسحاب من الجامعة نهائياً. وعلى الرغم من أنه لم يصدر قرار في الشكوى المقدمة فقد كان واضحاً من كل الوجوه أن النتيجة كانت انتصاراً لسورية. من ناحيتي كنت أراه انتصاراً غير مريح، تمنيت أن الظروف لم تلجئنا إلى

العمل للفوز به. دار على لساني آنذاك بيت الشاعر القديم الذي قال فيه:

نـفـلّـق هـامـاً مـن رجـال أعـزّة

عـلـينا، وهـم كـانـوا أعـقّ وأظـلـمـا

على أني حمدت الله على أن الأمور لم تصل بين الأخوة إلى تعليق الحكام في تلك الأيام!

قلت إني كنت بعيداً عن شتورة بشخصي فلم أرَ بعيني من كان فيها ومن ظل فيها ومن غادرها بعد انفضاض المؤتمر. ولكني أفقت بعد منتصف ليل أحد أيام اجتماعه على هاتف من رئيس الوزراء، الدكتور العظمة، أيقظني من النوم، يدعوني به إلى أن أوافيه إلى منزله الذي ما كان بعيداً عن الدار التي كنت أقيم فيها. فوجئت بأن وجدت في بهو منزل الدكتور العظمة، في تلك الساعة المتأخرة من الليل، رجلاً لا أعرفه، شاباً في مقتبل العمر، بهي الطلعة أنيق الهندام، تبدو عليه ملامح تعب وقلق واضحة. عرّفني الدكتور بشير بالرجل على أنه المقدم زغلول عبد الرحمن، الملحق العسكري في السفارة المصرية في بيروت، وأخبرني بأنه قدم إلينا طالباً اللجوء السياسي.

كان هذا الأمر، في الظرف الذي كنا نعيشه جميعاً، حدثاً كبيراً له أهميته من كل الوجوه. سيكون ضربة أليمة لموقف وفد مصر في المؤتمر كما سيكون دليلاً على تفكك الجبهة التي يديرها عبد الحميد غالب في محاربة الوضع السياسي في سورية. كان الدكتور العظمة في الواقع في شبه حيرة في التصرف بهذا الوافد بعد منتصف الليل، وقد علمنا أنه اخترق الحدود اللبنانية السورية في

سيارة سفير المملكة العربية السعودية، لا يدري إلى من يعهد به. علمنا منه، من المقدم زغلول أعني، أن في عهدته أموالاً وأوراقاً تعود إلى المنصب الذي كان يشغله، وأنه لا يريد أن يحتفظ بها، بل يريد إعادتها إلى حكومة بلده، وهو يستشيرنا في الطريقة التي يستطيع أن يفعل بها ذلك. ورأينا في النهاية، مع موافقتنا المبدئية على منحه حق اللجوء السياسي، أن نعهد به إلى مؤسساتنا العسكرية، فهي المؤهلة للتعامل معه كضابط عربي رفيع الرتبة يشغل منصباً بالغ الحساسية، هو منصب الملحق العسكري في سفارة مصر في لبنان.

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده المقدم زغلول في نادي الضباط، في اليوم الثاني لوصوله إلى دمشق، تحدث عن دوافعه إلى التخلي عن منصبه وإلى لجوئه السياسي في سورية. كانت تلك الدوافع، كما تحدث هو، تعود إلى معتقداته في الحرية في وطنه مصر وإلى موقفه من القضية العربية، حين ساءه الانشغال عن القضايا المشتركة بالمهاترات بين الأطراف العربية وبحملات بعضها على بعضها الآخر. لذلك اعتبر بقاءه في منصبه غير مجدٍ في تنفيذ ما يؤمن به من وحدة العرب الخيرة الشاملة، فاتخذ بناءً على ذلك قراره في ترك منصبه وطلب اللجوء السياسي.

وعلى أن المقدم زغلول عبد الرحمن لم يبدُ منه، سواء في ما سمعته منه في رؤيتي له في تلك الليلة أو في ما أدلى به في مؤتمره الصحافي، على أنه لم يبدُ منه انتقاد صريح لنظام الحكم في مصر، فإن مجرد تصرفه في هجر منصبه البارز في صميم معركة هذا النظام معنا كان دليل انتصار لنا. فلا غرابة إذا رأينا الإحباط قد أصاب كثيرين ممن طمعوا أن تكون نتيجة مؤتمر شتورة ظفراً

للناصرية والناصريين. بل إن الإحباط والتخوف أصابا آخرين ممن يحسبون للرئيس عبد الناصر حسابه في مواقعهم من ميدان السياسة ومناصبهم فيها. وفي ما يلي مثال على ذلك.

على أثر انتهاء أعمال المؤتمر وتفرق أعضاء الوفود العربية كل إلى بلده أو إلى مقر عمله، جاءني فخري الكيلاني، وهو مدير العلاقات العامة في وزارتي، من شتورة وقال لي: أقفر فندق بارك أوتيل من نزلائه. لم يبق فيه أحد ممن اشتركوا في الجلسات غير الأمين العام للجامعة، الأستاذ عبد الخالق حسونة. إنه يجلس وحيداً، أو يسير وحيداً في صالونات الفندق، وعليه علامات قلق وانزعاج بالغة. أظنه متخوفاً من العودة إلى القاهرة ومقابلة عبد الناصر بعد أن جرى ما جرى، كما أظن أن باستطاعتي أن آتي به إلى هنا بكل سهولة. هل تسمحون لي بأن أقوم بذلك؟

كان فخري الكيلاني واثقاً من مقدرته على أن يأتي بأمين الجامعة العربية بصورة يؤكد معها الخذلان الذي باء به الجانب المصري في مؤتمر الجامعة. ولكنني لم أشأ أن أزيد الطين، كما يقولون، بلة بمجيء عبد الخالق حسونة إلى دمشق، إذا قبل هو المجيء حقاً. ومع ذلك فقد أخبرت رئيس الجمهورية، الدكتور القدسي، بما عرضه مدير العلاقات العامة علي، وبرأيي في هذا العرض، فاستصوب الرئيس رأيي وطلب مني صرف النظر عن هذه الفكرة برمتها.

* * *

بعد استقالة حكومتنا بأيام قليلة، وأنا لا أزال في دمشق، خرجت في ذات صباح من مقهى البرازيل وسرت على قدميّ في اتجاه ثانوية جودت الهاشمي. وحين مررت بمحاذاة نافذة مقهى الهافانا المفتوحة على الشارع سمعت صوتاً يناديني منها، فتوقفت. كان

المنادي سعيد التلاوي، الصحافي القديم المشهور بظرفه وصاحب جريدة «الفيحاء» الدمشقية. قال لي وهو جالس في مقعده وإلى جانبه زميله في الصحافة فوزي أمين، وتربطني بهما معرفة وصداقة قديمتان، قال لي: يا دكتور لي عندك سؤال، أرجو أن تجيبني عنه. قلت: تفضل واسأل. قال: يقولون إنك أنفقت على معركة مؤتمر شتورة مليوناً ومائتي ألف ليرة سورية، فهل هذا صحيح؟ لم أتمالك نفسي عن الضحك لهذا السؤال. هذا الرقم من الليرات، ولا سيما في بدء الستينيات، كان مبلغاً باهظاً جديراً أن يسيل له لعاب الصحافيين، من أمثال سعيد التلاوي وفوزي أمين، ممن تعودوا أن يكون لهم نصيب من الأموال التي تسمى سرّية والتي تنفق في مثل مناسبات مؤتمر شتورة. ولعل أبا خالد، أعني سعيد التلاوي كان يضمّن سؤاله ذاك عتبه عليَّ أن لم أحسب حسابه بشيء من ذلك المبلغ الكبير وأنا صديقه القديم! قلت له: الذين أعطوك هذا الرقم بالغوا فيه كثيراً. هل تصدقني إذا أعطيتك الرقم الصحيح؟ قال وكيف لا؟ قلت: إذن فلتعلم أن كل ما كان تحت يدي للإنفاق هو عشرون ألف ليرة سورية. وأزيدك علماً بأني لم أنفقها كلها، وبأني أعدت ما تبقّى منها في عهدتي إلى خلفي في وزارة الإعلام، الأستاذ عبد الحليم قدور، بموجب وصل إذا شئت أريتك إياه!

وحقاً كان هذا هو المبلغ الذي كنت أملكه لنفقات المؤتمر، ما صرف منه وما لم يصرف. وقبل أن أفصّل في الكلام عن ذلك المبلغ، سأروي حكاية نصيحة سعيد التلاوي لي عندما ذاع نبأ تكليفي بدخول الوزارة. التقيت به آنذاك فقال لي، وبلهجة جد بالغٍ كان يحسن بها تغليف الدعابات التي يطلقها: أنت ستصبح

وزيراً، نصيحة مني لك، قل لهم: القاووش رقم ٢! لم أفهم ماذا يعني سعيد بما قاله، فسألته: أي قاووش هذا يا أبا خالد؟ قال: إنه أحسن قاووش في سجن المزة، أعرفه لأني كنت من نزلائه أياماً كثيرة، إنها نصيحتي المخلصة!. ضحكت وقد فهمت ما يريد قوله. فقد اعتاد الناس في تلك الأيام، أيام الانقلابات المتلاحقة، على أن الوزراء لا يتركون مناصبهم باستقالة أو بانسحاب، بل غالباً ما يعزلون بانقلاب عسكري يعتقلون فيه ويساقون إلى سجن المزة، حيث القواويش الكثيرة، وهي القاعات التي تضم المسجونين، ومنها القاووش رقم ٢ الذي جرّبه أبو خالد ونصحني بأن أطلب أن أحتجز فيه حينما أعتقل.

ضحكت كما قلت لتلك النصيحة، وأضحكت زملائي الوزراء بها حينما رحت أرويها لهم. وزدت عليها أن أصحابي في مقهى البرازيل أطلقوا شائعة عن حكومتنا أن الحقائب الوزارية فيها قد وزعت على المكلفين بها، وفي كل حقيبة بيجامة وشحاطة وفرشاة أسنان، لزوم الزنزانة!

كانت دعابات لم تزعجنا روايتها ولم نرها، في حينها، خارجة عن المعقول. ألم نُستمزج نحن للاشتراك بالحكم حين كان رئيس الجمهورية وعدد من وزرائه نزلاء السجن، أو أنهم كانوا خرجوا لتوهم منه؟!. إلاّ أن حكومتنا، لحسن الحظ، كانت من الحكومات القليلة في تلك الأيام التي نجا أعضاؤها بجلدهم من الحبس أو النفي أو الهروب من البلد في جنح الظلام، وانصرفوا بهدوء إلى مهماتهم الجديدة أو إلى أعمالهم القديمة أو إلى الراحة في عقر دورهم.

* * *

أعود إلى حديث المبلغ الذي سألني عنه سعيد التلاوي.

عندما بدأنا في التهيئة لمؤتمر شتورة، وفي عقب أحد اجتماعات مجلس الوزراء، انتحى بي الدكتور بشير العظمة ناحية من بهو الاجتماع وقال لي: ستلزمنا نفقات لهذا المؤتمر. أنا لا أفهم في القضايا المالية ولا في الصرف على ما يحتاج إليه نشاط العاملين في المؤتمر وتنقلاتهم. سأعطيك مبلغ عشرين ألف ليرة سورية لتنفق منها في الوجوه التي تراها تستحق الإنفاق.

لم أملك إلاّ أن أبتسم لما عرضه عليَّ رئيس الوزراء، وقلت له: أتراني أنا أكثر فهماً منك في القضايا المالية يا دكتور؟ اعفني من هذا التكليف يرض الله عليك! لم يقبل الدكتور العظمة استعفائي، وألحّ عليَّ في القبول قائلاً إن هذا جزء من عمل وزارتي وإن لي من صلاتي بالأوساط الإعلامية ما يجعلني خبيراً في ما يكلفني به. وقبلت، بعد أن وجدت أن لا مفر من النزول عند إلحاحه في هذا الأمر.

عشرون ألف ليرة، على تواضع رقمها أمام الرقم الذي ذكره الأستاذ التلاوي، كانت بلا شك مبلغاً لا يستهان به في تلك الأيام. والدليل على ذلك أني لم أستطع إنفاقها كلها على النشاط الزائد الذي بدا للمراقبين أيام انعقاد المؤتمر، من كثرة الوفود الذاهبة إلى شتورة، والآيبة منها، ومن الحلقات التي كانت تعقد في جوانب فندق بارك أوتيل وما يدور فيها من نقاش وجدل، ومن تردد الصحافيين على المشاركين في المؤتمر ومعاونيهم. والصحيح أن معظم هذا النشاط لم يستلزم مني إنفاقاً عليه. لقد اندفع الكثيرون إلى المشاركة فيه متأثرين بالدعاية الكاذبة التي كان يبثها الإعلام الخصم فيثير بها حساسية الواعين من مواطنينا وعصبيتهم لبلدهم ولحكومة هذا البلد. اندفعوا متطوعين إلى هذا النشاط

ومنفقين من جيوبهم عليه، فما احتجت أنا أن أبذل إلاّ القليل الذي كان لا بد من بذله.

من الوجوه التي أنفقت عليها من ذلك المبلغ كان المكتب الذي أوكلت إدارته إلى زهير المارديني، وهو واحد من أعضاء شلتنا في مقهى البرازيل، فائض النشاط وواسع العلاقات بالأوساط الإعلامية والسياسية في لبنان ومصر بصورة خاصة، ومتحمس في تنفيذ كل ما يعهد إليه وما يقتنع بفائدته من عمل. في هذا المكتب الذي استأجرت له شقة صغيرة في شارع الفردوس، وكان يعمل فيه مع زهير بعض المثقفين الشباب، وأذكر منهم جلال فاروق الشريف ومفيد عرنوق، كانت تحرر مقالات وتطبع دراسات تتناقلها الصحف والمؤسسات الإخبارية، موضحة الحقائق عن مواقفنا ومفنّدة الأكاذيب المحركة عما يجري في بلدنا. وحتى العمل في هذا المكتب الذي لم يكن يعلم بوجوده إلاّ القلة من المسؤولين لم يكلفني كثيراً. فحين سألت زهير الماردينى عن المكافآت التي تستحق له ولزملائه العاملين معه، أعدّ لي قائمة بعدد المقالات التي قاموا بكتابتها وعيّن لي رقماً جد معقول عن كل مقال، وهو كالخجل أن يقبض هو وأصحابه ثمناً لما أعطوه من إنتاج فكري!

وسألت زهير الشلق كذلك، وكان دوره، وقد سبق وتحدثت عنه في تعبئة زملائه المحامين لنصرة قضيتنا، كبير الفائدة: ما الذي أستطيع أن أقدمه لإخواننا الحقوقيين الذين اندفعوا بكل هذه الحماسة إلى المشاركة في إنجاح وجهة نظرنا في المؤتمر؟ وأضفت قائلاً: من ناحيتي سأقيم أنا لهم حفل استقبال أتقدم فيه إليهم بشكر الحكومة وشكري الشخصي على جهودهم الرائعة، فماذا تقترح أنت غير ذلك؟ فأجابني قائلاً: أنا عنهم، لقد قاموا بواجبهم،

وهم لا يطلبون لقاء قيامهم بالواجب شيئاً. أنا أقترح أن تهدي إلى نقابتهم، نقابة المحامين، الموسوعة القانونية الفلانية، وسمّى لي الموسوعة، فهي هدية رمزية، سيسرون بها وسيشكرونك عليها.

اشتريت تلك الهدية من المبلغ الذي أخذته من رئيس الوزراء وقدمتها لنقابة المحامين، وأنفقت منه كذلك على حفل الاستقبال الذي أقمته للمحامين أنفسهم، وقد توافدوا عليه مغتبطين بما انتهت إليه مناصرتهم التي تطوعوا بها في حماسة وعن طيب خاطر. ومع كل ما صرف في التهيئة للمؤتمر وفي أيام انعقاده، بقي في خزانة مكتبي من ذلك المبلغ عدد من الليرات السورية بين الألفين والثلاثة آلاف. بالطبع لم يقتصر الإنفاق عليَّ أنا وحدي على فعاليات أيام اجتماعات مجلس الجامعة العربية في بارك أوتيل بشتورة، فقد كانت هناك نفقات مغايرة تولّت القيام بها جهات أخرى معنية بعمل المؤتمر، ومنها وزارة الخارجية وبعض شعب الجيش مثلاً. إلاّ أني أتكلم فيما تكلمت، عما يتعلق بوزارة الإعلام وعما خرج من يدي أو بأمري.

بعد أن تخلينا عن الحكم وتولته بعدنا وزارة خالد العظم، قمت بزيارة إلى خلفي في وزارة الإعلام، وهو الأستاذ عبد الحليم قدور، فوجدت عنده في مكتبه العقيد مصطفى رام حمداني، وربما كان عقيداً متقاعداً فقد كان يرتدي ثياباً مدنية في ذلك الحين، فقلت بعد أن تبادلنا التحية: الحمد لله على أني وجدت عندك شاهداً. بقي للدولة في ذمتي من مال وزارة الإعلام هذا المبلغ، وها أنا جئت لأسلمك إياه. تفضل وأعطني به وصلاً وليوقع عليه العميد رام حمداني كشاهد!

وكان المبلغ كما أسلفت القول يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف من

الليرات السورية، استلمه مني عبد الحليم قدور، ووقع لي به وصلاً. وهو الوصل الذي تحدثت عنه إلى سعيد التلاوي حين سألني عن مبلغ مليون ومائتي ألف ليرة سورية كانت الشائعات تقول إني أنفقتها على مؤتمر شتورة!

متفرقات، وآخر أيامي في الوزارة

بعد تركي المنصب الوزاري بشهور قليلة ألقيت في منتدى سكينة في دمشق محاضرة عنوانها «إسأل المجرب»، تحدثت فيها بأسلوب ساخر عن بعض ما لاقاه، وما عاناه، إنسان يشبهني، كتب له أو عليه في يوم من الأيام أن يكون وزيراً. في تلك المحاضرة رويت وقائع حدثت لذلك الإنسان، فيها الكثير من المتناقضات والكثير مما تنفر منه طباعه وتخالف ما تحبه نفسه، ولكنه اضطر إلى قبوله أو القيام به لأن واجبه ومقامه كوزير يفرضان عليه ذلك. نشرت المحاضرة تلك بعد ذلك في واحد من كتبي، وهو كتابي الذي عنوانه «أحاديث العشيّات»، فلن أعيد هنا ما رويته فيها. ولكني أريد أن أسجل الآن، وفي هذه الصفحات، بعض أمور من نوع ما أوردته في محاضرتي تلك آنذاك.

أتطرق في بعض أحاديثي أحياناً إلى المقارنة بين جو العمل في وزارتين، وبين نوعية العلاقات مع موظفيهما، حتى في حالة ما يكون الوزير واحداً، أعني هو نفسه في الوزارتين. حين كنت أتولى الخارجية والإعلام معاً كان يحدث أن يخبرني مدير مكتبي أن أحد السفراء، سفير الاتحاد السوفياتي أو سفير الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، يطلب مقابلة سيادة الوزير للبحث في أمور لها أهميتها. كنت أراجع جدول مواعيدي في الأيام المقبلة وأكلف

مدير المكتب بأن يبلّغ السفير بأني عينت له موعداً للمقابلة في اليوم التالي، وربما أجلته إلى اليوم الذي يليه. يكون هذا في الساعات الأولى من الصباح في الوقت المخصص لعملي في مكتبي في وزارة الخارجية. فإذا انتقلت بعد ساعة أو ساعتين، قريباً من الظهر، إلى مبنى التلفزيون، حيث مكتبي في وزارة الإعلام، أفاجأ وأنا منكبّ على قراءة ما بين يدي من أوراق بباب المكتب يقرع قرعة واحدة ثم ينفتح وتندفع منه إحدى فتيات الوزارة، مذيعة أو موظفة، لتقول لي: سيدي، إنهم لا يخصصون لي طاولة في غرفة عملي، وأنا مضطرة إلى أن أقرأ أو أكتب على الواقف!

هذه المفارقة في التعامل في وسطي الوزارتين لم تكن تثير استغرابي أو استنكاري، بل كانت تثير ابتسامتي أحياناً، وربما سخريتي. وكان يرضيني من نفسي أني أستطيع أن ألبس لكل حالة لبوسها، مادام قبولي بالأنواع المتناقضة من التعامل لا يضر بالصالح العام ولا يمس كرامة المتعاملين. ولعل قربي من الأجواء الفنية والثقافية أيام كنت بعيداً فيها عن العمل السياسي كان يطمّع بي العاملين في تلك الأجواء أكثر من طمعهم بغيري. ولما أصبحت في مقام الإشراف على عالمهم لم أخيب آمالهم فيّ، غير أني لم أسمح لطمعهم بي أن يتجاوز حدوده.

أذكر أن إحدى الفنانات المغنيات، وكانت لها شهرتها في تلك الأيام، وسّطت شخصاً مقرباً مني طالبة أن أخصها بمقابلة تعرض لي فيها قضية تتعلق ببرامجها في الإذاعة. حينما استقبلتها لم أجد في ما عرضته ما يستحق أن يأخذ من وقتي، وكان من الممكن لمدير الإذاعة أو من هو دونه في سلم الوظيفة أن يلبي طلبها أو ينصفها في ما تشكو منه. يبدو أنها كانت تريد أن تتباهى بأن

الوزير استقبلها. لم تلق مني مع ذلك جفاء في المقابلة، وشجّعها ذلك على أن تقول لي إنها تريد مني واحدة من قصائدي الشعرية ليلحنها لها أحد الملحنين وتغنيها في الإذاعة! ابتسمت لهذا الطلب وقلت لها: هل ترين مناسباً أن يعلن المذيع على المستمعين أن المطربة المشهورة معبودة الجماهير تسمعكم الآن أغنية من نظم وزير الإعلام وتلحين المطرب الفلاني؟ قالت ولكن سلفك الدكتور فلان تفضل وأعطاني إحدى قصائده فغنيتها، وكان راضياً ومسروراً بها. لم أملك إلاّ أن أقول: سلفي هذا كان أشجع مني يا سيدتي، وهو فوق ذلك أشعر مني، وكل شيخ له طريقته.

* * *

لا يمكن لأي مسؤول أن يتحقق بنفسه من كل صغيرة وكبيرة في دائرة مسؤولياته، ولا سيما إذا كانت هذه الدائرة في مستوى المنصب الوزاري. ويستطيع المرؤوسون في كثير من الأحيان أن يخفوا تهاونهم وتقصيرهم أو يبرروا غاياتهم لأمد قصير أو طويل، إلى أن تأتي المناسبة فيفاجأ المسؤول بأنه كان بعيداً عن الاطلاع على حقيقة ما كان يجري، أو أن ما يخبر به بعيد كل البعد عن الحقيقة.

كان رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء وراءه، مهتماً كل الاهتمام بمشروع محطة إرسال جديدة للإذاعة السورية سبق أن تقرر منذ عام ١٩٦١، أي قبل مجيئنا إلى الحكم، إنشاؤها في حمص. ففي كل اجتماع لمجلس الوزراء كان الدكتور ناظم القدسي يسأل متى يبدأ تشغيل هذه المحطة التي ستقوي بث إذاعتنا باستطاعة ٣٠٠ كيلو واط فتتيح لنا أن نبلغ صوتنا إلى كافة الأصقاع، من قريبة وبعيدة، في طرح قضايانا وتكذيب من يريدون النيل منا. وحين

غدوت وزيراً للإعلام وأصبح عليّ أن أجيب عن السؤال المطروح حول موعد افتتاح المحطة، والمفروض أن يكون في أول تموز/ يوليو من عام ١٩٦٢، رجعت إلى مرؤوسي من مهندسي الإذاعة فكانوا يرفعون إلي تقارير تعلمني بأن العمل قائم على قدم وساق في المحطة. رحت أطمئن رئيس الجمهورية، بناء على قول المهندسين، بأنه سيتفضل بإذاعة أول كلمة في المحطة في الموعد المضروب. ولكن أول تموز/ يوليو قارب أن يحين ولم أتلق معلومات من حمص تدعوني إلى أن أتهيأ لحفل الافتتاح. واغتنمت فرصة عودتي من زيارة طارئة لبلدتي الرقة فعرجت بسيارتي، قبل أن أدخل حمص، على كتلة أبنية الإذاعة التي ما كانت تبعد عن الطريق غير مئات قليلة من الأمتار، لأرى بعيني إلى أي مرحلة وصل إنجاز ذلك المشروع العتيد.

فوجىء موظفو محطة البث في حمص بالوزير، الذي ما كانوا يعرفون شخصه، يدخل مبناهم من دون أبهة تحيط به ولا إنذار يسبق قدومه. إذ لم يكن معي غير سائق سيارتي في سفري ذاك. طلبت منهم أن يطلعوني على مركزهم ويعرفوني بأعمالهم وبالمرحلة التي وصلت إليها استعداداتهم لافتتاح محطة البث الجديدة. فوجئت بأقوالهم. أخبروني بأن ليس عندهم علم باستعدادات الافتتاح ولا مجال للبحث فيها الآن، لأن المحطة لم ينجز من إنشائها إلاّ القليل! استغربت ما سمعته، ولكن هذا كان هو الواقع. إذن فكل التقارير التي كانت تأتينا عن سير العمل وقرب الافتتاح كانت كذباً وتضليلاً. وبالطبع، لقد كان استغراب رئيس الجمهورية والوزراء أشد. بادرت فأرسلت محققاً إلى محطة حمص ليستجلي الأمر فعاد بعد أيام حاملاً تقريراً يصدق فيه ما قاله

العاملون في المحطة ويبين أسباب التأخير. لعل تلك الأسباب كانت مقنعة، أما غير المقنع فقد كان أن زمرة من المهندسين كانت تضللنا، إذ كانت تسوق إلينا أقوالاً معسولة بينما الوقائع كانت مرارة صرفاً.

وواقعة أخرى من هذا القبيل قد تبدو مناقضة للأولى، إلاّ أنها تماثلها في الدلالة على الاختلاف البالغ بين ما تحتويه تقارير المرؤوسين وبين ما هو كائن حقاً. أذكر هذه الواقعة كلما ساقتني الظروف إلى دخول مبنى الإذاعة القديم في شارع النصر، بجانب القصر العدلي، أو إلى المرور أمامه. فقد قدمت إليَّ تقارير متلاحقة تتحدث عن قدم هذا المبنى وتصدع جدرانه وأنه مشرف على التداعي مما يشكل خطراً كبيراً على العاملين فيه من الموظفين، وعلى أجهزة الإذاعة وعلى العمل الإذاعي بكامله. كانت هذه التقارير مدعومة بآراء المختصين من المهندسين المعماريين الذين كانوا يجزمون بأن البناء آيل للسقوط، وقد يحدث سقوطه الفجائي كارثة، وبأن لا فائدة من إصلاحه وتدعيمه، فلا بد من هدمه كاملاً. أمام تلك التقارير المؤيدة بأحكام الخبراء كان لا بد من القيام بتدبير عاجل. قرر مجلس الوزراء آنئذٍ، بناء على الاقتراح المقدم مني، إخلاء البناء المشرف على الانقضاض ذاك، وبيعه، وأن يبنى بثمنه طابق ثالث في بناء التلفزيون يحتوي هيئة الإذاعة بأجهزتها ومكتبتها وكل العاملين فيها.

حدث هذا في صيف عام ١٩٦٢. تركت منصبي في الحكم، ولم يهدم البناء، ولم ينهدم بذاته، ولا بيع! قد تكون أجريت فيه بعض الإصلاحات البسيطة، إلاّ أنه لا يزال قائماً على أسسه إلى يومنا هذا، ولا يزال يضم هيئة الإذاعة بكافة عناصرها وتجهيزاتها، وذلك

بعدما يقارب أربعين عاماً من إنذار الخبراء لنا بخطره على التجهيزات وعلى الموظفين، وعلى إعلام الدولة وعلى سمعتها وسياستها من وراء ذلك.

طرائف من المتفرقات

أعود اليوم إلى رواية هذه الذكريات بعد انقطاع ما يقارب الشهر ونصف الشهر قضيتها في السفر خارج سورية، متنقلاً من الأردن إلى فرنسا وإلى الولايات المتحدة الأميركية. أخبرت بعد عودتي بأنباء رحيل كثير من الأصحاب والمعارف عن دنيانا هذه، الرحيل الذي هو سنّة الله في خلقه. من بين الراحلين كان الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله، وقد ذكرني ورود اسمه على لسان من أخبرني بوفاته أن بين أوراقي رسالة منه كان أرسلها إليّ وأنا وزير للإعلام. ولعل احتفاظي بهذه الرسالة كان لغاية أن أعمل لمعالجة الأمور التي عرضها فيها. غير أن تركي المنصب بعد زمن قليل من وصولها إليّ لم يتح لي أن أصنع شيئاً كبيراً في تلك المعالجة. وقد عدت إلى الرسالة لأنقلها هنا، لطرافة ما جاء فيها، ولمكانة كاتبها في تاريخ الأدب والوعظ الديني في العالم العربي والإسلامي.

كان الشيخ علي الطنطاوي في تلك الأيام، قبل أن يترك بلده سورية ويستقر في المملكة العربية السعودية إلى آخر حياته، مقيماً في مدينته دمشق. وهو في رسالته يتحدث عن التلفزيون السوري وما يأخذه عليه، وهذه هي رسالته في ذلك بكامل ما أورده فيها:

سيدي الدكتور

أقدم أطيب تحياتي وأصدق احترامي

رأيت أن أكتب إليك يا سيدي سراً لم أكتب عنه علناً لعلمي بأدبك وخلقك وحسن تقديرك.

لقد كدت البارحة والله أكسر جهاز الرائي (التلفزيون) لما ظهر فيه هذا المشهد الفظيع بين نزيهة يونس والآخر الذي لا أعرف اسمه وجرى بينهما ما يجري في العادة (من الكلام) بين الرجل وامرأته على السرير، مع ثقل وغلاظة...

هل ترون يا سيدي هذه البرامج الشامية، برنامج (فكر تربح) و(معي سرّ) وأمثالهما؟ شاهدوها تروا أن ليس فيها متعة، ولا فائدة. بل فيها فقط إفساد الأخلاق وجمع الجنسين.

أيام الوحدة كنا نشكو من فساد البرامج من الجهة الخلقية، أما الآن فنشكو من فسادها ومن سخافتها.

أنظروا في وجه المذيع (المالح) أو الآخر (حلاوة) صاحب برنامج (معي سرّ) تروا على وجوههم فرحة الولد الذي أعطي لعبة. إنها برامج (ولدنات) ولكنها لعب تكلف الدولة المال الوفير، وتؤذي الناس.

تلاوة القرآن تقتصر على عدة تسجيلات تعاد بذاتها. أعيدت كل واحدة منها ثلاثاً وأربعين مرة إلى الآن. لأنهم يضنون على القرآن بتسجيلات جديدة على مثال (المصحف المتلو) المذاع من مصر وينفق على مثل هذه الولدنات ومثل تهريج دريد لحام الغث المقرف المكرر الخالي من الابتكار آلاف الليرات.

إذا كان الرائي لا يستطيع أن يأتي بمثل برامج الإفرنج، ومثل

برنامج (سي جمعة) وأمثالها المصرية، فاقتصروا على الأفلام والمسلسلات الإفرنجية، فإن فيها مغزى وفيها متعة، وخلصونا يا سيدي من سخافات هؤلاء الصبيان، ومن أراد منهم أن يتسلى، أو أن يستمتع بصحبة البنات، فليتسل ولكن على غير حساب الأمة، ومن غير أن يحطم أعصابنا بالنظر إلى سخافاته.

لقد أفلس جماعتنا، وظهر أنهم لا دين ولا دنيا، ولا ابتكار ولا فن، ولكنهم يأبون أن يعلنوا إفلاسهم.

وهل من الضروري أن يعاد في كل برنامج بأن مخرجه فلان، ومنفذه فلان، وعارضه فلان، والديكور لفلان، والذي كنس الغرفة ذلك اليوم الآذن الفلاني، والذي لمَّ الأوساخ الكنّاس الفلاني؟ تعاد لا مرة ولا عشرة، ولكن كل يوم. شيء يفلق.

يا سيدي أنت أديب أصيل ذوّاق، ونظرة منك تغني عن شرح ساعات منا، فراقب الرائي ليلتين أو ثلاثاً متتابعات، ثم أفعل ما تراه.

وأكرر رفع تحياتي واحترامي والسلام عليكم ورحمة الله.

دمشق (الخميس) ١٩٦٢/٨/١٦

علي الطنطاوي

(حاشية) لماذا لا تأمرون بترك الاسم الأجنبي (التلفزيون) وتسميته (الرائي) كما اقترحت. والرائي بمعنى (المرئي) على طريق المجاز المرسل، مثل عيشة راضية بمعنى مرضية.

على الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي رحمة الله وله جزيل ثوابه!

* * *

ألقيت في إحدى أمسيات خريف عام ١٩٨٤، في قاعة المركز الثقافي العربي في دمشق، وبدعوة من جمعية أصدقاء دمشق، محاضرة كان عنوانها (صدق أو لا تصدق). رويت فيما رويته للمستمعين آنذاك إحدى الوقائع التي مرت بي أيام توليّ وزارة الإعلام. واقعة بسيطة في حد ذاتها، إلاّ أن عدداً كبيراً من حضور تلك الأمسية لم يملكوا أنفسهم من أن يطلقوا من شفاههم صفير دهشة ملأ القاعة لسماعهم حكايتها، عدا الذين امتلأوا دهشة ولم تطاوعهم شفاهم على الصفير. ولا أزال إلى الآن، إذا ما أعدت رواية حكاية هذه الواقعة أجابه بصفير دهشة ممن يسمعها مني، حين لا يصدق أنها حدثت حقاً في بلدنا في ذات يوم من الأيام. الواقعة على بساطتها هي التالية:

كان الدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية، في حلب في سياق جولة تنقل فيها بين مختلف المحافظات. وبينما كنت بعد الغداء مستريحاً في منزلي الذي استأجرته لإقامتي منذ تركت الإقامة في الفندق، رن جرس الهاتف. كانت عاملة المقسم العام في مؤسسة الهاتف هي المتكلمة. قالت لي: فخامة الرئيس، رئيس الجمهورية، في منزله في حلب ويطلب مني رقم هاتفك. هل أعطيه إياه أم لا؟

رقم هاتفي في دمشق كان ولا يزال مكتوماً، بمعنى أنه غير مسجّل في دليل الهاتف ويمنع على عمّال المقاسم إعطاؤه لمن يطلبه. عاملة المقسم التي لا أعرفها ولم تعرفني باسمها، وهي كذلك لا تعرفني بلا شك، كانت تعلم أن نظم المؤسسة التي تعمل فيها تمنعها من تعريف أحد برقم هاتفي، فرفضت أن تعطيه لرئيس جمهورية بلادها نفسه. كل ما أكرمتْ به هذا الرئيس كان أن استشارتني في إعطائه ذلك الرقم! كان هذا تصرفاً منها لم تجده هي في ذلك

الوقت مستغرباً، ولا وجدته أنا مستغرباً، وأظن رئيس الجمهورية الذي كان منتظراً في منزله في حلب، ممسكاً بسماعة الهاتف في يده، لم يجده كذلك مستغرباً.

تصرف ما كان مستغرباً في ذلك الحين، حين وقوعه. أما بعد اثنين وعشرين عاماً من وقوعه، حين رويته على الحضور الذين كانوا يملأون قاعة المركز الثقافي بدمشق فإنه أثار الاستغراب والدهشة التي أطلقت الصفير من شفاه الكثيرين منهم. وأذكر أني عندما أخبرت صديقي نجاة قصاب حسن بأني سألقي المحاضرة نفسها في حلب بعد إلقائي إياها في دمشق، أذكر أنه قال لي يومها: أرجوك، إحذف رواية واقعة تلفون رئيس الجمهورية من محاضرتك حين تلقيها!

* * *

ما من مسؤول في منصب كبير يسلم من وجود طائفة من الناس، غالباً ما يكونون من حاشيته القريبة أو البعيدة، يتولون نقل الأخبار إليه عما يدور في ما حوله في مجال منصبه. كثير من هذه الأخبار، إذا لم يكن أكثرها، مما تصح نسبته إلى الغيبة أو الوشاية أو النميمة. ولم أسلم أنا من وجود أفراد من هذه الطائفة في الوزارات الثلاث التي توليت أمورها، ولا سيما في وزارة الإعلام. لم يكن نقلة الأخبار هؤلاء يجدون عندي، بالطبع، أذناً مصغية لما ينقلونه عن تصرفات منتقدة لبعض موظفي الوزارة أو عن انتماءاتهم السياسية، مما لم يشجع أولئك النقلة على التمادي في سلوكهم الإخباري. وبالعكس، فإني كنت أجد في بعض الإخباريات التي كانت تنقل إليّ، بقصد الإضرار بالمعني بها، وسيلة لتبيان استهانتي بها وبمن نقلوها إليّ. ومن ذلك الواقعة التالية:

وجدت في ذات يوم بين الأوراق المبسوطة على مكتبي قائمة بأسماء عدد من موظفي وزارة الإعلام، بين مديري شعب ومذيعين وكتبة، وأمام كل منهم بعض معلومات عنه، ركّز فيها بصورة خاصة على اتجاهه السياسي. لم أكن عهدت إلى أحد في الوزارة بإعداد هذه القائمة، ولا كان أمرها يهمني. ومع ذلك فقد قرأتها في تمعن، وابتسمت لبعض ما قرأته فيها ابتسامات بين العجب والاستخفاف. ورد في هذه القائمة مثلاً أن الموظفة (ز.ج.) ناصرية «مرة»، بمعنى أنها شديدة التعصب في اتجاهها الناصري، ودليل مرارة هذا التعصب أنها تحمل صورة عبد الناصر في قلادة تطوق بها عنقها. ويبدو أن معد القائمة التي وجدتها على مكتبي يرى في حب هذه الموظفة للرئيس عبد الناصر جريمة نكراء تحمل اعترافها بها صريحاً، معلّقاً في قلادتها، وأنه يدعوني إلى المسارعة بإنزال أقصى العقوبة بمقترفة هذه الجريمة النكراء.

ظلت بعض معلومات تلك القائمة في بالي وإن لم يخطر لي متابعة ما جاء فيها. وحدث بعد بضعة أيام من اطلاعي عليها أن دخلت إلى مكتبي الآنسة ز.ج. نفسها تحمل إليّ بعض الأوراق. وقعت عيني وهي تمد إليّ يدها بورقة منها على القلادة التي كانت تطوق عنقها، والتي كان منتهاها مدسوساً وراء أعلى قميصها في أسفل العنق. عادت إلى بالي محتويات القائمة فلم أملك نفسي عن أن ألقي على الفتاة التي كانت أمامي هذا السؤال: هذا الطوق في عنقك يا آنسة ينتهي بصورة، صورة من يا ترى؟ شدهت الآنسة ز. لهذه الكلمات الغريبة التي يقول لها وزيرها دون مناسبة، ودون أن تكون لها أي صلة بمحتوى الأوراق التي كانت تعرضها عليه، وتصاعد الدم إلى وجهها كاسياً إياه بحمرة الخجل والانفعال.

ابتسمت وأنا أرى أن انفعالها عقل لسانها عن الجواب، وقلت لها في لهجة حادبة: لا تستغربي سؤالي. أعرف أنك تحملين صورة الرئيس عبد الناصر معلقة بهذا الطوق. ألسنة زملائك ربما كانت طويلة في ما يتحدثون به عن زميلاتهم، ولكن تأكدي أن هذا لا يهم الوزير بشيء. أنت حرة في انتماءاتك السياسية، إذا كانت لك انتماءات. المهم أن تؤدي واجبك في العمل كما ينبغي، أما ما بقي فهو من شأنك شخصياً ولا علاقة لنا نحن به.

لم تنبس الآنسة ز. بكلمة تعليقاً على ما قلت. تابعت أنا اطلاعي على ما كانت تعرضه عليَّ من أوراق، ووقعت على ما يحتاج منها إلى توقيع مني، ثم استدارت هي لتغادر المكتب، ولكن ليس قبل أن تلتفت إليَّ وأرى عينيها وما خيّل إليَّ أنهما دمعتان تترقرقان في موقيهما.

* * *

في ما سبق ورويته عن زيارتي لبيروت لمقابلة اللواء فؤاد شهاب لم أتحدث عما فعلته في ساعات قليلة قضيتها في العاصمة اللبنانية، بين عودتي من قصر بعبدا ورجوعي إلى دمشق. استأذنت من صديقي الذي أعادتني سيارته من قصر رئيس الجمهورية اللبنانية، كما طلبت من سائقي أن ينتظرني في مكان ما إلى ساعة عينتها له، ورحت أسير على قدمي في المنطقة التي كنت آلفها في زياراتي الكثيرة لبيروت، في حي باب إدريس، بين البرج والزيتونة.

لم تكن لي غاية معينة في تجولي في تلك المنطقة في ذلك اليوم، ولكني أحببت أن أتحرر من الرسميات وأعود إلى طبيعتي في السير على هواي. ما كنت أتوقع أن ألتقي بأحد من معارفي في تلك الساعة التي عدت فيها إلى المدينة، وعدلت إلى مقهى ـ كافيتيريا

كنت أتردد عليها في زياراتي السابقة، هي الباتيسري سويس، لأتناول فيها فنجان قهوة كما اعتدت. وعلى خلاف ما توقعت، بدا أن أناساً كانوا في المقهى عرفوني، إذ رأيتهم يتهامسون فيما بينهم وهم يتطلعون إلي. كانوا صحافيين شباباً أثار دهشتهم أن يجلس وزير سوري بكل بساطة، ولوحده، في هذه الكافيتيريا. تقدم إليّ أحدهم مسلّماً ومرحباً بزيارتي لبيروت ومتمنياً لي طيب الإقامة. وكان من اللباقة أنه انسحب، محترماً ما قدر أني راغب فيه من البقاء وحيداً على طاولتي. إلاّ أنه، حين عاد إلى مجلسه مع أصحابه، ظل وإياهم يخالسونني النظر كأنهم لا يصدقون أني حقاً أشاركهم الجلوس في مقهاهم.

تصرفي ذاك قد يكون غير مألوف في دمشق، ولكنه غير مستغرب كثيراً فيها. وقد رويت فيما سبق كيف كنت أتناول قهوتي الصباحية في مقهى البرازيل، وأنا وزير للخارجية، حينما كنت أنزل في فندق سميراميس. استغرب السفراء الأجانب وأعضاء السلك الدبلوماسي الآخرون هذا مني في ذلك الحين، أما أصحابي الذين ألفوا ترددي على ذلك المقهى فما كانوا يرون فيه شيئاً مستغرباً. على أن مثل هذا التصرف من وزير، لا يقابل بمثل هذه الاستهانة في بيروت، حيث لا يسير الوزير إلاّ مسبوقاً ومحاطاً بالأتباع و«الأزلام» ممن تستوجب وجودهم أبهة المنصب الوزاري. وكمثال على ما أقول أروي هذه الحكاية الضاحكة التي جرت لي في بعلبك في تلك الأيام.

دعاني أصدقائي الرحابنة، عاصي ومنصور، لحضور إحدى حفلاتهم التي كانت تغني فيها فيروز في إطار حفلات مهرجانات بعلبك. أظن، ولست، متأكداً اليوم من ذلك، أني قصدت بعلبك

استجابة لتلك الدعوة بسيارتي الخاصة التي أسوقها بنفسي وليس بسيارتي الرسمية، فبلغتها قبل المساء. استرحت مع المدعوين في فندق بالميرا في انتظار أن يحين موعد الحفلة. وكان بين من لقيتهم وحيوني في استراحة الفندق فيلمون وهبي، الفنان الظريف، المبدع في تمثيله الهزلي وفي تلحينه للأغاني. وحين غابت الشمس وتوجهنا جميعاً سيراً على الأقدام إلى المسرح في ساحة قلعة بعلبك، رافقني فيلمون في المسير متأخراً عليَّ بضع خطوات. لم أنتبه إلى تأخره عني إلى أن سمعت سائلاً يسأله من ورائي: ما هذا يا فيلمون؟ وما هذا المسدس الذي تحمله؟ التفتّ إلى المتكلم وإلى فيلمون فوجدتُ هذا خلفي، منتصب القامة، رافع الرأس، ويده على قبضة مسدس مغروس في حزامه! وسمعته يجيب مسائله، قائلاً بلهجة جد مسرحية: معالي البيك مو جايب زلامه معه، أنا زلمته، ماشي وراه!

لم أملك حبس الضحكة التي انفجرت بها حنجرتي في تلك اللحظة، وانثنيت إلى مرافقي البالغ الظرف، الأستاذ فيلمون، فتأبطت ذراعه مسايراً إياه، حتى بلغنا ساحة قلعة بعلبك!

* * *

في ذات يوم، وفي اجتماع لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري، عرض أحد الزملاء على المجلس أمر تلقيه كتاب تهديد غير موقع باسم صريح، يتوعد فيه كاتبه الزميل الوزير بإنزال الأذى الشديد به. قلت أنا في تعليقي على ما ذكره زميلي إن كتب التهديد التي ترسل إلينا ليست قليلة، والحذر واتخاذ الحيطة واجبان وعلينا الالتزام بهما، ولكنني لا أعتقد بجدية هذه التهديدات، لثقتي بأن عقلية مواطنينا وسلوكهم بعيدان عن العقلية والسلوك الإرهابيين،

ولأننا فيما قمنا ونقوم به من عمل في خدمة بلدنا لم نرتكب ما يبرر تنفيذ ما نهدّد به. وقلت إني شخصياً لا أجد في كتب التهديد هذه ما يدفع إلى التخوف الشديد.

والواقع أني كنت وجدت في بريدي رسالتين أو ثلاث رسائل، من مجهولين ينتقدون مني مشاركتي في الحكومة التي أنا أحد أعضائها ويتوعدونني بالويل والثبور إذا ما استمررت في احتفاظي بمنصبي فيها. وأذكر مرة تأخر فيها سائق سيارتي الرسمية بالحضور إليَّ فيها صباحاً، وجاءني بأن السيارة تعرضت لاعتداء مجهول في الليل حين كانت موقفة أمام منزل السائق في حي الشيخ محيى الدين أو حي الأكراد، وبأن الشرطة تحقق في أمر الاعتداء. وبعد ما يقرب من الساعة جاءني السائق بالسيارة، ولم يكن فيها أثر لاعتداء ظاهر. علمت منه أنه حين اقترب من السيارة في الصباح لاحظ أن غطاءها الأمامي مفتوح وأن كتلة مكورة كانت موضوعة على ظهر المحرك تحت الغطاء. داخله الشك حول ما وقع عليه بصره فأخبر الشرطة بالأمر، وحين جاء هؤلاء وقاموا بإجراءاتهم تبين أن الكتلة المكورة لم تكن غير خرقة ملفوفة مما يمسح به زجاج السيارات ونوافذ الدور. هل أن السائق نسيها على محرك سيارته وغفل عن أنه ترك الغطاء مفتوحاً أم أن أحداً قد مدّ يده في الليل إلى الغطاء ودسّها تحته هازلاً وساخراً أو مهدداً؟. العلم عند الله.

عندما قلت إني أنا أيضاً تلقيت كتب تهديد، التفت إليَّ الدكتور العظمة، رئيس الوزراء، من وراء مقعد الزميل الذي كان يفصلني عنه وقال لي بصوت خفيض: هل تحب أن آمر بأن يفرزوا لك جنديين من الهجانة يقفان حرساً على باب منزلك؟ ابتسمت

وأجبته بقولي: لا، وأشكرك. حينما أجد نفسي حقاً بحاجة إلى حراسة سأترك هذا الكرسي وأعود مستريحاً إلى بلدتي!

وقد كنت صادقاً حينما قلت إني لم أكن أجد في مظاهر التهديد تلك ما يخيف. وأذكر في هذا المجال حادثة مضحكة مرت بي في ذات ليلة. كنت، فيما يقارب منتصف الليل، في منزلي الواقع في طابق أرضي بين شارع الروضة ومجرى نهر يزيد، وقد تخففت من ثيابي متهيئاً للنوم، فرأيت من وراء ستائر النوافذ الشفافة شبح رجل يمر على الرصيف ويعاود المرور جيئة وذهاباً عليه. تكرر رواح الشبح ورجوعه أمام ناظري مما ساقني إلى التساؤل عن هويته، وفي بالي التهديدات التي تلقيناها أكثر من مرة. قلت لزوجتي إني نسيت أوراقاً لي في السيارة أمام الباب وإني ذاهب لآتي بها. خرجت، وأنا بثياب النوم، وسرت بهدوء إلى مدخل العمارة التي يؤلف منزلي شقة منها وانتظرتِ في باب المدخل حتى حاذاني الشبح، فرأيته في نور الشارع الضئيل شاباً يحمل في يده ما يشبه العلبة أو الكيس. انتظرت حتى جاوزني قليلاً فخرجت من ظلمة المدخل وأطبقت بذراعي عليه من ورائه وتحت إبطيه. سمعته يطلق صيحة ذعر وهو يلقي ما بيده أرضاً. انطلقت من فمي في ذلك الحين ضحكة، فقد كان ما في يد ذلك الشاب كيس بزر انتثرت بذوره على أرض الرصيف، وكان هو فتى يتسكع في آخر الليل في شوارع المدينة النائمة.

* * *

أترك ما سميته متفرقات من الطرائف وأعود إلى ما هو أقرب إلى الجد من ذكريات أيام السياسة.

نالت الجزائر استقلالها في مطلع شهر تموز/ يوليو عام ١٩٦٢،

فكان ذلك تتويجاً لنضال هذا البلد العربي المجيد، بلد المليون شهيد. توجهنا معاً، الدكتور بشير العظمة وأنا، في زيارة تهنئة شبه شخصية إلى المكتب المتواضع لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، الكائن في شارع الباكستان بين المزرعة وعرنوس، لنبارك لممثل الجبهة، محمد الغسيري، بهذا الحدث التاريخي الرائع. ودارت بيننا، نحن وهو، الأحاديث عن اغتباطنا المشترك وحول ما بذلته البلاد العربية، وسورية إحداها، من العون كل بما في وسعه، حتى بلغ هذا البلد العزيز غايته المشرفة. وكان مما تبينته من خلال تلك الأحاديث أن السيد الغسيري كان يحمل لشخصي تقديراً خاصاً ما عرفت في ذلك اليوم ما هي بواعثه.

لم تقصر سورية في عهود الحكم المختلفة التي مرت بها في مؤازرة الثورة الجزائرية بقدر إمكاناتها وبحسب ظروفها. وهي في ذلك لم تختلف عن الدول العربية الأخرى. وقد أشاد الأستاذ الغسيري في حديثه معنا بالمعونات السورية وبجهود بلدنا حكومات وشعباً في دعم نضال الشعب الجزائري الذي انتهى بالنصر المؤزر وبالاستقلال التام. غير أننا تبينّا في الأيام التالية، في مساعينا لتوثيق العلاقات بيننا وبين رجال الحكم الجديد في الجزائر، أن ثمة فتوراً من الجانب الجزائري كان يسود صلته بنا. سبب هذا الفتور، فيما كنا نقدره، هو الإعجاب الكبير الذي كان يحمله أحمد بن بيلا، الرجل الأول في المكتب السياسي لحركة التحرير الوطني الجزائري، للرئيس عبد الناصر وافتتانه بشخصيته وتوثق علاقته به. وهذا ما جعل تجاوبه مع الوضع الذي يحاربه الرئيس عبد الناصر في سورية، تجاوباً ضعيفاً. وحين عرضت على محمد الغسيري الفكرة التي طلب مني الرئيس

القدسي أن أبديها له، وهي أن يتوجه وفد تهنئة رسمي من سورية إلى الجزائر، بدا على ممثل منظمة التحرير الوطنية الحرج وهو يقول لي: إن حكومتي تشكر الحكومة السورية كل الشكر على هذه الفكرة، ولكنها غير مهيأة في الظروف الحاضرة لاستقبال الوفد الرسمي. ثم ما لبث أن أضاف وعلى شفتيه ابتسامة خفيفة: ولكن إذا شاء الدكتور عبد السلام العجيلي أن يزور بلده الجزائر مهنئاً بصفته الشخصية فإنه سيستقبل بكل ترحاب!

كان هذا عرضاً غير مقبول مني شخصياً ولا من حكومتي بالطبع. إلاّ أنه كان دليلاً على ضعف رغبة الحكم الجديد في الجزائر في توثيق علاقاته بسورية في وضعها الحاضر. وكان رأيي أن لا نلح في طلب التقارب مع الطبقة الحاكمة في ذلك البلد العزيز إلى أن تصفو الأحوال فيه، لا سيما بعد أن أخذ الخلاف هناك يذر قرنه بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمكتب السياسي لجبهة التحرير. وأذكر، بعد تركي المنصب بأيام قليلة، أني جئت القصر الجمهوري مودعاً قبل عودتي إلى بلدي، فأقرأني الرئيس القدسي برقية كتبها ليرسلها إلى أحمد بن بيلاً مهنئاً في مناسبة من المناسبات. قلت له: الرأي عندي أن لا ترسل هذه البرقية. قال لي: لماذا؟ قلت: لأننا حينما هنأناهم بالاستقلال ببرقيات من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية لم يردوا إلاّ على برقيتك أنت يا سيادة الرئيس، وسكتوا عن الرد على برقيات التهنئة الأخرى. الأولى بنا أن لا نتمادى في الاندفاع في هذا السبيل إذا لم نجد ما يقابله من تجاوب! قال لي الرئيس القدسي عند ذاك: الحق معك. ومزق ورقة البرقية وألقاها جانباً.

حكومتنا بين جبهتين

كانت حكومتنا حكومة محايدة. وصفت نفسها في بيانها الوزاري الأول بأنها حكومة انتقالية، وحددت المهام التي ندبت نفسها للقيام بها في فترتها الانتقالية في ذلك البيان بثلاث أساسية، هي العمل لاستعادة الوحدة التي انفصمت عراها بمأساة الانفصال، والعمل لإرساء قواعد الديموقراطية في البلاد، ومعاودة السير في الطريق الاشتراكي الذي حادت حكومات فترة الانفصال التي سبقتنا عنه بإلغائها قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم أو بتعديل تلك القوانين تعديلاً أفقدها فعاليتها.

كان المفروض أن يكون أول من يرضى عنا ويؤازرنا في إنجاز مهامنا هو الجانب المصري. إذ كان أول ما قررنا فعله هو التفاوض مع ذلك الجانب لإعادة الوحدة، وعلى أسس جديدة متينة تحميها من النكسة ومن انفصال جديد. ولكن ما حدث هو أن جوبهنا بأشد العداء من الحكم المصري. وفي تقديري أن ذلك يفسر بأمرين أذكرهما فيما يلي:

الأمر الأول: هو عقلية الرئيس عبد الناصر المسيطرة التي لا تتقبل إلاّ ما كان يراه هو صحيحاً ولا تتقبل معارضة مهما استندت تلك المعارضة إلى حق. وقد عانى المشاركون السوريون في تشكيلات الحكم في الجمهورية العربية المتحدة من هذه العقلية المسيطرة ما عانوه، مما دفعهم إلى الاستقالة من تلك التشكيلات، كاستقالة أكرم الحوراني من نيابة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة واستقالة بشير العظمة وأحمد عبد الكريم ووزراء سوريين آخرين من مناصبهم الوزارية في حكومة تلك الجمهورية. هؤلاء كانوا جميعاً

مؤمنين بالوحدة العربية التي كان الاتحاد مع مصر خطوتها الأولى، إلاّ أنهم اضطروا إلى الانسحاب من مناصبهم في الحكم لما رأوه من خطأ الأسلوب الذي يتبعه رئيس جمهورية العربية المتحدة، وأجهزة حكمه من ورائه، في تطبيق تلك الوحدة.

والأمر الثاني: كان أن حاشية الرئيس عبد الناصر، من سوريين ظلوا على ولائهم له ومن مصريين دأبوا على مطاوعته دون اعتراض، هذه الحاشية ما كانت تخلص له النصيحة في كيفية معالجة أزمة العلاقات بين سورية ومصر. كانت توهمه، عن جهل أو عن طمع أو عن تخوف من مخالفته في ما يرتئيه، توهمه بأن النقمة من تصرفات حكمه كانت مفتعلة، لا أساس واقعياً لها، وبأن الشعب في سورية ينتهز أول فرصة لينبذ حكامه الحاليين وليعود إلى حظيرة الجمهورية العربية المتحدة دون قيد أو شرط.

يضاف إلى هذين الأمرين الرئيسيين في تفسير عداء الحكم المصري لنا، عامل نفسي وراءه عمق الجرح الذي أصيبت به كبرياء الرئيس المصري بعملية الانفصال. كان همه أن تعود سورية صاغرة إليه ليداوي بذلك جرح كبريائه. كل هذه العوامل ساقت جمال عبد الناصر إلى أن يتجاوز صوت العقل، وهو العاقل الحصيف، فيصارحنا بأشد العداء، نحن الذين مددنا إليه، منذ اليوم الأول، أكفّنا طالبين التعاون لنعود معاً إلى وحدة سالمة من المآخذ كانت، ولا زالت، هدف السوريين في كافة مراحل تاريخهم السياسي.

هذه إحدى الجبهتين اللتين ناصبتا حكمنا العداء. أما الجبهة الثانية فكانت جبهة ما نستطيع تسميته اليمينيين من رجال السياسة والاقتصاد في سورية نفسها.

وإذا كانت جبهة الحكم المصري قد صرّحت بعدائها منذ اليوم

الأول، فإن الجبهة الأخيرة تظاهرت بقبولنا في البداية، إذ رأت في حكمنا الانتقالي خلاصها من تشريعات عهد الوحدة التي ألغت الأحزاب السياسية وأممت الشركات وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعي. هذا في البداية. ولكن اليمينيين ما لبثوا أن رأوا في خطتنا، كما أفصحنا عنها في بيان وزارتنا الأول، استمراراً للسياسة الوحدوية الاشتراكية التي كانوا هم ضدها بكل أشكالها. لذلك بدأت جبهتهم بالعمل على التخلص منا، مطالبة بالعودة إلى أجواء مرحلة الانفصال السابقة لمجيئنا إلى السلطة، وذلك بإلغاء قوانين التأميم والإصلاح الزراعي، وإلغاء فعالية كافة البلاغات التي صدرت بعد ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢، وهي البلاغات التي بموجبها تولت وزارتنا الحكم. بل إن هذه الجبهة طالبت بإعادة المجلس النيابي الذي حلَّ بانقلاب ٢٨ آذار/ مارس إلى الانعقاد من جديد، وبصرف رواتب أعضائه مدة تعطيله!

* * *

هذه الجبهة الأخيرة سبق أن تحدثت عنها في أول فصول ذكرياتي، وذلك في سياق تبيان دوافعي إلى دخول الوزارة. ذكرت آنذاك أن عناصر هذه الجبهة كانت تلتف حول خالد العظم. وفي الحقيقة كانت تلك العناصر تقدم خالد العظم أمامها مستفيدة من سمعته السياسية كرجل دولة قدير سبق له أن تسنم أعلى المناصب، كماسبق وأن قام بإنجازات ذات قيمة في تاريخ سورية الاقتصادي بصورة خاصة. غير أن خالد العظم في عام ١٩٦٢ كان غير رجل الدولة الذي عرفته بلادنا في الأربعينيات والخمسينيات. كانت قدراته الفكرية قد تعطلت بتقدم السن وبالمرض، فأصبح مسيراً ممّن كانوا يحيطون به، غير مدرك أنه أصبح يسلك طريقاً يكاد يكون

معارضاً للطرق التي طالما سلكها وهو في أوج نشاطاته السياسية والفكرية.

عرفت خالد العظم شخصياً في فترة عضويتي في مجلس النواب. جاء من باريس حيث كان سفيراً للجمهورية السورية، ليتولى رئاسة الوزارة، ومعها وزارة الخارجية والدفاع، وذلك في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، في فترة حرجة من فترات تاريخ بلادنا. لم يكن عضواً في المجلس النيابي، ولكن النواب أعطوا وزارته الثقة في تقديرهم لكفاءته وأملاً في أن يستطيع بهذه الكفاءة تسيير سفينة الدولة في الطريق الصحيح. وكنت واحداً من مقدري تلك الكفاءة، ولم تخيب مقاربتي له ظني بها. فما كان هناك من شك في سعة اطلاعه وفي سلامة أحكامه، ولا في تجرده أو في رغبته في أن يخدم بلاده بالشكل الأمثل. إذا كان من شيء ممكن أن يؤخذ عليه، فهو ترفع الارستقراطي الذي كان ظاهراً في لامبالاته. كان همه أن يدلي برأيه، ولكن لم يكن يتحمس أو يصر في تنفيذ هذا الرأي إذا وجد الآخرين مندفعين في معارضته أو في عدم الأخذ به.

كان هذا في نهاية الأربعينيات واستمر في الخمسينيات. كنت في سنين تلك الفترة أتردد على باريس فأجتمع ببعض الصحافيين الفرنسيين، وكان منهم إدوار سابلييه، المحرر السياسي في جريدة «لوموند» الذي أصبح فيما بعد أحد مديري هيئة الإذاعة والتلفزيون الفرنسية، فكان يشيد لي بالمكانة التي يحتلها خالد العظم في الأوساط الدبلوماسية في عاصمة فرنسا وبنشاطه المثمر في سعيه لمصلحة بلاده. وأذكر أني كنت في إحدى تلك السنين في زيارة لسعيد الغزي وهو وزير للخارجية، فأشار إلى تقارير كان يقرأها

واردة من سفارتنا في باريس وقال: حين أقرأ هذه التقارير التي تأتينا من خالد بك وأقارنها بما يأتينا من سفاراتنا الأخرى أتبيّن كم هو رجل دولة بالنسبة إلى الآخرين!

إلاّ أن الأمر تغير، وبكل الأسف، في بداية الستينيات وبتأثير العوامل التي أشرت إليها فيما سبق. قبل رجل الدولة الذكي والحصيف أن يكون مجرد واجهة لتجمع طلاب غايات، مسيرين بمصالحهم الشخصية أو مدفوعين من جهات لا تريد الخير لبلادنا، تختلف انتماءاتهم السياسية اختلافاً كبيراً إلاّ أن النية بتقويض الحكم الصالح في البلاد كانت توحد بينهم. وقد ذكرت في أول هذه الفصول كيف كانت حكومتنا تهاجَم في خطب الجمعة في المساجد من قبل شيوخ دين ينتمون إلى الإخوان المسلمين، وكيف كان يواظب على حضور تلك الخطب صحافيون مشبوهون، لا علاقة لهم بالجمعة ولا بخطبها الدينية. وبعد أن كان خالد العظم يلقب بالمليونير الأحمر في فترات توليه الحكم في الخمسينيات، لرؤيته آنذاك مصلحة بلاده في التقرب من الاتحاد السوفياتي والمعسكر اليساري ولسعيه إلى هذا التقرب، تحوّل في الستينيات إلى مخلب قط بيد من يصنفون يمينيين، سواء كانوا رأسماليين أو إقطاعيين أو ممن يتخذون الدين شعاراً يتوسلون به إلى بلوغ مطامعهم السياسية.

* * *

كانت إذن هناك جبهتان متعاكستا الاتجاه تناصبان حكومتنا العداء، وتأمل كل منهما أن تميل الكفة إلى جانبها إذا ما أزيحت هذه الحكومة عن الطريق. ولعله كان من الممكن، لو اقتصر العداء على هاتين الجبهتين، أن تنتهي مسيرة بلادنا السياسية إلى الغاية التي كان

الخيّرون من أبنائها يريدونها لها. غير أن الأمر لم يكن هكذا. فقد اتضح لبعض أعضاء الوزارة، وأنا من بينهم، أن عهدنا في الحكم قد أصابه الوهن من داخله. فقد لانت عريكة أهم أركانه، وأعني بهم الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية والدكتور بشير العظمة رئيس الوزراء، فسارا في طريق التخلي عما أخذت الوزارة على نفسها عهداً بتنفيذه، متلكئين في اتخاذ ما يجب عليهم اتخاذه من قرارات، أو جانحين إلى جانب الساعين إلى الخلاص من هذا العهد. جانحين بوجه خاص إلى الجانب اليميني الذي اتخذ من خالد العظم، كما أسلفت القول، واجهة له.

عن الرئيس الدكتور القدسي، يمكننا أن نعزو موقفه من تلكؤ وجنوح إلى عاملين رئيسيين.

الأول: هو قناعته، كرجل مؤمن بالدستور والقانون، بأن رئاسته الحاضرة لم تكن شرعية. فقد جيء به من السجن ليعود إلى منصب رئاسة الجمهورية بأوامر جماعة من الضباط، بينما كان قبل ذلك رئيساً منتخباً من مجلس نواب حلّه أولئك الضباط أنفسهم. كان يرغب بإعادة ذلك المجلس لينعقد ولو مرة واحدة يحلّ بها على الأقل نفسه، إذا لم يكن استمراره في متابعة مهامه الدستورية ممكناً.

والعامل الثاني: هو ارتباط الدكتور القدسي بجذوره السياسية كعضو قديم ورئيسي في حزب الشعب الذي انساق كثير من المنتسبين إليه بتيار الجبهة المضادة للحكم الحاضر، على الرغم من أن مقامه كرئيس للجمهورية قد جعله فوق الأحزاب وفرض عليه أن يكون على الحياد في الخلافات السياسية.

أما رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمة فقد كانت آفته التردد في

المواقف وسهولة خضوعه للضغوط التي يتعرض لها وهشاشة التزامه بقناعاته. هذا مع العلم أن ليس من مطعن في إخلاصه وتجرده أو في زهده بكل ما يمكن اعتباره منفعة شخصية. لقد بدأ مهمته كرئيس وزارة متشدداً ضد كل تنازل عما كان يراه مكاسب لجماهير الشعب في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ثم ما لبث أن تأثر بما كانت توحيه إليه عناصر من العسكريين والسياسيين القدامى، وبالحجج التي كان يسوقها إليه الرئيس القدسي عن سلامة الطريق التي يخططها لمستقبل البلاد. وانتهى به الأمر إلى أن انحاز تمام الانحياز إلى الجبهة اليمينية، وإلى أن قبل بأن يقدّم استقالته لتتسلم الحكم وزارة جديدة كلّف خالد العظم بتأليفها.

تألفت حكومة خالد العظم، وسمي الدكتور بشير العظمة فيها نائباً لرئيس الوزراء. وكان قبوله بهذا المنصب يعني قبوله بمنهجها في الحكم، وإن كنت من ناحيتي واثقاً بأنه سوف لن يحتمل سلوك هذا المنهج طويلاً. كما شارك في هذه الحكومة عدد من أعضاء الحكومة المستقيلة، إثنان ممن يعدون في زمرة السياسيين بين الوزراء وهما رشاد برمدا واللواء عبد الكريم زهر الدين، وآخرون ممن كانت الصفة التقنية تغلب عليهم، وهم الزملاء صبحي كحالة وعزيز عبد الكريم وجورج خوري. وبهذا طويت صفحة حكومة الوزارة الانتقالية، وزارة الدكتور بشير العظمة.

* * *

فرقت فيما سبق بين الوزراء السياسيين والتقنيين أو التكنوقراطيين، وهو أمر كنت أشرت إليه في موضع آخر من هذه الذكريات وبيّنت دواعيه. ولقد كان ثمة اختلاف بين مواقف هاتين الزمرتين من أعضاء الوزارة أمام مسيرة الحكم الذي كنا جميعاً نتحمل

مسؤولياته، وأمام ما يخطط له وللبلاد من مستقبل. فعلى أننا كنا ملتزمين جميعاً بالعمل لتحقيق ما ورد في الخطة التي رسمها البيان الوزاري الأول، فإن الوزراء السياسيين وحدهم كانوا هم الذين يناقشون فيقبلون أو يعارضون في مسيرة الخط السياسي للحكومة. أما التكنوقراطيون فإن آراءهم المبنية على خبرتهم وكفاءتهم، كل في مجاله، كانت تقدر كل التقدير. إلاّ أنهم كانوا يقبلون بما يقرره الجانب الغالب، الغالب في العدد أو في النفوذ، في أمر الأخذ بآرائهم أو عدم الأخذ بها.

وأظنني، ولا سيما في بداية تأليف حكومتنا واختيار شخصي وزيراً للثقافة، كنت معدوداً من الوزراء التقنيين، إذا لم يكن ذلك المنصب قد اختير لي لأكون واحداً منهم. بيد أن اتجاهي إلى المنحى السياسي لم يلبث أن تزايد ظهوره خلال مناقشات مجلس الوزراء، وبعد إسناد وزارة الخارجية إليَّ، وبصورة خاصة خلال عملي في وزارة الإعلام. كنت أدلي بآرائي في القضايا التي كنا نعالجها، وأدافع عنها، وأحاول أن أقنع الزملاء بصحتها، حتى حين تكون مخالفة لآراء الرئيسين، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، أو آراء وزير الدفاع الذي كان يحملها إلينا على أنها تمثل ما يقول به العسكريون داعياً الحكومة إلى تبنيها!. ولست أزعم أني استطعت فرض تنفيذ ما كنت أؤمن بوجوب تنفيذه من بنود خطتنا الأساسية، ولكني أعتقد أني تمكنت في أكثر من مرة من أن أحول دون أن تتخذ حكومتنا مواقف أو قرارات كنت أؤمن بمجانبتها للصواب.

كان طبيعياً إذن أن أستنكر ضعف التزامنا بما أتينا لنقوم به، وأن أستغرب قبول رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالطروحات التي

تقول بأن الحكم يجب أن يعود إلى الشرعية عن طريق عودة المجلس النيابي الأخير، وبأن تتألف حكومة جديدة على أساس هذه العودة. لم أكن وحدي في هذا الاستغراب وذلك الاستنكار. فقد كان يشاركني فيهما عدد من الوزراء، في مقدمتهم كان أحمد عبد الكريم الذي قال ذات مرة للرئيس الدكتور القدسي في إحدى جلسات مجلس الوزراء: إذا كنت يا سيدي تنوي التخلص من هذه الوزارة، وإذا كنت تريد أن تعيد المجلس النيابي، فإننا نرجوك أن تقول هذا بصراحة كي نذهب إلى منازلنا بهدوء. فنحن نرى أنك لا تصغي إلينا نحن الوزراء بقدر ما تصغي إلى آراء بعض النواب السابقين الذين أصبحت وإياهم دائم الاجتماع!

لقد كان نشاط ما سميته جبهة اليمينيين واضحاً في الصحافة وفي المجالس العامة وفي اقتراحاتهم التي كانوا يتقدمون بها إلينا طالبين منا تبنيها أو تنفيذها. كان بعضهم يعتقد بأني شخصياً إذا تبنيت أمراً فإني قادر على إقناع زملائي في الحكم على تنفيذه ولو لم يكن هذا الأمر من اختصاص وزارتي، فيقصدني لهذا. أذكر مثلاً أن الأمين العام لوزارة الاقتصاد آنذاك، وهو ما يسمى اليوم معاون الوزير، جاءني في ذات مرة حاملاً أوراقه ليقنعني بالسماح لشركة ألفها فريق من كبار التجار، باستيراد أجهزة للتلفزيون، وبأن أقنع زملائي في الحكومة بقبول هذه الفكرة. استمعت إلى حججه كما ينبغي ثم قلت له: نحن يا أيها الأخ، كما تعرف، نعمل كي نعيد تأميم شركات كانت الحكومة التي سبقتنا قد أوقفت تطبيقه عليها، فكيف تريدنا أن نفسح الطريق لقيام شركات جديدة بهذا الحجم الذي تتكلم عنه؟

كنت أعني بالشركات التي نريد إعادة تأميمها الشركة الخماسية

المشهورة التي نص بيان وزارتنا عند تأليفها على نيتنا هذه حيالها. وعن الشركة الخماسية ذاتها كنت قلت لصديقة لي، وهي سيدة لها صلتها الوثيقة بتلك الشركة وجاءت تحدثني بشأن التوقف عن إعادة تأميمها، قلت لها: إذا أردتم، أنتم المعنيين بأمر الخماسية، صالحكم فاسمعوا نصيحتي واقبلوا بقانون التأميم الذي تعهدت الدولة بموجبه أن تدفع إليكم التعويض المجزي عما تستولي عليه منكم. وإلاّ فإن الإصرار على إعادتها إلى الوجود كما كانت سينتهي إلى المجيء بأناس يحرمونكم من التعويض الذي هو حقكم، إذا لم يؤذوكم بما هو فوق الحرمان!

هذا ما قلته لتلك الصديقة في ذلك اليوم، وهو ما جرى حقاً بعد ذلك اليوم.

* * *

لم أكن متمسكاً بالمنصب الوزاري، بل كنت أتحين الفرص للتخلي عنه، كما سبق وقلته في روايتي لهذا الذكريات. إلاّ أني كنت حريصاً، مادمت أحمل عبء المنصب، على أن لا أتنازل عن قناعاتي، ولا عن العمل بما تمليه قناعاتي عليَّ في ممارسة مسؤوليات منصبي. وحين وجدت أني والزملاء الذين يشاركونني الرأي لا نستطيع أن نحول دون ما قرره رئيس الجمهورية وقبل به رئيس الوزراء، لم أشأ أن أكون شريكاً في قرارهما. كان مطلوباً أن يعقد مجلس الوزراء جلسة تقرر الحكومة في أثنائها استقالتها، ليعهد رئيس الجمهورية إلى خالد العظم تشكيل الحكومة الجديدة. لذلك تقدمت إلى رئيس الوزراء بكتاب استقالتي الشخصية قبل انعقاد تلك الجلسة، حتى لا أعدّ موافقاً على هذا الإجراء. وأنا أورد فيما يلي نص ذلك الكتاب.

سيادة الدكتور بشير العظمة،

رئيس مجلس الوزراء

أطيب التحية والتقدير

وبعد، وتأكيداً لما عرضته وقلته في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت عشية البارحة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ بعد المناقشة التي دارت حول الوضع السياسي في البلاد، ولرأيي في الطريقة التي حلّت بها القضية التي أطلق عليها اسم شرعية الحكم أو دستوريته، ليست في مصلحة استقراره، أتقدم إليكم اليوم باستقالتي من الوزارة.

وأنا إذ ألحّ بالرجاء في أن تقبل استقالتي منذ اليوم لأني لا أريد أن أستمر وزيراً في الحين الذي تتبع فيه هذه الطريقة من العمل السياسي، أنتهز الفرصة لأعبّر لكم عن اعتزازي بأن أتاحت لي الظروف العمل إلى جانبكم وتحت رئاستكم فترة ليست قصيرة من الزمن، وعن شكري لما حظيت به طوال هذه الفترة من رعايتكم وحسن تقديركم. كما إني أرجو أن تتفضلوا وترفعوا إلى سيادة الدكتور ناظم القدسي عميق امتناني وشكري لما حباني به من عطف ورعاية تمكنت بها وبمعونتكم أنتم شخصياً من القيام بالقسط الذي استطعت القيام به من الواجبات التي رأيتموني أهلاً لها.

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول خالص احترامي

دمشق في ١١ ـ ٩ ـ ١٩٦٢

عبد السلام العجيلي

* * *

لم أحضر الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، وهي الجلسة التي قدمت فيها حكومتنا استقالتها لتخلفها حكومة خالد العظم، لأني كنت أعتبر نفسي مستقيلاً وإن لم أتلق من الدكتور العظمة ما يشعرني بقبوله استقالتي. كانت هذه الاستقالة في الواقع مجرد تصرف رسمي أردت أن أسجل به عدم قبولي بالطريقة التي جرى فيها تخلينا عن الحكم. كما أنها لم تكن ذات أثر على مجرى الأمور، إذ غطى عليها تخلي الوزارة بكاملها عن تولّي مهامها في الإدارة وفي السياسة.

على أن ذلك التصرف من جانبي لم يكن يعني أني فارقت زملائي على خصام. بل إن الدكتور بشير العظمة هتف إليَّ يطلب مني أن أعينه في كتابة البيان الذي سيذيعه على الشعب موضحاً فيه مبررات استقالة وزارته التي قدمها إلى رئيس الجمهورية، فأجبته إلى ما طلب. كتبت أنا مسودة ذلك البيان متكلماً بلسانه، وتبناه هو بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات. ثم إني كذلك حضرت، مع زملائي أعضاء الوزارة المستقيلة، حفلة الغداء الوداعية التي أقامها الرئيس الدكتور القدسي في السادس عشر من شهر أيلول/ سبتمبر في قصر الضيافة. وفي أثناء هذه الحفلة عرض عليَّ رئيس الجمهورية أن أكون سفيراً لجمهوريتنا في باريس. شكرته على ذلك العرض، وقلت له وأنا أبتسم: إن لي سفارتي التي تنتظرني في الرقة بلدتي، وهي عيادتي!

أذكر أن واحداً من أصحابي سمع بهذا العرض من رئيس الجمهورية وباعتذاري عن عدم قبوله، فقال لي بلهجة اللائم: كيف ترفض عرضاً مثل هذا وأنت الذي تحب باريس وتحب الأسفار والتنقل بين بلدان العالم المختلفة؟ أجبته بأني أحب الأسفار حقاً،

ولكني أحب أن أسافر على هواي، لا مقيداً بقيود وظيفة رسمية تحرمني حرية التسكع في تنقلاتي. ثم إني رويت لذاك الصاحب كلمة السياسي الفرنسي موريس شومان، حين استمزجه منديس فرانس ليكون سفير فرنسا في واشنطن. شكره موريس شومان يومذاك وقال له بالفرنسية:

Je n'aime pas faire la politique des autres

وهو ما نستطيع ترجمته بما يلي: لست ممن يحبون العمل في تنفيذ سياسة الآخرين!

وبعد أيام قليلة من آخر اجتماع لي بزملائي في تلك الوليمة الوداعية، في قصر الضيافة، عدت بكل هدوء، وبقضّي وقضيضي، إلى بلدتي الرقة وإلى عملي في عيادتي فيها.



الفصل السادس

العقابيل(*)

لم تطل إقامتي في دمشق بعد استقالة حكومتنا وتأليف وزارة خالد العظم غير أيام قليلة، عدت بعدها إلى الرقة وإلى العمل في عيادتي، بصورة مباشرة، كأني عائد من أحد أسفاري. قطعت صلاتي بكل ما يتعلق بالحكم ورجاله، وبالسياسة بصورة عامة. إلاّ أن الناس ما كانوا يصدقون ذلك عني. في الرقة يقصدني الزوار الذين كانوا يعرفون أني أقضي في كل مساء وقتاً يقرب من الساعة في مضافة الأسرة، فينقلون إليَّ أخبار ما يجري في العاصمة ويسألونني رأيي، فلا أجيبهم إلاّ بابتسامة أو بهزة رأس وبقولي إني لست مهتماً بغير عملي بأخبار من حولي في بلدتي ومنطقتها. ويقصدني أصحاب حاجات يعتقدون بأني قادر على إعانتهم في قضائها لدى المراجع الرسمية، وقلّ أن ينفعني عندهم اعتذاري بأني والحكومة الحاضرة على غير وفاق وبأني كنت معارضاً لتأليفها. ولم يكن يخلو الأمر من أناس كانوا يتقربون إليَّ لأني في اعتقادهم لا بد عائد إلى الوزارة في يوم قريب حيث يمكنهم أن يجدوا الفائدة من تقربهم مني!

(*) حرّر فصل العقابيل هذا في شهر آب/أغسطس ١٩٩٩.

هذا في الرقة كما قلت. أما في دمشق، وكنت كعادتي أرجع إليها كمجرد زائر بين الحين والحين، فكانت الشائعات تحيط بي في زياراتي المتكررة لها مرشحة إياي لمنصب وزاري في الحكومة القائمة، وهو غالباً ما يكون منصب وزارة الإعلام. وقد كنت أوردت في الفصول الأولى من هذا الجزء من الذكريات واقعة المكالمة الهاتفية التي تلقيتها من خالد العظم والمتكلم بلسانه أسعد الكوراني، وزير العدل في حكومة العظم، والعرض الذي تلقيته في هذه المكالمة للمشاركة في تلك الحكومة. أجبت يومها بالاعتذار عن عدم القبول، وكان جوابي صريحاً وحاسماً. إلاّ أن هذا لم ينفع في تبديد تلك الشائعات، إذا لم يكن قد أثارها أو أكدها.

كل هذه عقابيل هينة، ومنتظرة، لمن هو مثلي في أعقاب استقالة الوزارة التي كنت أحد أعضائها، وطوال الفترة التي تولت فيها حكومة خالد العظم شؤون إدارة البلاد. لم تكن هذه العقابيل تستدعي الاستغراب أو التذمر، وذلك بخلاف عقابيل أخرى لاحتلالي مناصبي الوزارية، تبدّت بعد انقلاب ٨ آذار الذي انقضى به ما سمي بعهد الانفصال، وإن لم ينقض به الانفصال ذاته.

* * *

في أول يوم الانقلاب أو في يومه الثاني، لست أذكر الآن على التحديد، وبينما كانت أسماعنا منصرفة إلى الإذاعات تعرفاً للأخبار، وقفت سيارة عسكرية بباب منزلي وقال لي سائقها إن قائد الموقع ينتظرني في مكتبه في الثكنة. كان قائد الموقع آنذاك ضابطاً برتبة رائد أو مقدماً اسمه محمد أبو حجلة، من أصل فلسطيني، يتردد عليَّ ويزورني في المضافة بعد عودتي من دمشق، وأكاد أقول إنه كان يتزلف لي. لم تقدني السيارة العسكرية إلى

الثكنة مباشرة بل إلى بناء السجن غير البعيد عنها، حيث جلست في غرفة في أقصى باحة البناء، وحيث انضم إليَّ وافدون آخرون، ثلاثة أو أربعة من شيوخ العشائر في الرقة. كان الخوف يسيطر على أولئك الوافدين إذ لم يكونوا يدرون ماذا يراد بهم في استدعائهم إلى قيادة الموقع في تلك الظروف. رحت أطمئنهم بأن لا شيء يستوجب التخوف، وإنما هي ترتيبات منتظرة في مثل الأحوال التي كانت البلاد تمر بها. وما لبثت السيارة حتى نقلت جمعنا إلى مباني الثكنة وإلى مكتب قائد الموقع في تلك المباني، حيث أجلس رفاقي في غرفة جانبية وأدخلت وحدي إلى المكتب.

كان الضابط أبو حجلة جالساً وراء منضدة المكتب، عابس الوجه، وإلى جانبه يقف أحد معاونيه وقفة تهيؤ متصلبة. لم أره غيّر من جلسته أو تخلى عن عبوسه لدخولي، ولا قام ليرحب بي كما هو منتظر منه وكما هي عادته. بل إنه لم يمد ذراعه ليتقبل يدي التي كنت مددتها بصورة عفوية لمصافحته. رددت ذراعي إلى جانب جسدي، وقد أحسست بما يشبه الفراغ في مشاعري وفي تفكيري لهذه المقابلة غير المتوقعة من إنسان كنت أعرفه وأعرف حقيقة موقعه بين الرجال الذين قابلتهم وقابلوني في فترات أحداث بلادنا في ذلك الزمن. بدأ يتكلم، فوضح لي من كلامه أمره. كلامه كان حديثاً مبتذلاً بعبارات هي كليشيهات مما يتردد في اجتماعات التوعية، عن الوحدة العربية والمتآمرين عليها وعن الخائنين لأمتهم وما سينزل بهم من عقاب، كنت أشعر بأنها تسقط بعيداً عني لأنها لا تعنيني. لم يكن بوسعي أن أسد أذني عن سماع تلك العبارات، فسددت عنها وعيي. ولم أتنبه إلى ما كان ينطق به إلاّ حين سمعته يقول: أنت مفروضة عليك الإقامة الإجبارية في

بيتك. لا تخرج منه إلى إشعار آخر!

استدرت خارجاً من غرفة ذلك المكتب دون أن أنبس بكلمة ودون أن أحيي صاحبه، ودون أن أعرف ماذا حلَّ أو سيحل بالنفر الذين رافقوني إلى الثكنة. صدر أمر أبو حجلة إليَّ بملازمة البيت، فاستجبت للأمر في انتظار الإشعار الآخر. ومع ذلك فإن الآخرين في بلدتي لم يتركوني أستغل تلك الملازمة لترتيب أكوام من الكتب كانت مكومة في قبو منزلي تنتظر أن أفرغ لتوزيعها على رفوف المكتبة، أو لأنجز كتابات كثيرة كان عليَّ أن أنجزها أو لأرد على رسائل كان عليَّ أن أرد عليها. في مساء ذلك اليوم مثلاً، أو في مساء اليوم الذي بعده، طرق الباب عليَّ رجل أعرفه ليقول لي أن زوجته في حالة عسر ولادة في مستشفى الدكتور بابازيان وأن لا أحد يستطيع إسعافها غيري، هكذا قالت له القابلة وقال له الآخرون!

وحقاً لم يكن في بلدتنا في ذلك الحين غير طبيبين أو ثلاثة سواي، وهم على غير معرفة كافية بالتدخل في مثل حال تلك الحبلى المعسرة. كان إذن لا بد من أن أخرق الإقامة الإجبارية المفروضة عليَّ لأطبق على تلك المنكودة ملقط الجنين لتسلم بحياتها ويسلم جنينها. وهكذا فعلت ما كان لا بد من فعله في تلك الليلة.

على أن الإشعار الآخر لم يتأخر أمره لحسن الحظ. ففي صباح اليوم الثالث جاءني زائراً النقيب علي يوسف، وكان هو القائم على إدارة المخابرات في المنطقة الشرقية منذ أيام الوحدة، فاستصحبني إلى قيادة الموقع، وفي أسلوبه في معاملتي وعلى ملامحه ما يدل على شعوره بالحرج مما جرى لي. دخلنا معاً إلى غرفة الضابط أبو حجلة فبادرني هذا بخطاب مثل الذي ألقاه على مسامعي منذ يومين. لم أعلق على ما قاله لي بشيء، وإنما انتهزت فرصة توقفه عن الكلام

في نهاية إحدى الجمل وسألته: هل يمكنني الآن العودة إلى استقبال المرضى في عيادتي؟ قال هو: نعم. فاستدرت بعد سماعي منه هذه الكلمة، وخرجت من غرفته إلى حيث لحقني النقيب علي يوسف ليعيدني إلى البلدة.

* * *

بعد هذه الواقعة الوحيدة لم يعرض لي أحد من رجال السلطة القائمة آنذاك بما أكره. أُخبرت بعد فترة قصيرة من وقوعها أن عمل أبو حجلة ذاك كان تصرفاً شخصياً منه، وأنه سئل عنه من قبل رؤسائه واستُهجن منه من قبل معارفه. وسواء صح ما أخبرت به في هذا المجال أو لم يصح، فإن تأثري بتلك الإقامة الإجبارية لم يزد عن الاستخفاف بمسببها أو بالرثاء له. ومرت أعوام كثيرة، وكنت في ذات مساء في مجلس تعزية لضابط من معارفي، في دمشق، فجاء رجل كان يجلس في أقصى القاعة واتخذ مجلسه على مقعد كان فارغاً إلى جانبي. حيّاني الرجل بهمس وعرّفني بنفسه أنه أبو حجلة! تطلعت إليه مستغرباً اقترابه مني، ولم أرد عليه. لقد كان غائباً عن ذاكرتي طوال تلك الأعوام وعاد إليها الآن. تجاهلت وجوده في تلك اللحظة، وغادرت مجلس التعزية دون أن أدير نظري إليه.

ولقد ذكرت النقيب علي يوسف وتوليه إدارة المخابرات في مناطقنا منذ أيام الوحدة. كان إنساناً مهذباً، لطيف المعشر. بدا لي حين تعارفنا أنه كان يحمل لي تقديراً خاصاً في زمن لم يكن لي فيه أي موقع سياسي أو علاقة مباشرة بالحكم، وإن كنت معروفاً بمتابعتي للأمور العامة في بلدي وفي البلدان العربية الأخرى، وبالتحدث عنها والكتابة فيها. كان يتردد إليَّ فيسمع مني آرائي، وكنت

أبسط له من خلالها تعليقاتي على ما يجري وانتقاداتي لما كنت أراه خارجاً عن الطريق المستقيم في سياسة الدولة وفي تصرفات حكّامها، محذراً من العواقب السيئة لهذه ولتلك. قال لي في ذات مرة، وقد سمع مني آراء صريحة في قضايا مهمة: أطمئنك يا دكتور. كل ما تقوله لي وأجد فيه الخير لمصلحة البلاد أسجله في تقارير ترفع مباشرة إلى سيادة الرئيس، وهذه التقارير موجودة على طاولته. الرئيس الذي يعنيه النقيب علي يوسف كان جمال عبد الناصر. أذكر أني ابتسمت يومها لعبارته تلك وقلت له: طاولة سيادة الرئيس يا عزيزي تنوء بما عليها من أكوام التقارير، من أين لتقاريرك أن تجد طريقها ليعرف ما فيها ويهتم به؟ أعطني زاوية بقدر بضعة أسطر في إحدى الصحف لأريك كيف تتغير الأحوال.

ولست أشك في أن النقيب علي يوسف كان يثق بحسن نواياي في انتقاداتي وفي أن تقاريره التي يرفعها إلى رئيس جمهوريتنا العربية المتحدة ما كانت تحوي إلاّ ما يثبت إخلاصي لقضايا البلاد ولمصالح الدولة. ولكن يبدو أن تقارير أخرى كانت ترفع إلى دوائر الدولة المركزية في القاهرة كانت تتحدث عني بغير الروح التي يتحدث بها النقيب علي يوسف، متجنبة الصدق في حديثها ومتوخية إلحاق الأذى بسمعتي السياسية وبي شخصياً. فقد جاء في مذكرات صلاح نصر، رجل المخابرات الأول في زمن الرئيس عبد الناصر، في معرض كلامه عما كان يجري في بلادنا أيام الوحدة مع مصر، جاء في تلك المذكرات أن المؤامرات كان تحاك ضد الوحدة في منطقة الفرات والجزيرة، وأن الذين كانوا يحيكونها هم عبد السلام العجيلي وفلان وفلان.

لم يكن صلاح نصر يعرفني بالطبع، ولا كنت أنا أعرفه. ولكنها

تقارير رفعت إليه ممن كانوا حولي، تضمنت وشايات كاذبة من أناس صغار النفوس كانوا يريدون الأذى لي وللبلاد في آن واحد. لم أحكْ أنا أي مؤامرة ضد الوحدة، التي طالما حلمت بها وتقت إلى تحقيقها. عدا أن التآمر، مثل كل عمل في الخفاء، ليس من طبعي ولم يكن في طبعي في يوم من الأيام. ترى هل يجوز لي هنا أن أتمثل بما قاله المتنبي في ذات مرة: والحر ممتحن بأولاد الزنى؟!

* * *

في مقامي في بلدتي، وبعد مرور ما يزيد على عامين من تركي المنصب الوزاري، تلقيت بالبريد رسالة رسمية أوردها بنصها في ما يلي:

الجمهورية العربية السورية

المديرية العامة لهيئة الإذاعة والتلفزيون

الرقم ٧٠٢١

التاريخ ١٩٦٤/١١/١٨

إلى السيد عبد السلام العجيلي

في الفترة التي تسلمتم خلالها منصب وزارة الإعلام سلم إليكم من قبل مستودع الإدارة العامة للتشغيل لدى هيئة الإذاعة والتلفزيون راديو ترانزيستور سيلفر موديل ٢٩٠ بموجب المذكرة ٦/٨ تاريخ ١٩٦٢/٧/٢٥.

إننا إذ نذكركم به نرجو التكرم بإعادته إلينا ليتمكن الموظف المسؤول من تسديد قيوده.

المدير العام

لهيئة الإذاعة والتلفزيون

(أ. ص.)

تسلمت هذه الرسالة وقرأتها فلم أملك إلاّ أن أبتسم. راديو ترانزيستور ثمنه لم يكن يعدو خمساً وعشرين ليرة سورية في تلك الأيام، أطالب به بعد أن تركت منصبهم منذ عامين وأكثر! أتراني حملته معي إلى بلدي وأنا الذي، مثلاً، ما كنت أستخدم في تنقلاتي سيارتهم الرسمية إلاّ عند الضرورة مفضلاً استخدام سيارتي الخاصة، وأنا الذي كنت أشتري من جيبي حاجة مكتبي في الوزارة حتى بعض أصناف القرطاسية فيها؟! ما أدراني ماذا فعل الله بذلك الراديو الهزيل في خلال عامين مرّاً وهو ملقى في أحد أدراج مكاتبهم؟

لم أرد على تلك الرسالة بالطبع، وتساءلت في نفسي إذا كانت ستقام عليَّ دعوى اختلاس لأموال الدولة بشأن ذلك الترانزيستور. ولعلّ تلك الدعوى كانت مهيأة لتقام حقاً لولا ما بلغني بعد ذلك من أن فؤاد الدقر، وهو مدير مكتب الوزير في أيامي وفيما بعدها، قال للمسؤولين في وزارة الإعلام: أنتم تبحثون عن راديو ترانزيستور صغير سلّم لوزير الإعلام السابق فلان؟ ها هو في درج طاولتي، تعالوا خذوه!

حكاية مضحكة من حكايات العقابيل، زادها إضحاكاً حوار جرى بيني وبين زميلي وصديقي الدكتور سامي الجندي. كان الدكتور سامي قد تولى وزارة الإعلام في إحدى الحكومات التي أعقبت انقلاب ٨ آذار/ مارس. لقيني مرة في مقهى البرازيل، بعد أن شاع خبر كتاب المطالبة ذاك، فسألني قائلاً: بماذا رددت عليهم؟ قلت: لم أرد بشيء، فليبلطوا البحر! قال: أنت مخطىء، يجب أن ترد. سألته: بماذا تريدني أن أرد؟ قال: أكتب لهم ما يلي... «يا سادة، أنتم تطالبونني براديو ترانزيستور يبدو أنه سرق منكم. لم أسرقه أنا،

إذ إني لست لصاً. ولكن جاء بعدي وزير حرامي، فهو من سرقه دون شك. وهذا الوزير اسمه سامي الجندي!)». ضحكت يومها وضحك معي الجلوس في البرازيل من أصحابنا. أضاف الدكتور سامي: قلت لك أكتب هذا. علي الطلاق لا بد أن تكتبه! وعلى الرغم من حرصي على أن لا تنفصم عرى الزوجية بين صديقي وزوجته الكريمة أم محمد، فإني لم أمتثل لما طلبه مني، ولم أكتب ذلك الرد على تلك الرسالة.

بقي أن أقول إن هذه الرسالة نفسها أوحت لي بعد عدة سنوات بموضوع مقال أدرجت فيه حادثة مقاربة كحادثتها جرت مع صديقي الشاعر الكبير عمر أبو ريشة رواه لي في إحدى مناسبات تلاقينا، كما رويت في ذلك المقال حادثة مماثلة لحادثتينا أنا وعمر كانت جرت لبسمارك، رجل بروسيا الحديدي وموحد ألمانيا، وقرأتها أنا في كتاب ستيفان زفايغ عن ذلك السياسي المشهور. نشرت ذلك المقال في إحدى الدوريات، وكان عنوانه (أنا وعمر أبو ريشة وبسمارك). لقد كنت في صحبة جميلة بفضل هذه الحادثة، وكان لي بسببها رفاق كبار وذوو خطر إذن!

* * *

عرفت الرحبانيين شخصياً، عاصي ومنصور وفيروز، منذ نهاية الخمسينيات وأول الستينيات وربطتني بهم وبفرقتهم صلات صداقة ملأت نفسي بأجمل الذكريات. كنت أحضر حفلاتهم في لبنان ما سمحت لي ظروفي بذلك. أما حفلات فيروز في معرض دمشق الدولي فما كانت تفوتني واحدة منها.

كان من عادتي بعد أن عدت إلى حياتي السابقة في الرقة أن أحجز

لحفلة من تلك الحفلات في المعرض، مرة كل عام، بضع بطاقات لنفسي ولبعض من أدعوهم من أصدقائي. اثنتان من تلك البطاقات على الأقل كانتا تحجزان، لزوجتي ولي، في الصف الأول من مدرج المسرح. أصبح هذا تقليداً متبعاً في سنوات عديدة، يحرص موظفو مسرح المعرض على تخصيصي به في كل عام. وفي ذات يوم، وكنت أتهيأ للسفر إلى دمشق لحضور حفلة فيروز في ذلك الموسم، جاءني هاتف من زوجتي التي كانت قد سبقتني إلى العاصمة تقول لي فيه أن موفدين من وزارة الداخلية طرقوا عليها باب المنزل وقالوا لها: بأمر من سيادة الوزير، أبو رباح الطويل، عليك أن تسلمينا بطاقات الصف الأول في حفلة فيروز التي أرسلت إليكم منذ يومين!

كان خبراً غريباً هذا الذي ساقته إلي زوجتي. سألتها: وماذا فعلت؟ هل أعطيتهم البطاقات؟ قالت: لم أعطهم إياها، وقلت لهم إني أرسلتهما إلى زوجي فاطلبوها منه حين يأتي ليحضر الحفلة، فقالوا إنهم سيعودون ليأخذوها. لم يسعني إلاّ أن أضحك لهذه الحكاية المهزلة. قلت لها: الأفضل، إذا عادوا إليك، أن تعطيهم إياها بكل بساطة يا عزيزتي. هؤلاء أناس قادرون، وقد يأمرون بسجننا إذا لم ننزل عند أوامرهم!

كانت حكاية مهزلة كما قلت. وترامى إلى معرفتي الدافع إليها في إحدى زياراتي التالية إلى عاصمة بلادنا. يعود هذا الدافع إلى حضوري حفلة فيروز في السنة السابقة لهذه السنة. في ذلك العام الفائت جئت من الرقة في اليوم نفسه الذي أقيمت فيه الحفلة التي كان مقعدي فيها محجوزاً في الصف الأول، وجئت في دقيقة البدء، فلم يتح لي دخول الكواليس وتحية عاصي ومنصور، كما

هي عادتي في كل مرة. كان عاصي يقود الأوركسترا، متوجهاً إلى المسرح ومعطياً ظهره إلى الحضور، طوال فترة قيام فيروز والممثلين بأدوارهم. فلما انتهى الفصل الأول من أوبريت ذلك اليوم استدار ليتلقى تحية الجمهور ويرد على تصفيقهم، وكان لا بد له أن يراني في مقدمة صفوف الحاضرين. وما أن هدأ التصفيق حتى خرج من حظيرة الأوركسترا متخطياً كراسيها، وهرعٍ إليَّ ليسلم عليَّ ويعانقني بحرارة، ثم ما لبث أن انفتل عائداً إلى داخل المسرح ليواصل استعداده للفصل الثاني.

هذه اللفتة الكريمة من صديقي الفنان العبقري في اتجاهي هي التي كانت وراء الأمر بأن لا أجد محلاً في الصفوف الأولى في حفلات فيروز في السنة التالية. لم ينتبه عاصي في تلك الأمسية إلى أن في الصف الأول إلى جانبي كان وزير أو وزيران، فما حياهما ولا أبه بهما، في حين أنه سارع إلي أنا المواطن الذي لا حول له ولا طول فخصني بترحيبه بكل تلك اللهفة. إذن فليصدر الأمر بحرمان هذا المواطن من الجلوس في المقاعد الأمامية في حفلات فيروز من اليوم فصاعداً!

لم أحضر، بالطبع، حفلة فيروز في معرض دمشق الدولي في ذلك العام ولا في العام الذي بعده، وإن ظللت أتردد على عاصي ومنصور في فندق الأوريان بالاس حين يقدمان بفرقتهما إلى دمشق لإحياء حفلات المعرض. كنت أقصد بيروت خصيصاً لأشاهد حفلاتهما التي تفوتني في دمشق. وفي العام الثالث، وبينما كنت مع ذينك الصديقين العزيزين نتسامر في الفندق، مد لي عاصي يده ببطاقتين لحفلة ذلك المساء وهو يقول: أحلف لك بما تريده من الأيمان، إذا لم تحضر أنت والسيدة زوجتك حفلتنا هذه

الليلة فسآتي أنا والفرقة بكاملها إلى الحي الذي تسكنه، لنقيم الحفلة تحت شبابيك دارك!

حضرت حفلة تلك الليلة كما حكم عليَّ عاصي ومنصور، وجاءا هما بعد انتهائها بالمصور فصورني بينهما كما صور زوجتي مع فيروز، في صورتين تاريخيتين تثبتان لي على الورق، كما تثبتان في الخاطر، أحلى الذكريات وأغلاها عن أصدقائي الرحابنة الأفذاذ والعباقرة.

* * *

ما رويته عن عقابيل ممارستي للسياسة لم يبلغ من السوء ما يجعلني أجأر بالشكوى منه. هذا ما ينبغي أن أعترف به. أكثر ما كانت تثيره تلك العقابيل في نفسي كان الهزء والاستخفاف، أو الرثاء لضعاف النفوس الذين يتدعونها بغية الإساءة إليَّ. فقد كنت أعرف أنها ليست من صنع كبار في نفوسهم. ذوو النفوس الكبيرة كنت أسمع منهم وعنهم ما يدل على تقديرهم الحسن لي حين لا يجدون مني في السابق أو اللاحق ما ألام عليه. أما الصغار فلا حيلة لنا بهم.

من العقابيل، أو من ظلال العقابيل التي أذكرها، أن اسمي ظل محظوراً إيراده في بعض الصحف اليومية الرسمية في بلادنا طوال سنين عديدة، منذ انقلاب ٨ آذار/ مارس حتى قيام الحركة التصحيحية، أو قبلها بقليل. أورد مثالاً على ما قلته بعض ما جرى في ندوة عقدت في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧، في أعقاب النكبة في ذلك العام، لبحث التزام المثقف العربي ومسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية.

كنت، في أعقاب حرب حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧، تلقيت من صديقي المستشرق الفرنسي الكبير البروفيسور جاك بيرك رسالة قال لي فيها أن المثقفين العرب مقصرون في عرض قضاياهم على العالم، مما يلحق بهذه القضايا أضراراً كبيرة. وأضاف أنه وبعض أصدقاء العرب من مفكري العالم الغربي مستعدون لحضور مؤتمر لمناقشة هذا الموضوع، إذا تهيأت الظروف لعقده. عرضت أنا الفكرة على وزارة الثقافة السورية، فتبنتها ودعت إلى عقد المؤتمر في دمشق، فعقد وحضرته وفود من بلاد عربية عديدة كما شارك فيه جاك بيرك صاحب فكرته. وكان عليَّ بصفتي الوسيط في عقد ذلك المؤتمر أن ألقي المحاضرة الأولى فيه، فألقيتها ودار حولها كثير من النقاش الذي كان بعضه معارضاً لما بسطته من آراء. في الصباح التالي صدرت جرائد العاصمة، وكلها صحف رسمية، ولم يكن فيها ذكر لاسمي ولا شيء مما قلته في محاضرتي، ولكنها أوردت كلمات قيلت في معارضتي وفي التهجم على آرائي من دون أن تنسب تلك الآراء إلى قائلها. تطلع جاك بيرك إليَّ وهو يتصفح تلك الصحف، وكان إلى جانبه يومها في الفندق الشاعر الجزائري مالك حداد أحد المشاركين في الندوة، وقال لي مستغرباً: لا أرى لك ذكراً في ما تكلمت عنه هذه الجرائد عن مؤتمرنا! ضحكت يومئذٍ وقلت له: أرجو أن يقف الأمر عند إغفال ذكر اسمي، ولا يتجاوزه إلى أمور أخرى.

وجاءت الأمور الأخرى في الواقع في الأيام التالية. فعلى أن اسمي ظل مغفلاً لا يرد في ما تتابع به الصحف جلسات مؤتمرنا، كثرت الحملات على أقوالي لأني ذكرت حقائق ما كان يجب أن تقال بصوت عالٍ على الملأ. من هذه الحملات مقال كتبه الشاعر

الفلسطيني معين بسيسو الذي ما كان سمع محاضرتي الأولى ولكنها نقلت إليه، وفيه يدعو إلى (أن تدوس خيول النكسة بسنابكها هذا الذي يهاجم العسكريين في المؤتمر). وهذا الذي ينسب إليه معين بسيسو مهاجمة العسكريين ولا يسميه باسمه كان أنا في ذلك الحين!

هذا كان واحداً من ظلال العقابيل التي أشرت إليها. استمر إغفال اسمي مدة طويلة في تلك الصحف. وأذكر أن محرراً في واحدة منها جاء إليَّ في ذات يوم طالباً أن يجري معي حواراً ينشره في صحيفته، فقلت له وأنا أبتسم: حظرتم ظهور اسمي في صفحات جريدتكم هذه السنين الكثيرة، فكيف تريدني أن أجري حديثاً معك؟ قال لي: ذلك زمان مضى، ونحن تغيرنا اليوم. قلت له: أما أنا فإني يا عزيزي لم أتغير!

* * *

أختم هذا الفصل عن العقابيل بواحدة منها لم أجد فيها ما يزعج، بل ما يضحك.

جئت دمشق في فرصة أحد الأعياد. وجدت العاصمة عند وصولي إليها تغلي بأخبار متضاربة عن خلافات سياسية في أوساط الحكم وبين رجالات حزب البعث. وكنت قد تلقيت دعوة إلى حفلة موسيقية، تقيمها وزارة الثقافة في سينما الزهراء أو الحمراء، تعزف فيها إحدى الفتيات الموهوبات على البيانو مقطوعات لكبار الموسيقيين الكلاسيكيين. قيل لي إن العازفة صديقة لابنة رئيس الدولة، وكان آنذاك هو الدكتور نور الدين الأتاسي، ولذلك فإن رئيس الدولة سيحضر الحفلة ويحضرها معه الوزراء وكل كبير في

البلد، وقد حجزت مقاعد الصف الأول بكاملها لهؤلاء الحضور المتميزين.

استغربت، عندما وصلت إلى دار السينما، أن لم أجد في مدخلها الاستعدادات التي تتخذ لاستقبال كبار المسؤولين عند حضورهم حفلة مثل حفلة هذه الأمسية. لم يكن هناك صف من رجال الشرطة بثيابهم الرسمية، ولا آخرون منهم بثياب مدنية يخلون الطريق أمام المدعوين من الرسميين عند نزولهم من سياراتهم المطهمة. كل ما وجدته من علامات الاهتمام الرسمي بالحفلة هو حشد من مصوري التلفزيون والصحف رأيتهم، حين أفضيت إلى داخل الصالة، مثقلين بآلات تصويرهم وملحقاتها، يتململون في وقوفهم في أقصى القاعة أمام المسرح، في انتظار أوامر لم تأتهم بعد. كانت الصالة غاصة بالحضور في كل صفوف مقاعدها ما عدا صفها الأول الذي لم يكن فيه جليس واحد. لقد قربت لحظة بدء الحفلة، فكيف يتأخر رئيس الدولة عن موعدها المحدد؟ كأنه لم يسمع بالتعبير الفرنسي الشهير الذي يقول إن الدقة في الالتزام بالمواعيد هي دليل التهذيب في الملوك!

قلت هذه الكلمات الأخيرة لموظف وزارة الثقافة الذي استقبلني عند باب الصالة ورافقني مرحباً بي إلى داخلها. التفت ذلك الموظف إليَّ وهمس في أذني قائلاً إن البلد ملخبطة، وإن الدكتور الأتاسي لن يحضر، لا هو ولا غيره من المسؤولين! وأمسك بيدي قائداً إياي إلى مقدمة الصالة إلى أن بلغ بي المقعد المتوسط في الصف الأول. أشار إلى ذلك المقعد وهو يقول في لهجة ماكرة: تفضل وخذ راحتك. كل هذا الصف تحت أمرك!

ولا بد لي من الإشارة إلى أن ذلك الموظف اللطيف وزملاءه الذين

كانوا يشرفون على تنظيم الحفلة، وأن المصورين الحاضرين فيها، كانوا من معارفي، وأكاد أن أقول إنهم من تلاميذي. كانوا من موظفي وزارة الثقافة ووزارة الإعلام، وما كان عهدهم بي في تينك الوزارتين بعيداً. فمن الطبيعي إذن أن يكثر ترحيبهم بي، ولا سيما في غياب الرسميين الذين انتدبوا هم لاستقبالهم وتسليط أضوائهم عليهم. وهكذا وجهت عدسات التصوير وأنوار البروجكتيرات إلى شخصي أنا، الجالس وحيداً في المقعد المتوسط للصف الأول، وذلك أمام حضور حفلة تلك الليلة الذين اكتظت الصالة بهم والذين تركزت أنظارهم كل التركيز عليَّ.

إذا كنت أصررت على ذكر طريقة استقبال أولئك الشباب لي، فذلك لصلته بما شاع وذاع على الألسنة في اليوم التالي والأيام التي تبعته. انتهت حفلة تلك الليلة بعد أن استمتعت أنا وسائر الحضور بروعة المقطوعات التي عزفتها الفتاة الموهوبة وبحسن عزفها لها. وفي الصباح اكتشفت، حين رحت أحدث أصحابي عن جمال سهرتي الموسيقية في ليلة الأمس، أن الموسيقى آخر ما كان يفكر به أولئك الأصحاب. كانت الأحاديث تدور حول ما تتمخض عنه الساحة السياسية من أحداث. البلد ملخبطة، كما أخبرني موظف الاستقبال البارحة! كان الحكم وأركانه على مفترق طرق لا يعرف أحد إلى أين سيؤدي سلوكها. أحد ظواهر لخبطة البلد، أو إحدى نتائجها، كان انتحار عبد الكريم الجندي، ذلك الضابط الوزير المهووس، أو إلجاؤه إلى أن ينتحر. وعواقب ذلك الانتحار كانت تثير تكهنات بأمور كثيرة أهونها تغيير وزاري شامل قيل إنه سيحدث في القريب العاجل.

تغيير وزاري شامل وعاجل؟!، هنا جاء دور دخول اسمي في

دوامة الشائعات بطريقة أثارت استغرابي أنا أكثر من استغراب أي إنسان آخر. سبب ذلك الدخول كان تسليط كاميرات التلفزيون وأضوائه عليَّ في تلك الليلة، وأنا على المقعد الذي كان مخصصاً لرئيس الدولة ولم يحضر هو ليحتله. بادرني بعض معارفي في الأيام التالية بأسئلة عن صحة ما إذا كنت قد استدعيت لأشارك في حكومة جديدة، بل وحتى لتشكيل حكومة جديدة! أسئلة أثارت شديد استغرابي كما أسلفت. لقد بعُد عهدي بزج اسمي في هذه الترشيحات، فقد سالت مياه كثيرة تحت جسور بردى وجسور الفرات منذ كنت وزيراً أو مرشحاً لوزارة، وكان جوابي عن تلك الأسئلة، في كل مرة، هزة رأس وابتسامة لسذاجة من يسألونني أو لجهلهم بواقع الأحوال السياسية في سورية في هذه الأيام.

كان جوابي هزة رأس ومجرد ابتسامة في البداية. ولكن الابتسامة لم تلبث أن تحولت عندي إلى قهقهة ضحك بعد بضعة أيام. فقد كان مقرراً بعد انتهاء أيام العيد الذي جئت بمناسبته إلى عاصمة بلادنا أن ألقي محاضرة في النادي العربي، كان النادي قد وزّع بطاقات الدعوة إليها منذ أيام، كما أعلن عن موعدها في كل الصحف اليومية. في موعد المحاضرة كان الحضور يملأون قاعة النادي وأروقته وغرفه الجانبية. لم تدهشني كثرتهم، وإنما أدهشتني نوعية بعض منهم، وأنا الذي أعرف جمهوري في هذا النادي لإدماني التحدث فيه منذ سنوات عديدة. كانت المقاعد الأولى محتلة برجال محترمين، ذوي قدر وقيمة، ألف الناس بروزهم إلى سطح المجتمع السياسي كلما نشبت أزمة وزارية في الماضي ودارت التكهنات عن تأليف حكومة جديدة! إنهم طبقة المستوزرين، الذين

يطمحون إلى أن يذكرهم ذوو الحول والطول فيستدعونهم إلى احتلال بعض مناصب وزارية في حكومة هي قيد التأليف.

هؤلاء الرجال المحترمون، الذين لم أعتد رؤيتهم في هذا النادي ومناسباته الثقافية والفكرية قبل اليوم، لا بد أنهم جاءوا مسوقين بالشائعات التي تحدثت عنها أعلاه. تبادرت هذه التوقعات إلى خاطري منذ أول نظرة ألقيتها على مجلسهم في الصف الأول من مقاعد النادي. يا لهذه الشائعات التي تضخمت تضخم كرة الثلج في تدهدهها من قمة الجبل إلى قاع الوادي! عندما جال هذا الخاطر في بالي تحولت الابتسامة التي تحدثت عنها إلى ضحكة، وإن لم تنطلق قهقهتها في تلك اللحظة عالية من حنجرتي فيسمعها الآخرون. يكفيني أني ضحكتها لنفسي.

في اليوم التالي والأيام التالية كنت أطلق ضحكتي عالية كلما رويت لصديق لي تهافت أولئك الرجال المحترمين على سماع محاضرتي، وأنا أسخر من خيبة أملهم، وأكاد أنقم عليهم ضعف نفوسهم. قال لي واحد من أصدقائي وأنا أحدثه هذا الحديث: يجدر بك أن تسر بما رأيته، لا أن تسخر أو تشتكي. ألم يقولوا «صيت غنى ولا صيت فقر»؟ هذا الصيت، أو هذه السمعة، كنز يحسن بك أن تستغله لمنفعتك الشخصية لا أن تتذمر منه كما يبدو عليك!

هكذا قال لي ذلك الصديق في ذلك اليوم. كان مقتنعاً بما قال إلاّ أنه، مع الأسف، لم يفلح في إقناعي بما كان هو به مقتنعاً.

الفصل السابع

ملحق

ذكرت في مقدمة هذا الكتاب، كما سأؤكد في خاتمته، أني حررت ذكرياتي فيه بصورة متقطعة وموزعة على فترات متباعدة، كثرتها الكاثرة جاءت عقب زمان طويل من وقوع الأحداث التي تضمنتها الذكريات. وحدث أني بعد انتهائي من طبع فصل العقابيل من مخطوطة الكتاب على الحاسوب أن عثرت على صفحات كنت قد كتبتها في مسودة، وكنت حررتها في الأيام التي تلت تركي العمل الوزاري مباشرة. اكتشفت أني رويت في هذه الصفحات تفصيلات كثيرة لذكريات احتوتها الصفحات الأولى من هذا الكتاب، لأن تلك التفصيلات غابت عن خاطري بمرور الزمن. وقد وجدت من المفيد أن أضيف هذه الصفحات الجديدة إلى ما كنت كتبته من فصول، وأن أضيفها بالشكل الذي كتبته في مسودتها على ما فيه من بساطة أسلوب وفجاجة تعابير، وعلى ما فيها من تكرار لما سبق أن قرأه القارىء في هذه الفصول.

إنه تكرار لن يكون مملاً للقارىء على ما أحسب، عدا أنه سيزيده

معرفة بدقائق من أمور الذكريات التي سبق أن أطلعته عليها بصورة موجزة أو مكثفة، وعدا أن تسجيلها كان قد جرى في زمن قريب كل القرب من زمن أحداث تلك الذكريات مما يجعل نصيبها من الصحة ومن الدقة أكثر وأوفر. وأرجو أن يكون في هذا شافع لي في الإعادة والترديد اللذين قد يجدهما بعض القرّاء في سطور هذا الملحق وقد يؤاخذونني عليهما.

نحن والجزائر عشية استقلالها(*)

- ١ -

بناء على قرار مجلس الأمن القومي استدعيت ممثل حكومة الجزائر السيد الغسيري، بصفتي وزيراً للخارجية، وقلت له إن عبد الحميد السراج قد أذاع في الصحف المصرية أنه مستعد للعودة إلى سورية ليحضر محاكمته على شرط أن تضمن له حكومة عربية أنه لن يعامل معاملة سيئة وأن تكون محاكمته سليمة، وأنه اختار حكومة الجزائر لتكون ضامناً له في هذا وأن تجري محاكمته وهو في حماية ممثل هذه الحكومة في دمشق.

قلت للغسيري إن الحكومة السورية ترى أن القضاء السوري فيه كل الضمانات لتحقيق العدالة ولتطبيق القانون وإنه ما من دولة ترضى بأن تجعل من دولة أخرى رقيباً على قضائها وعلى عدالتها. ولكن روابط الأخوة التي تجمع بين شعبي سورية والجزائر، والنظرة الخاصة التي يحملها السوريون للجزائر، تجعلنا لا نرى في تدخل الجزائر في قضية من قضايانا الحقوقية شيئاً غير مقبول. لذلك فإنه

(*) كتبت مسودة هذه الفقرات من الملحق في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٢.

مكلف بأن يبلغ حكومته بأن الحكومة السورية ترضى بأن يعود السراج إلى دمشق لتجرى محاكمته فيها، وأن يكون ذلك عن طريق الحكومة الجزائرية وبضمانتها، لتكون شاهداً على عدالة المحاكمة وسلامة إجراءاتها القانونية. وهذا لا يعني أن السراج يكون بهذا مستثنى من الأحكام القانونية. فقد كان سجيناً في أحد حبوس الدولة وهو قد فرَّ من هذا الحبس، لذلك فإنه سيعامل معاملة السجين الهارب وتجري محاكمته بعد أن يعود إلى سجنه. والحكومة الجزائرية مدعوة إلى أن تكون شاهداً ورقيباً وضامناً في هذه القضية. وقلت للسيد الغسيري إن هذا القرار سري، ونطلب أن تكون المباحثات بينه وبين حكومته في أمره سرية، وإني أنتظر جواب حكومته على هذا العرض بأسرع ما يمكن.

ومضت أيام كثيرة على هذه المحادثة. وفي إحدى المناسبات، وكان ذلك بعد تركي وزارة الثقافة والخارجية وتوليّ وزارة الإعلام، اجتمعت بالغسيري فقال لي إن جواب حكومته قد ورد ومفاده أن هذه قضية خاصة تتعلق بحكومتين شقيقتين عربيتين، وأن حكومة الجزائر لا تريد أن تتدخل في حال من الأحوال بخلاف دائر بين حكومتين شقيقتين، مع تقديرها لعواطف الحكومة السورية التي قبلت أن تتدخل الحكومة الجزائرية في هذا الأمر. وقال الغسيري: إذا شئت أطلعتك على نص البرقية أو الكتاب الذي ورد في هذا الخصوص. قلت: نعم. قال: إذن سأعطيك النص بصفتك الدكتور عبد السلام العجيلي، لأني لا أريد أن يسجل هذا النص، وأن تبقى القضية بيننا هكذا.

وتركت العمل الوزاري دون أن يجيئني الغسيري بالنص. ولم ألاحقه أنا في أمره من جهتي.

- ٢ -

في إحدى الحفلات الرسمية، وأظنها كانت حفلة يوم المغرب في معرض دمشق الدولي، لقيت السيد الغسيري يعاتب الأستاذ وديع الصيداوي صاحب جريدة «النصر» على موقف الصحافة السورية من حكومة الجزائر واتهامها إياها بمسايرة عبد الناصر. وساق الغسيري دليلاً على كلامه الصورة الكاريكاتورية التي نشرتها جريدة «الأيام» والتي تمثل بن بيلاّ تابعاً لعبد الناصر مع شرح تحت الصورة يقول: اتبع البوم يدلك على الخراب! أخذ الصيداوي يعدد، بسلاطة لسانه المعهودة، دلائل جفاء بن بيلا لسورية وحكومتها وتبعيته لعبد الناصر ومسايرته له. وذكر ما أذاعته صوت العرب وجرائد مصر من أن ثمانين من الطلاب الجزائريين الذين كانوا يدرسون في مدارس مصر العسكرية قد حملتهم طائرات مصرية ليكونوا حرساً شخصياً لبن بيلاّ، هذا مع أن سورية حكومات وشعباً وصحفاً لم تقصر في يوم من الأيام في مساعدة ثوار الجزائر ومن التضحية بالغالي والنفيس من أجلها. ورد الغسيري بأن ما يذاع عن إيثار بن بيلاّ لمصر على سورية غير صحيح وأن الطلاب الجزائريين لم يكونوا كلهم قد درسوا في مصر، بل إن عدداً منهم كان يدرس في المدارس العسكرية العربية الأخرى، ومنهم ١٣ أو ١٨ كانوا يدرسون في سورية وحملتهم طائرة على نفقة وزارة الدفاع السورية لتلحقهم ببلدهم الجزائر، وأن ليس صحيحاً ما أذيع من أن بعض المشتريات التي كانت سورية اشترتها لحساب الجزائر أثناء الثورة وقبل الوحدة أفسدت صفقتها مصر أو الجمهورية العربية المتحدة أثناء الوحدة. وهذه الأخيرة حكاية كانت أشارت إليها جريدة «النصر» تلميحاً دون توضيح. وسكت

الغسيري عن حكاية عدم اعتذار بن بيلاّ عن عدم قبول دعوة سورية إياه وجميلة بو حيرد لزيارتها، وهي دعوة سأقص أمرها فيما بعد.

انتحيت بالغسيري ناحية بعد هذا وقلت له: أنتم معذورون إذا لمتم الصحافة السورية على بعض إشاراتها إلى تبعية بن بيلاّ لعبد الناصر، ولكن الصحافة السورية معذورة أكثر في ما تكتبه لأنها تنقل انطباعات الرأي العام عن موقف بن بيلاّ من سورية وممالأته لعبد الناصر، وقلت له: إن ما يحدث هو أن عبد الناصر يتخذكم مطية لدعايته في العالم العربي بروايته أموراً تظهره وكأنه هو المساعد الأول والوحيد وأنه المقرب الوحيد من الحكومة الجزائرية وللثورة الجزائرية ولزعماء الجزائر. وأنتم تقبلون هذا وتسكتون عما لا يكون صحيحاً من هذه الأمور المروية. وحكاية الثمانين طالباً مثال على هذا. فماذا تنتظر من رجل الشارع في سورية وفي كل بلاد العرب حين يسمع صوت العرب ويقرأ الجرائد وهي تذكر أن حرس بن بيلا الشخصي هم ممن كانوا يتدربون في المدارس المصرية وقد أرسلتهم إليه مصر على نفقتها ليحطيوا برئيس الحكومة الجزائرية؟ فإذا لم يكن هذا الخبر صحيحاً فيجب أن تكذبوه أنتم وتوضحوا الأمور حتى يعرف الناس الكذب من الصحيح. فوعد الغسيري حينئذٍ بأنه سيصدر تصحيحاً لما نشر أو أذيع في هذا الأسبوع.

والذي جرى بعد ذلك أن مكتب حكومة الجزائر أذاع بياناً بأن الحكومة السورية قد أرسلت إلى الجزائر على نفقتها عدداً من الطلاب الجزائريين الذين كانوا يدرسون في المدارس العسكرية ليلتحقوا بالجيش الجزائري. ولكن البيان لم يتطرق في شيء إلى

قضية الثمانين طالباً الذين ذكر أن مصر أرسلتهم ليكونوا حرساً لبن بيلا.

- ٣ -

في الأيام الأولى التي تولت فيها وزارتنا الحكم قال لي ناظم بك، رئيس الجمهورية، إنه قد أرسل يدعو بن بيلا ويدعو جميلة بو حيرد إلى زيارة سورية وإن علينا أن نعدّ برنامجاً حافلاً لزيارتهما. وقد جرى أن بن بيلاّ الذي كان يزور القاهرة وزار العراق لم يعرج على سورية. وقد التمسنا له العذر بأن الأوضاع في سورية لم تكن مستقرة. ولكن هذا لا يشفع له ولا للحكومة الجزائرية في عدم اعتذاره عن عدم زيارته وزيارة جميلة بو حيرد بأي عذر. وقد كلفت هيثم الكيلاني حين ذهب إلى القاهرة لحضور جلسة للجامعة العربية كان الوفد الجزائري طلب عقدها، كلفته بأن يعاتب السيد سعد دحلب على هذا. وقد عاد هيثم وقال لي إن شعور سعد دحلب (وزير الخارجية الجزائرية) كان حسناً نحو سورية وإن بن بيلا سيقوم بزيارة خاصة لسورية نظراً للمكانة التي تتمتع بها عند الجزائريين. إلاّ أن سعد دحلب هذا نفسه لم يجب على برقيتي التي أرسلتها إليه بصفتي وزير الخارجية مهنئاً بإعلان استقلال الجزائر في ٤ تموز/ يوليو. وكذلك لم يجب يوسف بن خدة ولا فرحات عباس على التهنئة التي أرسلها إليهما بشير العظمة بصفته رئيساً للوزراء. والجواب الوحيد هو الذي تلقاه رئيس جمهوريتنا على تهنئته لهم.

وبعد أن تركت الوزارة ذهبت إلى القصر الجمهوري لأودع ناظم بك فقال لي: كتبت تهنئة لبن بيلاّ لانتخابه رئيساً للحكومة الجزائرية، فما رأيك؟ قلت له: رأيي أن لا ترسل هذه التهنئة،

فالواجب أن يقوم بهذه التهنئة رئيس حكومتنا الجديد السيد خالد العظم، وقد فعل. قال: ولكن منزلة الجزائريين عندنا عظيمة، وهم يستحقون التجاوز على الأصول المتعارف عليها. قلت: نعم، لو كانوا هم يعاملوننا على الأقل حسب الأصول المتبعة. وسردت له كيف يعاملوننا فاقتنع، وطلب نص برقية التهنئة المعدة من السيد زهير النعماني فمزقها أمامي.

ـ ٤ ـ

وفي هذا المجال بدا لي أن بن بيلاّ بصورة خاصة، بين الحكّام الجزائريين، لا يحمل لسورية أو للحكومات السورية، تقديراً مناسباً. فهو سائر في هذا المجال في ركاب عبد الناصر ويرى أن سورية أجرمت بحق الوحدة بانفصالها. وممثل الجزائر السيد الغسيري يحاول أن يغطي السماوات بالقبوات كما يقولون، وينفي هذه الفعلة عن جماعته مستخدماً اللغة العاطفية والقول بأن سورية هي السابقة الأولى في الفكرة القومية وفي الجهاد، وإنها هي التي أعطت العرب، ومنهم الجزائريون، دروس الكفاح الوطني. هذا قد يكون انطلى على الكثيرين، إلاّ أني لم أكن من أولئك الكثيرين. ولكن ما كان لنا أن نقف أي موقف عدائي تجاه الجزائريين وهذه حالهم في الجهاد وهذا نضالهم.

وقد روى لي الغسيري ذات مرة أن الجزائريين يحفظون للسراج معاونته لهم باسم سورية، في كل العهود. وقال لي: لعل هذا ما جعله يختار الجزائر ضامناً له في محاكمته في سورية، لعلمه بأن الجزائريين يعرفون إخلاصه للقضية القومية.

ـ ٥ ـ

بينما كانت مفاوضات إيفيان، بين الجزائريين والفرنسيين، جارية

طلب الجزائريون عقد جلسة مستعجلة للجامعة العربية لتبحث فيها أمور في غاية الأهيمة.

كنت أتولى الخارجية. قررنا إرسال هيثم الكيلاني بعد أخذ ورد وترشيح بعض الآخرين. وكان رئيس الجمهورية يريد أن يرسل أعضاء كثيرين وبمرتبة سفير جرياً على عادته في كل القضايا العربية ورغبته أن تكون مقاييسنا فيها واسعة. إلاّ أني لم أكن أعلم بالضبط ما هي المواضيع التي ستعالج فلم أرد التورط بإرسال سفير.

علمنا بعدئذٍ، بعد رجوع الكيلاني، أن الأمر لم يعدُ أن يكون مناورة سياسية أراد الجزائريون أن يظهروا بها، في حالة تعثر المفاوضات مع الفرنسيين، أن العرب معهم بكل إمكاناتهم. وهذا ما قاله ممثلنا، إذ كنت قلت له أن يبلغ الجزائريين بأن سورية مع الجزائر في كل الظروف وكل الأحوال. وكان ممثلو مصر في تلك الجلسة ضابطين اتخذا موقف المستمع، فلم تبدر منهما أية مبادهة. كما أن سلوكهما حيال الوفد السوري، على ما أبلغنا هيثم، كان سلوكاً حسناً ومهذباً.

استعددنا استعداداً حسناً للاحتفال بإعلان استقلال الجزائر، في مطلع شهر تموز/ يوليو، ونحن ننتظر انتهاء المحادثات الجزائرية ـ الفرنسية وخطاب الجنرال ديغول بشأنها.

قلت لمحمد الغسيري إننا سنرسل ممثلاً عن سورية ليحضر رفع العلم الجزائري ويهنىء بإعلان الاستقلال، فقال إنه يحبذ أن يكون عبد السلام العجيلي هو هذا الممثل، إلاّ أنني لم أكن متحمساً للذهاب، وأمرت بالإبراق إلى نشأت الحسيني، سفيرنا في تونس، الذي كان يتابع المفاوضات بأن يرافق الحكومة الجزائرية الموقتة، والتي كان مقرها تونس، ليحضر احتفال رفع العلم الجزائري. وتصالبت برقيتنا

إليه مع برقية منه يطلب فيها أن نفوضه بالذهاب مع حكومة يوسف بن خدة.

طلب مني رئيس الجمهورية أي أكلف سهيل العشا، سفيرنا في الرباط بأن يمثلنا في هذه المناسبة، نظراً لأن بن بيلاّ يقف موقفاً معادياً لبن خدة المرتبط مع بورقيبة. أبرقت إلى سهيل وإلى نشأت بهذا. وفي برقية الاعتراف باستقلال الجزائر سمينا سفيراً لنا سهيل العشا سفيراً للجمهورية الجديدة، إضافة إلى منصبه في المغرب.

إلاّ أننا، حتى تركي منصب وزارة الخارجية، لم نتلق جواباً يتضمن القبول بهذه التسمية.

ملحق رقم (٢)

ظروف تشكيل حكومة بشير العظمة واشتراكي فيها(*)

- ١ -

أول لقاء لي بضباط انتفاضة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ كان في موقع المقص، عند دخول بلدة الرقة، حين جاء اللواء عبد الكريم زهر الدين وبعض ضباط الجيش في جولتهم بعد الانفصال. خطبت بهم مرحباً وذكرت لهم أن حسن النوايا لا يشفع بسوء الأعمال، وأن هذه البلاد لا تتقبل أي إنسان لا يحترم حرية شعبها.

وكنت في حلب مع والدي الذي كان مريضاً، في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام على ما أذكر، حين خابرني سعيد السيد من دمشق، وكان مرشحاً للوزارة، طالباً مني أن آتي إلى العاصمة. لمّح لي بأن هناك عرضاً عليَّ لقبول الوزارة، فقلت له إني لا أعمل في السياسة، كما اعتذرت بمرض والدي عن عدم تمكني من السفر. قال لي: الأوفق أن تخابر هاتفياً مأمون الكزبري، رئيس الوزراء، بعد الظهر. خابرت مأمون الكزبري واتفقت وإياه على أن أسافر لأقابله في دمشق في اليوم التالي.

وجدت خبر دخولي الوزارة شائعاً على الألسن حين وصولي إلى دمشق. ولكن يبدو أن مجلس الوزراء في الليل اتخذ قراراً بالتعديل الوزاري بدون إدراج اسمي لأن سعيد السيد أفهمهم أني لن أقبل

(*) حررت مسودة هذه الفقرات من الملحق في فترات متقطعة بين نهاية عام ١٩٦٢ ومنتصف عام ١٩٦٤، وتظل مع ذلك قريبة في تسجيل أحداثها من زمن وقوع تلك الأحداث.

العمل الوزاري بحال من الأحوال. وهذا، في الواقع، هو قراري الذي كنت اتخذته لنفسي. قيل لي بعد ذلك إن سعيد السيد قطع الطريق عليَّ بهذا لأنه تلقى الانطباع الساخر الذي تركه في دير الزور نبأ توليه وزارة الأوقاف، إذ كان مرشحاً ليكون وزير دولة للأوقاف بينما رشحت أنا لتولي وزارة الإصلاح الزراعي والثقافة والإرشاد. وتلك أقوال لم أصدقها لمعرفتي بسعيد السيد وخلقه الكريم. وقد لقيته في فندقه في الصباح فقال لي إنه بالنظر لما فهمه مني من انعدام رغبتي فقد أغلق البحث في أمر دخولي الوزارة. خلّصني هذا الأمر الذي تمَّ من مزعجات كثيرة وأراحني. وقابلت الكزبري قريباً من الظهر فاعتذرت إليه مباشرة، وقال هو إنه يأسف لعدم توليّ العمل معه، وعدت أنا في يومي ذاك إلى حلب.

ـ ٢ ـ

بعد نحو شهر من ذلك اليوم طُلب مني أن أذهب إلى دمشق وأن أزور الأركان العامة. وقد خابرني بذلك من العاصمة إلى الرقة حامد الخوجة عن لسان حيدر الكزبري. وفي مقر الأركان العامة وجدت أن عدداً كبيراً من شخصيات البلاد قد سبقني في الحضور، وعرفت أن شخصيات أخرى منتظر حضورها. وكان الحضور يجتمعون في فئات في زوايا أحد أبهاء دار الأركان إلى بعض ضباط الجيش الذين كانوا يبسطون فكرة وضع ميثاق قومي تتفق عليه مختلف فئات السياسيين، مقدمة لإجراء الانتخابات العامة.

من الذين حضروا الاجتماع الجزئي معي كان سعيد الغزي، حامد الخوجة، دهام الهادي، وآخرون غيرهم. أما الضباط فلم أكن أعرف أكثرهم. كان هناك العميد موفق عصاصة والضابط الطيار

لؤيّ الشطي. وبعد أن تحدثنا، أو تحدث إلينا في الموضوع طلب مني أن أبقى بعد انصراف الآخرين. وبقيت وحدي فقيل لي إنه رؤي أن يتقدم بعض الحاضرين بمشروع لميثاق قومي تجري مناقشته في جلسة تعقد هذا المساء في نادي الضباط، وإنه رؤي أن أقوم أنا مع رياض الميداني وعبد الرحمن العظم بصياغة مسودة المشروع. وانتقلت أنا إلى غرفة خاصة انضم فيها إليّ الأستاذ زهير الشطي ثم الدكتور مصطفى البارودي (وهو وزير الثقافة والإرشاد والإذاعة والتلفزيون). ولما بدأت بتهيئة المسودة في انتظار مجيء زميليّ الآخرين قيل لي أن الدكتور البارودي لديه مسودة مشروع جاهزة للميثاق القومي!

تقبلت هذه الطريقة من العمل بمضض، ولكني على عادتي في هذه الأمور ابتسمت ولم أرد رداً عنيفاً. درست المسودة التي قدمها الدكتور البارودي فوجدتها تصلح أساساً للعمل إلاّ أن فيها بعض التفصيلات التي رأيت حذفها، ولا سيما القسم الذي يتعلق بمشروع للوحدة العربية المؤلف من أربع عشرة مادة، هو نفسه الذي قدمه عزت النص كمشروع للوحدة أذاعه على السفارات. وحين أثرت هذا الموضوع ألحّ الدكتور البارودي في الرجاء لإبقاء هذه المواد وقال إنها قد دخلت في تاريخ البلاد السياسي وإن السفارات أصبحت تعرفها باسم Les Quatorze Points. ابتسمت وبيّنت بصراحة رأي عامة الناس حول هذا المشروع وكيف تنظر إليه بأنه صف كلام لا مغزى عملياً له. ويبدو أن ما قلته صدم العميد عصاصة فقلت له: إنكم كعسكريين لم تتعودوا سماع من يقول لكم رأيه بصراحة، وإنما ترون الناس تثني عليكم كلما لقيتكم وأنت تتقبلون هذا الثناء وتظنونه مخلصاً. وقلت

لهم إني مع ذلك سأقبل إبقاء هذه المواد في مسودة المشروع لتطرح على المناقشة في هذا المساء.

في المساء جرت مناقشة الميثاق القومي في جلسة دامت من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى قريب من الثالثة صباحاً. وأقرّ مشروع مبني على ما قدمناه للحاضرين مع حذف كثير مما رأيت أنا حذفه ومنها هذه المواد الأربع عشرة.

ونحن في طريقنا، في نادي الضباط، إلى القاعة التي اجتمعت فيها لجنة فرعية مؤلفة مني ومن أكرم الحوراني وأسعد الكوراني، قلت لأكرم مازحاً: نحن نهيىء لكم وأنتم تصبحون نواباً. قال: وأنت تصبح وزيراً! قلت: لعلك لا تدري بأن الوزارة عرضت عليَّ وأني اعتذرت عن عدم قبولها. وبدا لي أنه أدرك خطأه في ظنه أن عملي كان لغاية شخصية بعد ذلك.

قمت شخصياً بدور كبير في تهيئة الميثاق وصياغة مواده وإعدادها، وفي تقريب وجهات النظر بصورة خاصة بين أكرم الحوراني واليمينيين. وقد قلت لأكرم: قل لي ما هي مطاليبك حتى لا ندور ونلف حولها وسأسعى لتحقيق ما أراه مقبولاً منها. وهذا الذي تمَّ. وكان أهم ما يدور أكرم حوله هو أن لا يحدث فصل أو وصل في المناطق الانتخابية. وقد رأيت ذلك معقولاً ما دام الأمر يتعلق بالاحتفاظ بالحالة الراهنة، إذا كان هذا يطبق على الجمهورية بكاملها. غير أن الحكومة لم تحترم هذا الذي اتفقنا عليه أثناء وضع الميثاق القومي، وأحدثت تغييرات كثيرة في المناطق الانتخابية في حماه.

كان العميد عصاصة أبرز الضباط في هذه الأثناء، وكأنه دماغ

الضباط المفكر ولسان حالهم. وبدا لي جدياً، ومنطقياً، بعيداً عن التهور ومخلصاً في عمله للصالح العام.

- ٣ -

في الساعة الواحدة من صباح يوم الاثنين ٢٦ آذار ١٩٦٢ أيقظتني زوجتي، ونحن في منزلنا في الرقة، قائلة إن جرس التلفون يرن بشدة. كنت قبل فترة قصيرة قد عدت من زيارة ليلية لمريضة في بيتها، فظننت أن حالة المريضة قد ساءت. ولكن المتكلم في التلفون كان رشاد برمدا وهو يطلب مني الحضور حالاً إلى دمشق لأن هناك ضرورة وطنية لدخولي الوزارة، وزيراً للثقافة والإرشاد والإعلام. فترددت قليلاً في الإجابة ثم سألته عما إذا كان العمل معه أو مع غيره. قال: نعم، معي. قلت: إذن سأحضر.

بالطبع لم أتمكن من مباحثة رشاد في الأمر تفصيلاً. رحت أخمن في أسباب نشوب أزمة وزارية استدعت دخول وزير مثلي من خارج مجلس النواب في الحكم. وفي الطريق إلى حلب ودمشق لم تذكر الإذاعات التي كنت أسمعها من راديو سيارتي شيئاً عن وجود أزمة وزارية في البلاد، حتى ظننت أمر استدعائي مقلباً لولا أني كنت واثقاً من صوت رشاد برمدا في مخاطبته لي. ولمت نفسي بعض الشيء لتسرعي في القبول دون أن أعرف ماهية الظروف السائدة، إلاّ أني وجدت لها عذراً ببعد الشقة وعدم إمكانية التفهم على التلفون. وحين بلغت دمشق وجدت أن أهل زوجتي على علم باستقدامي لدخول الوزارة، جاءهم النبأ من السيدة نزيهة الحمصي زوجة أكرم الحوراني.

لقيت رشاد برمدا في مكتبه في وزارة التربية في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء. لخّص لي الموقف بأن هناك استياء في الجيش من

الوزارة الحاضرة (وزارة الشيخ معروف الدواليبي) ومن موقف مجلس النواب. فالنواب تمادوا في مراعاة مصالحهم الخاصة فأسرفوا في تعديل قانون الإصلاح الزراعي، على الرغم من أن الحكومة قد تقدمت بتعديل معقول جرى الاتفاق عليه في مجلس الأمن القومي، يعني بين الجيش والحكومة. ثم إن الشيخ معروف يسعى بواسطة أخيه الضابط مصطفى إلى التدخل في أمور الجيش وإلى التأثير على الضباط. عدا عن الاتهامات التي تدور حول الكزبري والدواليبي وغيرهما من السياسيين والتي لم يجر بشأنها أي تحقيق. وقال لي رشاد أيضاً إنه في أثناء زيارته كوزير للدفاع للجبهة بعد حادث العدوان كان يلتف حوله الضباط الصغار ويطالبون بتطهير الحكم من الوزراء المشبوهين.

وكل هذا أدى إلى أن يتقدم الشيخ معروف باستقالته وإلى أن يكلف رشاد برمدا بتأليف وزارة جديدة. وقام رشاد بتأليف وزارة من شخصيات بعضها من أعضاء الوزارة السابقة، وعددهم ٦، وبعضها من شخصيات من خارج مجلس النواب (أنا أحدهم). وقد تمَّ تأليف الوزارة بعد اتصاله بي في ليلة الأحد صباح الاثنين، على أن تصدر المراسيم في الصبيحة. وقال لي رشاد إن الدمعة كادت تطفر من عينه حين قلت له إني أدخل الوزارة معك، إذ التفت إلى العسكريين الذين كانوا حوله وقال لهم: أنتم تعرفون أن عبد السلام رفض الوزارة حين كلفتموه بها أيام مأمون الكزبري، أما الآن فقد قبل لأني موجود ولأنه صديقي.

وأضاف رشاد أنه في صباح الاثنين اتصل بالأركان فقيل له إنه مرجو أن يمر على وزارة الدفاع قبل أن يذهب إلى القصر الجمهوري لاستكمال إصدار المراسيم. وفي وزارة الدفاع قال له

الضباط إنهم يرجونه أن يرفع اسمين من الأسماء المقترحة أحدهما سهيل الخوري والآخر، على ما أذكر، كان اسم محمد الشواف. أصبح موقف رشاد حرجاً لأنه كان أخبر هذين الرجلين بأنهما داخلان في التشكيلة الجديدة. لذلك فضل أن يعتذر ويترك تأليف الوزارة بالمرة ما دامت قد قامت أمامه هذه العقبة. وهكذا بدأت صفحة جديدة في الأزمة الوزارية.

كلف سعيد الغزّي بتأليف وزارة جديدة. ويبدو أنه كان كلف قبل رشاد برمدا واعتذر. وأعيد تكليفه فاستدعيت لمقابلته في وزارة الخارجية. وجدت عنده بشير العظمة وصبحي كحالة، وقيل لي إن بين المرشحين للوزارة الجديدة نبيل الطويل وفرحان الجندلي وأسعد الكوراني في وزارة من عشرة أشخاص، أربعة منهم أطباء. تباحثنا في الأمر، وقد قلت رأيي بأنه ليس هناك ضمانة لحكم سليم ما دامت الازدواجية في السلطة (برلمان وسلطة عسكرية). وأبديت اعتذاري عن عدم قبولي المنصب الوزاري. ويبدو أن أغلب الذين استدعوا للمشاورة كان هذا رأيهم، وهو رأي سعيد الغزي بالذات. لذلك فقد انفضضنا على أن ليس هناك وزارة. وقد أصررت أنا على أننا لا نستطيع أن نتقدم بطلب الثقة إلى برلمانٍ لم يدر حتى الآن بوجود أزمة وزارية. إذ إن كثيراً من النواب الذين لقيتهم وسألتهم لم يكونوا على اطلاع على ظروف الأزمة الوزارية، أو أنهم فوجئوا بتأليف وزارة لم يدروا عنها شيئاً.

وفي الليل، ليل ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢، حصل الانقلاب. ويبدو أنه حصل على الرغم من أنه جرى الاتفاق من قبل الجميع، ومن بينهم فئات البرلمان المختلفة، على قبول وزارة برئاسة سعيد الغزي قريبة من التشكيلة السابقة، وأنا من ضمنها. إلاّ أنه في الحين الذي

انفضَّ فيه الاجتماع في القصر الجمهوري على أساس أن تصدر المراسيم وتذاع في الصباح، كانت القوات العسكرية تطوق بيوت الوزراء ورئيس الجمهورية وتأخذهم إلى الاعتقال، وتأخذ معهم بعض السياسيين البارزين أو المعروفين أو الذين تدور حولهم شائعات كثيرة بالاتهامات المختلفة.

ـ ٤ ـ

عدت إلى الرقة مروراً بحلب بعد أن غادرت دمشق في أول نيسان/ أبريل. وفي حلب حضرت حركة العصيان، أو جزءاً منها، وسمعت الطلقات التي أطلقت على الطيارة التي حامت فوق حلب. كما سمعت إذاعة حلب تذيع باسم الجمهورية العربية المتحدة. وحينما أعلن منع التجول أسرعت فخرجت بسيارتي من حلب واتجهت نحو الرقة. وكان لا بد، لكي آمن على زجاج السيارة من الكسر من قبل بعض الغوغاء أو الصبيان المتظاهرين، من أن ألصق عليه صورة جمال عبد الناصر. وكانت صورة شقفتها من أحد الكتب المدرسية أو كتب الدعاية وجدتها في بيت صديقي جوزيف كامل.

وفي آخر النهار من يوم ٧ أو ٨ نيسان/ أبريل أنبأني المقدم رسلان الشطا قائد شرطة الرقة بأن قائد موقع حلب وحاكمها العسكري طلب أن أبلغ بوجوب سفري العاجل والفوري إلى دمشق لأحضر اجتماعاً في الأركان العامة، وأن عليَّ أن أحضر الاجتماع في أي ساعة أصل بها إلى دمشق. وبلغت العاصمة قريباً من منتصف الليل فوجدت أن الاجتماع قد بدأ منذ المساء بين لفيف من ضباط قيادة الجيش وبين عديد من مختلف الشخصيات السياسية، من بينهم صلاح البيطار وعصام العطار وأكرم الحوراني ومظهر الشربجي

وعبد القادر الميداني، وآخرون لا أذكر أسماءهم. لم أشترك في المناقشة لأني جئت متأخراً، ولأنه بدا لي أن الأمر انتهى قبل مجيئي. كما بدا لي أن هناك اتفاقاً قد تمَّ حول تسوية الأوضاع في البلد، وذلك بإطلاق سراح الموقوفين، رئيس الجمهورية والوزراء والنواب، على أساس أن يستقيل مجلس النواب وتعطى الصلاحيات التشريعية لرئيس الجمهورية وتتألف وزارة موقتة تسعى لإيجاد الاستقرار في البلاد.

بقيت في دمشق في الأيام التالية منتظراً انجلاء الموقف السياسي. وفي مساء ١٥ نيسان/ أبريل استدعيت إلى القصر الجمهوري حيث وجدت الدكتور بشير العظمة مع بعض المرشحين للوزارة يتباحثون في أمر تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية. وبدا لي أن الدكتور العظمة، وهو المكلف بتأليف الوزارة، لا يريد تأليفها إذا لم يشترك معه البعثيون الاشتراكيون. وفي مساء ١٦ نيسان/ أبريل تمَّ تأليف الحكومة الجديدة على الشكل التالي:

بشير العظمة	رئيساً
رشاد برمدا	نائب رئيس ووزير تربية وزراعة
أحمد عبد الكريم	للشؤون الاجتماعية والعمل
رياض الميداني	للشؤون البلدية والقروية والتموين
عدنان الأزهري	للخارجية
جورج خوري	للمالية
رشيد حميدان	للعدل
صبحي كحالة	للمواصلات والتخطيط
عبد السلام العجيلي	للثقافة والإرشاد

روبير إلياس	للصناعة والأشغال
نهاد السباعي	للاقتصاد
إحسان الرفاعي	للصحة
عبد الله عبد الدايم	للإعلام
اللواء عبد الكريم زهر الدين	للدفاع

ـ ٥ ـ

من جملة المرشحين للدخول في وزارتنا كان أسعد الكوراني الذي رفض مشاركتنا بحجة أن دخوله الوزارة يعني تخليه عن مكتبه للمحاماة وعن وكالته الحقوقية لشركتين، وهذا يعني انقطاع المورد المالي الذي يعيش منه. وظني أنه تحامى دخول الوزارة خوفاً من عدم الاستقرار، ولأن كل الناس كانوا يتنبأون لنا بالذهاب سريعاً بانقلاب قد لا يكون سلمياً، بعد أن سجن رئيس الجمهورية والوزراء وعدد كبير من النواب في الانقلاب الأخير. وقد رضي أسعد الكوراني بدخول الوزارة حين استقرت الأحوال ظاهرياً، وأخذ الحكم في اعتبار بعض الناس شكلاً شرعياً، أعني في عهد خالد العظم الذي خلف عهدنا.

ومن المرشحين كان عبد الحليم سويدان الذي حضر اجتماعات تأليف الحكومة إلاّ أنه أبدى عذراً مرضياً للامتناع عن الاشتراك بها، ولم يكن متحمساً لهذا الاشتراك. وهو قد دخل بعد ذلك في وزارة البيطار التي خلفت وزارة خالد العظم بعد انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣. وكان عبد الكريم الفرحان الفياض قد حضر الاجتماع الأول لتأليف الحكومة في القصر الجمهوري، حين انفضضنا دون أن يتم تأليفها. وقد أبدى بعض التحفظات على

الاشتراك بالوزارة، ولا أعتقد أنه كان جاداً بها. وقد صرف النظر عن استدعائه أو عن تكليفه حين ألفت الوزارة في اليوم الثاني. وقد عرضت أنا آنئذٍ أن يكلف بالاشتراك معنا بصفته ممثلاً لدير الزور، إلاّ أنه بدا لي أنه لم يعد مرغوباً فيه بسبب علاقته الحميمة بجلال السيد.

وحين اعتذر أسعد الكوراني، كان لا بد من إيجاد وزير حلبي يكون في تشكيلة الحكم، وقد فكر بشير بك بإحسان الرفاعي، وكان نقيباً لأطباء حلب، فأدرج اسمه قبل أن تؤخذ موافقته. والأمر كان كذلك بالنسبة لروبير إلياس الذي كان في اللاذقية آنذاك. أما نهاد السباعي فكان في حماه. وقد فوتح بدخول الوزارة فاعتذر وتشدد في عدم القبول. وبإلحاح من رئيس الجمهورية قبل، بعد أن ظل أياماً وهو متردد. وكان عدنان الأزهري في القاهرة ممثلاً لسورية في اجتماعات الجامعة العربية، وقد استدعي بواسطة فؤاد عمون الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية، وعلم هناك بأنه سيكون وزيراً للخارجية. وقد أتاح له ذلك فرصة لاستطلاع رأي المصريين في أمر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والحكومة الجديدة.

\- ٦ -

كانت أولى مهام الوزارة الجديدة كتابة البيان الوزاري. وقد كلّف بإعداده الدكتور عبد الله عبد الدايم بعد أن تباحثنا في أسسه الأولية. وكان مفهوماً أن هناك أمراً واقعاً، وأننا يجب أن نعمل لإخراج البلاد إلى الجادة الصحيحة مع ملاحظة هذا الأمر الواقع. الأمر الواقع هو أن الأزمة الحالية تلت التسوية التي تمت في مؤتمر حمص بين مختلف فئات الجيش، والتي دارت قبل كل شيء حول

موضوع الوحدة مع مصر. فكان علينا أن نؤكد في بياننا أننا نريد أن نهيىء البلاد لوحدة عربية، ومع مصر العزيزة قبل شيء، ولكن هذه الوحدة يجب أن تكون وحدة مدروسة لا مجال لتكرار الأخطاء الماضية فيها. وتأتي بعد الوحدة في أذهان الناس والرأي العام العربي قضية الاشتراكية، ثم قضية الديموقراطية. وإذا أردنا أن نحلل الأمر تحليلاً صحيحاً، فالواقع أن قضية الوحدة مع مصر، أو بالأحرى الوحدة تحت لواء عبد الناصر، هي التي كانت تفرض الدعوة إلى الاشتراكية. أما البحث في الديموقراطية فهو يشكل ثقلاً معادلاً للعنصرين الأولين، مطمئناً من لا يحب عبد الناصر أو يؤمن به، ومن يخاف من الاشتراكية، بأن مصير البلاد لا يتقرر إلاّ عن طريق ديموقراطي وبضمانة الحريات العامة.

استمر إعداد البيان الوزاري مدة طويلة، أكثر من أسبوع على ما أذكر، وقعت في أثنائها عطلة عيد الأضحى. وقد صلينا فيها صلاة العيد مع رئيس الجمهورية في الجامع الأموي. وكانت هذه الصلاة مبعث كلمة ضاحكة قلتها للدكتور بشير، حين ألقى البيان الوزاري بعد العيد مفتتحاً له بالبسملة، إذ سألته متى وضع بسم الله الرحمن الرحيم في مقدمة البيان، وهل كان ذلك قبل الصلاة في الجامع أم بعدها؟!

كان البيان الذي أعده الدكتور عبد الله عبد الدايم قليل التوفيق في البدء، بأسلوبه الفكري البعيد عن الأسلوب السياسي الواقعي. وفي إحدى قراءاتنا له قص علينا ناظم بك، رئيس الجمهورية، قصة اجتماع الكتلة الوطنية في قدسيا. ففي إحدى مؤتمرات الكتلة في هذه الضاحية كان عفيف بك الصلح يتحدث في أحد المواضيع السياسية حين دخل القهوجي، أو الخادم، إلى الغرفة، فقطع عفيف

بك حديثه. سأله أحد الحاضرين أن يستمر، فأشار عفيف بك إلى القهوجي مبيناً أنه لا يريد أن يتكلم أمامه حفاظاً على سرية ما يقول. فقال فارس بك الخوري آنذاك: إذا كنا نحن، ونحن أقطاب البلاد وخلاصة العارفين فيها، لا نفهم ما تقول، فهل يعقل أن يفهم هذا الأمي البسيط شيئاً مما تقوله؟ وكان الرئيس يعني بهذا أن ما يرد في بيان الدكتور عبد الله لا نفهمه نحن أعضاء مجلس الوزراء، فكيف يفهمه الشعب الذي يوجه إليه البيان؟

وعلى كل فقد صدر البيان بعد جلسات وقراءات عديدة. وقد أثار رضى الكثيرين كما أسخط كثيرين لإصرارنا فيه على التمسك بالوحدة والسعي لمباحثة الرئيس عبد الناصر لإعادتها على أسس سليمة ومشروطة. وكنا في الواقع لا ندري مدى استعداد الرئيس جمال لتقبل ما نعرضه من تلاقٍ. وكان أكثرنا يشك في قبول عبد الناصر لنا. وربما كان في هذا الشك راحة ضمنية لأنفسنا لأن أكثرنا، وربما كنا كلنا، نتخوف من الوحدة الجديدة مهما كانت شروطها، لأن ثمة اقتناعاً أو إحساساً عميقاً بأن عبد الناصر لم يعد كفؤاً لآمال العرب، ولم يعد في مستوى مثلنا العليا القويمة كما بنينا أحلامها في نفوسنا. وكنا نخاف أن نغلب في حرب المناورات ونرمي ببلادنا إلى يد مكيافيلية تعد ثم لا تفي، بينما نحن ملزمون بالوفاء والتقيد بالعروض التي سنتقدم بها للاتحاد مع عبد الناصر. ولكننا كنا، من ناحية أخرى، مدفوعين بإيماننا بالوحدة إلى السير إليها بكل الوسائل، فلا نبقي لأنفسنا عذراً ولا تبقى علينا حجة في عدم السعي إليها.

- ٧ -

واضح من قراءة هذه الصفحات أني لا أتبع طريقة التسلسل الزمني

في سرد ما أسرده، وإنما أسجل ما تثيره الأحداث أو الخواطر في النفس منها. وأسجل هنا بعض ما أذكره من حكايات علاقاتنا بلبنان قبل أن تمحي التفاصيل من ذاكرتي.

حين كنت أتولى وزارة الخارجية أثيرت قضية علاقاتنا بلبنان مرات كثيرة، في مجلس الوزراء وفي مجلس الأمن القومي. كانت التقارير التي تنقل إلينا تؤكد على أن النشاط الناصري، المخرب لما نريد عمله في البلاد وما نهيئه لمستقبلها، يتخذ لبنان مركزاً له ويديره السفير عبد الحميد غالب، مع سكوت السلطات اللبنانية عنه وأحياناً تواطؤها معه. وكانت الصحف اللبنانية المشتراة (الصياد، الأنوار، الحوادث، وصحف غيرها) وبعضها يكتب الصفحة الأولى منها محررون مصريون ملحقون بهذه الصحف، كانت تروي الأكاذيب والاختلاقات المثيرة أو تدعو إلى الشغب بصورة واضحة، دون أن يردعها رادع بين المسؤولين اللبنانيين. عدا أن بعض السياسيين البارزين، ومن بينهم كمال جنبلاط الوزير في حكومة رشيد كرامي، كان يتخذ موقفاً صريحاً في ممالأة النظام الناصري ومعاداتنا. كما أن صحيفته «الأنباء» كانت تتخذ منا موقفاً عدائياً غير متستر. وكانت هذه الأمور يثيرها بصورة خاصة الرئيس ناظم القدسي واللواء زهر الدين في اجتماعات مجلس الوزراء، ويطالبان باتخاذ موقف حازم منها. فكنا نتحمس في مجلس الوزراء ضد لبنان، كرد فعل على ما كان ينقل إلينا من مواقف اللبنانيين، ونتباحث في ما يجب فعله.

بحثنا أولاً في مجلس الوزراء قضية توجيه مذكرة احتجاجية تتضمن إنذاراً باتخاذ ما نراه مناسباً إذا لم تقف السلطات اللبنانية موقف المحايد بيننا وبين مصر وتحول دون أن يكون لبنان مقر تآمر

علينا أو مصدر هجوم إجرامي أو إعلامي، وتحول دون تسلل المخربين إلينا من أراضيها. وكلّفني المجلس بإعداد المذكرة لتسليمها إلى وزارة الخارجية اللبنانية، على أن تبنى على بنود تصف ألوان التحدي الذي يواجهنا من أرض لبنان، وبأن نتذاكر رئيس الجمهورية وأنا في كيفية كتابة المذكرة في لقاء خاص بذلك بيني وبينه.

أخذ إعداد المذكرة وقتاً طويلاً بين تباحثي مع رئيس الجمهورية في قصر الضيافة وبين إعداد صور منها لم تعجب الرئيس أو لم تعجبني أنا، قبل أن نصل إلى صيغة لها قاسية ومنطقية في آن واحد. والواقع أن هذا الوقت الطويل، أو التأخير الذي استلزمه هذا الوقت، كان مرضياً لي وللدكتور بشير رئيس الوزراء بين أعضاء مجلس الوزراء. أما بقية الأعضاء فكانوا بين لا مبالٍ بالموضوع وبين متسائل عن تأخرنا فيه. رضاؤنا نحن كان لأننا لم نكن متحمسين لإساءة العلاقات بيننا وبين لبنان أكثر مما هي عليه من السوء. إضافة إلى أننا كنا نشعر بأن ليس لدينا من الوسائل السلبية ما نستطيع أن نرغم به السلطات اللبنانية على اتخاذ موقف مرضٍ لنا، وأن كل ما نتخذه سيكون سيئاً لنا وللبنان في الوقت نفسه. وكما قلت، هذا ما كان عليه موقفي وموقف بشير بك معاً.

وعلى طول معاناتي في هذه القضية تسربت إلى نفسي بعض الشكوك من موقف اللواء زهر الدين، رئيس الأركان المكلف بوزارة الدفاع، فيها. كان موقف الرئيس القدسي في مطالبته بالتشدد يجد بعض التفسير في اندفاعه في ما يراه حقاً، مع تناقضه مع حرصه على المصلحة العربية العليا وميله إلى التضحية ببعض المصالح السورية في سبيل المصلحة القومية. على أني، وأنا أكتب

هذه الكلمات، أتصور بأن اندفاع الرئيس كان بتأثير ما كان يوحيه إليه زهر الدين، أو ما كان يدعيه هذا الأخير من أنه يعبر عن آراء الجيش بوجوب معاملة لبنان معاملة قاسية. أما تراخي الرئيس في ملاحقة تنفيذ هذه المعاملة القاسية فكان مرده إلى عدم قناعته بها على الرغم من تظاهره بهذه القناعة. يبقى موقف اللواء زهر الدين. كان هذا يشكو من موقف السلطات اللبنانية ويهدد أحياناً باتخاذ إجراءات عسكرية فردية تجاهها، ويدعونا بإلحاح إلى اتخاذ موقف حازم. لقد كان يلعب لعبة كمال جنبلاط بالذات، مع مهاجمته لكمال جنبلاط! فالمقاطعة وإغلاق الحدود والإجراءات الزجرية هي ما كان يسعى إليه كمال جنبلاط تنفيذاً لرغبات الرئيس عبد الناصر بعزل سورية وإحراجها. حتى أن الأمر وصل إلى أن تتناول الصحف بالحديث فكرة إقامة تمثيل دبلوماسي بيننا وبين لبنان.

- ٨ -

ماذا كان موقف السلطات اللبنانية في هذا الموضوع الذي ذكرته آنفاً؟

إن من كان يسير في فلك عبد الناصر كان يريد بلا شك أن تسوء العلاقات بيننا وبين لبنان. من بين هؤلاء رجال المخابرات أو المكتب الثاني اللبناني. وكنا نعتقد أن من يفعل هذا كان يقبض ثمن خدماته للنظام المصري، كما هو مألوف في مثل هذه الحالات. وكان رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي يقف منا موقفاً سلبياً دون حدة، ويبتعد عن التقارب بيننا، وحتى عن تبادل المجاملات، لأن منطقته الانتخابية، وهي طرابلس، ذات ميول ناصرية متحمسة. إلاّ أن السياسيين اللبنانيين المعتدلين، وبصورة خاصة وزارة الخارجية ووراءها الرئيس فؤاد شهاب، كانوا لا يريدون إثارة

المتاعب مع سورية ويخشون من المجهول الذي يمكن أن تقدم عليه السلطات السورية إذا أحرجت. ولم أجتمع مع وزير الخارجية فيليب تقلا، كما أني لم أسعَ إلى ترتيب اجتماع به، وفضلت أن تكون صلاتنا بين الأمينين العامين (إبراهيم الأسطواني من جهتنا وفؤاد عمون من الجانب اللبناني). وكانت الاتصالات تجري هاتفياً أحياناً وأحياناً في مقابلات على الحدود بين البلدين.

وفي إحدى تلك المقابلات اتفقنا على أن يأتي الدكتور الأسطواني على ذكر المذكرة التي ننوي تقديمها، ملوحاً بها، دون أن يتحدث عن مضمونها. وهذا ما حدث. إذ قال الدكتور الأسطواني لفؤاد عمون إن الحكومة السورية قد هيأت مذكرة احتجاج على التصرفات المسيئة للعلاقات مع سورية والتي لا تعمل الحكومة اللبنانية شيئاً لمنعها ولمنع اتخاذ الأراضي اللبنانية مسرحاً لها. وأشار أميننا العام إلى أنه يحمل نص تلك المذكرة في جيبه غير أن وزير الخارجية، يعنيني أنا، فضل أن يؤجل تقديمها رغبة في الحفاظ على الصلات الأخوية بين البلدين الشقيقين، وإننا لا نزال نأمل في أن تقوم الحكومة اللبنانية بما يقضي به الواجب والعلاقات الأخوية، وبما يتوجب عليها تجاهنا. وكان لهذا التلويح أثره في ذلك الوقت، فقد حسب له فؤاد عمون حساباً وكان رد فعله رد المشفق المتخوف.

وكنت أنا في هذه الأثناء أعطي الجرائد اللبنانية بعض التصريحات التي كانت تحدث دوياً في لبنان وتزود الناقمين على التساهل اللبناني مع الناصريين بسلاح يحاربون به الحكومة. الواقع أن كثيراً من أولئك الناقمين في لبنان لم يكونوا أنصاراً مخلصين لنا، بل كان عداؤهم للحكومة القائمة ولفكرة التعاون العربي الواسع

(المارونيون الانعزاليون وجماعة كميل شمعون والشيوعيون) يدفعهم إلى الدفاع عن وجهة نظرنا. ولم يكن هذا في الحقيقة يرضينا كثيراً، كما أنه لم يكن يجعلنا نتساهل في معاملة هؤلاء الأنصار غير الطبيعيين لنا أو نبذل أي جهد لقبول معونتهم ومساندتهم لنا.

لم أقدم أنا تلك المذكرة وظللت مكتفياً بالتلويح بها. إلى أن تركت وزارة الخارجية وخلفني فيها جمال الفرا. وكما قلت، فإن رئيس حكومتنا الدكتور العظمة كان معي في عدم التشدد مع لبنان. ولكني رأيته ينحاز شيئاً فشيئاً إلى جانب المتشددين حتى بقيت وحدي في الميدان. وبعد مدة من تولي الأستاذ جمال الفرا الخارجية التقى بنظيره اللبناني فيليب تقلا وقدم إليه المذكرة التي كتبتها أنا. أحدثت في يومها تأثيراً كبيراً، ولكنه كان تأثيراً وقتياً. واتضح أن التلويح بها كان أكبر أثراً بكثير من تقديمها.

ملحق ٣

استفسار دبلوماسي(*)

تفصيلات عن واقعة سبقت روايتها

قرأت اليوم (في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٢) في الصحف نبأ وفاة بول هنري سباك رئيس الوزراء السابق في بلجيكا، وأمين عام حلف الأطلسي، ومندوب بلجيكا في الأمم المتحدة ووزير خارجيتها، في فترات حياته المختلفة. وأنا أروي هنا حادثة أعادها إلى خاطري خبر وفاته حدثت أيام قيامي بأعمال وزارة الخارجية.

في ذات يوم طلب القائم بالأعمال البلجيكي موعداً مستعجلاً لمقابلتي، فاستقبلته في اليوم نفسه. قال الرجل حينما قابلني إنه تلقى تعليمات مستعجلة من حكومته للاستفسار من وزارة الخارجية السورية عن موقف مندوبنا في هيئة الأمم المتحدة بشأن قضية لبلجيكا بها علاقة كبيرة، وعن مهاجمة مندوبنا لبلجيكا عند عرض هذه القضية. وأضاف القائم بالأعمال قوله أن المسيو سباك (رئيس وزراء بلجيكا آنذاك) مهتم شخصياً بمعرفة جواب هذا الاستفسار. والقضية تتعلق بالمستعمرة البلجيكية التي كان اسمها راوندي والتي أصبح اسمها الآن أوروندي بوروندي. وبيّن لي القائم بالأعمال أن بلجيكا التي أعطت تعهداً بالانسحاب من هذه المستعمرة وبإعطائها الاستقلال في ١ حزيران/ يونيو من هذا العام لاتزال عند تعهدها، ولكنها قررت لأسباب اضطرارية تأجيل

(*) بهذه الفقرات تنتهي صفحات الملحق الذي عقبت به على ذكريات أقسام الكتاب الأولى، مؤكداً ما رويته في بعض تلك الأقسام ومفصلاً في رواية أحداث بعضها الآخر.

الانسحاب شهراً واحداً، بأن يكون في أول تموز/ يوليو بدلاً من أول حزيران/ يونيو. وقد فوجئت الحكومة البلجيكية بالموقف العنيف الذي وقفه مندوب سورية في اللجنة المهتمة بهذا الموضوع من لجان هيئة الأمم، (وهي لجنة تصفية الاستعمار أو لجنة الوصاية، لا أذكر اليوم)، وهو السيد جودت المفتي. لقد هاجم السيد المفتي الحكومة البلجيكية هجوماً عنيفاً ورفض التأجيل الذي طلبته، مما رأته هذه الحكومة موقفاً لا مبرر له، لأن العلاقات بين الحكومتين السورية والبلجيكية علاقات طيبة، وهي سائرة إلى التحسن بالنظر إلى أن الحكومة البلجيكية قد قررت تعيين سفير لها في دمشق بعد أن كان تمثيلها الدبلوماسي مقتصراً قائم بالأعمال فيها.

أضاف القائم بالأعمال البلجيكي إلى أقواله هذه أن مسيو سباك يتساءل عن هذا الموقف من السيد المفتي هل هو نتيجة تصرف شخصي أم هو نتيجة تعليمات تلقّاها من وزارة الخارجية السورية في قضية أوروندي بوروندي؟ وأن ما يزيد استغراب الحكومة البلجيكية أنها ترى أن ممثل الحكومة الهندية، وهي أكثر الدول تصلباً في قضايا تصفية الاستعمار، قد تفهّم موقف بلجيكا وقبِل به بينما يظل مندوب سورية بهذا العنف وهذا التشدد في قضية انسحاب القوات البلجيكية من أوروندي بوروندي. لذا فإنه، أي القائم بالأعمال يرجو أن يتلقى جواباً على استفساره هذا. فإذا كان تصرف المندوب السوري نتيجة سياسة مخططة للحكومة السورية فهذا يعني أنها لا تريد تطوير العلاقات بين البلدين إلى الأفضل، وتجد الحكومة البلجيكية حينئذٍ أن تعيين سفير لها في دمشق لا محل له.

وفيما كان القائم بالأعمال يبسط لي هذا الاستفسار الذي ينطوي

على الشكوى والاحتجاج كان يتصنع الجدية. إلاّ أنه كان يضطر إلى الابتسام في كل مرة يذكر فيها اسم المستعمرة البلجيكية التي تغير اسمها منذ أيام قليلة من راوندي إلى أوروندي بوروندي. فقد كان هذا الاسم الجديد غريباً يبدو أنه لم يكن سهلاً عليه النطق به. فكان في كل مرة يريد ذكره يعود إلى ورقة بين يديه ليحسن تهجيته. أما أنا فلم أكن شخصياً على علم بشيء من هذه القضية، ولكني وجدت موقف مندوبنا، إذا صح ما رواه القائم بالأعمال، ليس على شيء من اللباقة أو حسن التصرف. ومع ذلك فإني لم أرد أن أطمع مخاطبي باعتراف بالتراجع عن موقف مندوبنا، كما أني لم أرد أن أعطيه مبرراً لتعقيد المسألة أو لانطباع عن جفاء أو خشونة من جانبنا في الوقت نفسه.

وهكذا قابلت استفسار القائم بالأعمل وجديته المصطنعة بالابتسام وقلت له إني أعتقد، حتى قبل أن أطلع على نص ما قاله مندوبنا في اجتماع اللجنة، أن القضية أهون من أن تسبب إساءة لأية علاقة حسنة بين بلدينا. وقلت إني شخصياً كوزير الخارجية لم أعطِ أية تعليمات بأن يتجاوز المندوب حدود المعقول أو اللائق في بحث قضية الانسحاب من أوروندي بوروندي. ثم أضفت قائلاً إني أفهم حساسية المسيو سباك وتأثره مما قيل، فهو يحمل مسؤوليات جسيمة بالنظر لمقامه الممتاز وأعباء حلف الأطلسي التي ترتكز في قسم كبير منها على جهوده ونشاطه، عدا عن مسؤولياته الدولية الأخرى ومسؤولياته القومية في بلده. وإني أطمئن السيد القائم بالأعمال إلى أن سياسة حكومتي قائمة على الاستمرار في تحسين علاقاتنا بكل أصدقائنا، ولا مجال لأن يظن مسيو سباك، أو تظن وزارة الخارجية البلجيكية، بأن ثمة خطة لنا نرمي من ورائها أن

نزعج أصدقاءنا أو إلى أن نسيء إلى علاقاتنا الودية مع هؤلاء الأصدقاء.

بدا لي أن ما قلته للقائم بالأعمال قد أزاح ثقلاً عن عاتقه. فكأنه كان يقوم باحتجاج شكلي ينتظر أقل ترضية للتنازل عنه. وحين سألت دوائر وزارتي عن ملابسات قضية أوروندي بوروندي قيل لي إن جودت المفتي يقوم بتمثيل سورية فيها نظراً لغياب زميله المعتمد في اللجنة التي تناقشها. كما قيل لي إن جودت، وأنا أعرفه شخصياً كشاب رياضي وطالب في تجهيز حلب وفي الجامعة منذ زمن بعيد، مشهور بجديته وتشدده وعنف معالجته للقضايا التي يعالجها، وإنه لم يتلق تعليمات باتخاذ الموقف الذي شكا منه السيد سباك بلسان القائم بالأعمال.

وانتهى الأمر بهذا. ولم يكلف القائم بالأعمال نفسه بمعاودة الاستفهام عن تلك القضية بعد ذلك اليوم.



خاتمة

أرجو القارىء، بعد انتهائه من قراءة هذا الكتاب أن يستعيد ما قلت في تعريفه، منذ البداية، من أنه ذكريات لصور من حياتي في أيام عملي في السياسة وليس تاريخاً لأحداث سياسية. إني بإصراري على هذا التعريف أريد أن أجد العذر لما قد يجده بعض القرّاء مأخذاً عليَّ في أمرين على الأقل.

الأمر الأول: هو ما قد توحيه رواياتي لهذه الذكريات من أني أضع نفسي موضع القطب الرئيسي في الأحداث التي أوردتها أو في الحقبة التي جرت فيها. والواقع أن هذا ليس صحيحاً، كما أني لم أقصده في ما سجلته في هذا الكتاب. إلاّ أن طبيعة تسجيل الذكريات الشخصية لا بد من أن تجعل من الراوي القطب والمركز في ما يرويه.

والأمر الثاني: الذي أريد أن أعذر فيه هو إيرادي بعض الأحداث مكررة في أكثر من فصل واحد. أبرر هذا بأني حررت فصول الكتاب في أوقات متباعدة، كما يتبين مما وضعته لها من تأريخ، يفصل بعضها عن بعض آخر عدة أشهر، وأحياناً عدة سنين، وبأني

لم أتبع الترتيب الزمني في أوقات تحريرها، وإن اتبعته بعد ذلك عند جمعها. كان لا بد من أن يحدث هذا التكرار إذن. وعلى كل حال، أحسب أني إذا كنت وقعت في التكرار بين الحين والحين فإني لم أقع في التناقض إطلاقاً.

وأختم القول بأني في ما ذكرته لا أريد التبرؤ من أثر السياسة، أو من دوافعها، في إنشائي هذا الكتاب تبرؤاً كاملاً. لم أخف نشاطي فيها ولا تنصلت من ذلك النشاط، كما أني لم أقصر في بسط آرائي في قضاياها بسطاً واضحاً وصريحاً. لن يخيب إذن ظن أولئك الذين، من بين قرائي، تهمهم السياسة في خفاياها أو في ظواهرها، من الاطلاع على ما قدمته لهم عنها في كتابي هذا. وكلي أمل أن يجدوا في هذا الاطلاع، مع المعرفة المفيدة، القراءة المشوقة والممتعة.

مؤلفاته

شعر: ديوان الليالي والنجوم.

قصص: بنت الساحرة، ساعة الملازم، قناديل إشبيلية، الحب والنفس، الخائن، رصيف العذراء السوداء، الخيل والنساء، فارس مدينة القنطرة، حكاية مجانين، الحب الحزين، فصول أبي البهاء، موت الحبيبة، مجهولة على الطريق.

روايات: باسمة بين الدموع، قلوب على الأسلاك، ألوان الحب الثلاثة (بالاشتراك مع أنور قصيباتي)، أزاهير تشرين المدماة، المغمورون، أرض السيّاد.

محاضرات: أحاديث العشيات، السيف والتابوت، سبعون دقيقة حكايات، حفنة من الذكريات، محطات في الحياة.

عن الأسفار: حكايات من الرحلات، دعوة إلى السفر، خواطر مسافر.

على هامش الطب: عيادة في الريف، حكايات طبية، أحاديث الطبيب.

مقالات: في كل واد عصا، جيل الدربكة، إدفع بالتي هي أحسن.

منوعات: المقامات، أشياء شخصية، فلسطينيات عبد السلام العجيلي، وجوه الراحلين، ضد التيار.



الجلسة الأولى لمجلس الوزراء الجديد ١٦/٤/١٩٦٢: من اليمين إلى اليسار عبدالله عبد الدايم، رشيد حميدان (صورته مختفية)، أحمد عبد الكريم، صبحي كحالة، عبد الحليم قدور، روبير إلياس، عبد السلام العجيلي، رياض الميداني، رئيس الجمهورية ناظم القدسي، رشاد برمدا، جورج خوري، إحسان الرفاعي، اللواء عبد الكريم زهر الدين.



وزير الثقافة إلى جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في حفل افتتاح الأجنحة الحديثة في متحف دمشق، ويرى في الصف التالي من اليمين إلى اليسار، الدكتور يوسف شقرا الأمين العام لوزارة الثقافة، ثم الدكتور عبدالله الدايم، ثم الدكتور نهاد السباعي.



د. عبد السلام العجيلي وزير الثقافة يهنىء الممثلين عند افتتاح مسرح أبي خليل القباني بمسرحية الأشباح «لهنريك إبسن».



في حفلة محافظة دمشق للمشاركين في اسبوع العلم.
وزير الثقافة يتلقى من الاستاذ ابراهيم الحمزاوي محافظ دمشق الهدية التذكارية وبينهما المهندس صبحي كحالة وزير المواصلات.



في حفلة العشاء الختامية لأسبوع العلم التي أقامها رئيس الجمهورية للمشاركين، وزير الثقافة رئيس المجلس الأعلى للعلوم إلى جانب رئيس الجمهورية.



الدكتور عبد السلام العجيلي وزير الخارجية إلى جانب رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي عند تقديم سفير هولندا أوراق اعتماده.



الدكتور عبد السلام العجيلي وزير الخارجية بين رئيس الجمهورية والسفير الصيني، في حفل تقديم أوراق اعتماد سفير الصين الشعبية.



الدكتور عبد السلام العجيلي وزير الخارجية
إلى جانب رئيس الجمهورية وهو يتلقى أوراق سفير تشيكوسلوفاكيا.



وزير الخارجية بين الدكتور بشير العظمة رئيس الوزراء والسيد محمد الغسيري ممثل الجبهة الوطنية الجزائرية في زيارة التهنئة بإستقلال الجزائر.



السفير الصيني يرحب بوزير الخارجية الدكتور العجيلي وقرينته في السفارة الصينية.



وزير الاعلام يضحك مع حنا غصن وزملائه وزميلاته في وفد الصحافة اللبنانية. من اليمين إلى اليسار: فؤاد الشائب، أحمد عسه، الدكتور عبد السلام العجيلي، فاطمة السردوك ، حنا غصن، ليلى شعيب من الصحفيين اللبنانيين.



رئيس الجمهورية ووزير الاعلام يضحكان لحديث حنا غصن.
من اليمين إلى اليسار: أحمد عسه، د. عبد السلام العجيلي،
رئيس الجمهورية د. ناظم القدسي، حنا غصن.



رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي يتحدث إلى الصحفيين اللبنانيين والسوريين وإلى جانبه وزير الاعلام الدكتور عبد السلام العجيلي.



في مكتب رئيس الوزراء، الدكتور بشير العظمة رئيس الوزراء يتحدث إلى الصحفيين اللبنانيين وإلى جانبه وزير الاعلام. من اليمين إلى اليسار: ليلى شعيب، حنا غصن، زهير مارديني، أحمد عسه، فاطمة السردوك، د. عبد السلام العجيلي، د. بشير العظمة.



في الحفلة التي أقامها وزير الإعلام للمشاركين المتطوعين من محامين ورجال صحافة في الوفد السوري لمؤتمر شتورا. من اليمن إلى اليسار: المحامي زهير الشلق، المحامي مظهر العنبري، الأستاذ هيثم الكيلاني، الأستاذ عبد الهادي هاشم، د. عبد السلام العجيلي.



وزير الإعلام الدكتور عبد السلام العجيلي والأستاذ سعيد الغزي وبينهما الأستاذ عبد الغني العطري في حفلة وزير الإعلام للمحامين والصحافيين بعد انفضاض مؤتمر شتورا.



د. عبد السلام العجيلي يتحدث ورئيس الجمهورية والوزراء يصغون في حفلة الغداء التي أقامها رئيس الجمهورية للوزارة المستقيلة في ١٩٦٢/٩/١٦.



في حفلة رئيس الجمهورية للوزارة المستقيلة: الوزراء يضحكون لما يرويه الدكتور العجيلي ويبدو إلى يمين الدكتور العجيلي: الوزيران عمر شخاشيرو ورفعت زريق، وعن يساره أحمد عبد الكريم، د. بشير العظمة، رشيد حميدان، روبير إلياس واللواء عزيز عبد الكريم.



في حفلة رئيس الجمهورية تكريماً للوزارة المستقيلة: الدكتور العجيلي يودع رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي وإلى يسار الرئيس رشاد برمدا.



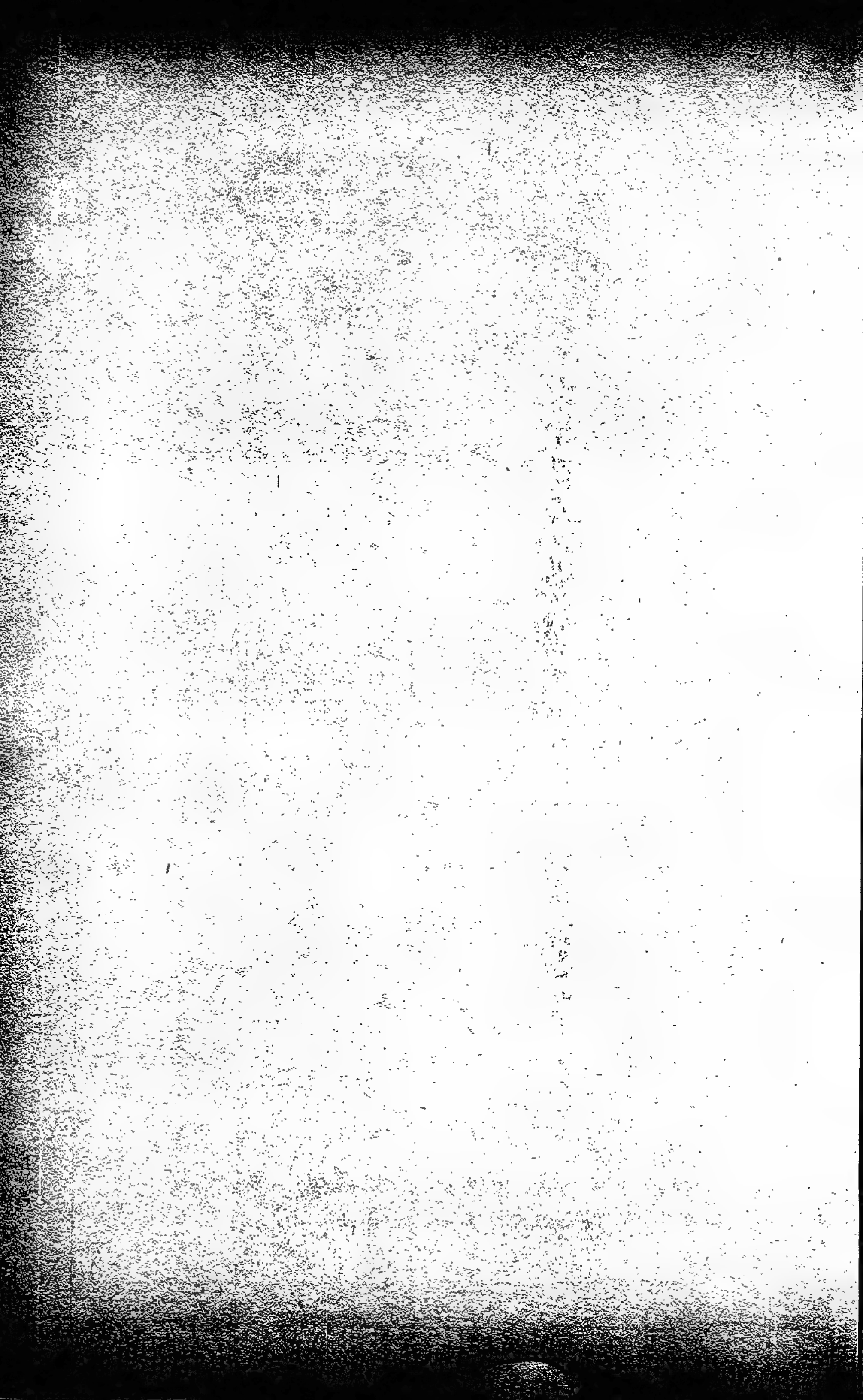
في زيارة وفد الصحافة اللبنانية، وزير الإعلام الدكتور العجيلي يتحدث إلى الوفد وإلى يساره أحمد عسة وفؤاد الشايب أمين عام وزارة الإعلام.



وزير الإعلام يستقبل وفد الصحافيين اللبنانيين. الدكتور العجيلي يصافح مروان الجابري وبينهما سمير شاهين.



من اليمين مروان جابري، حنا غصن، الدكتور العجيلي، رشاد برمدا.



فهرس الاعلام

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ط

ل

م

هـ

ي

فهرس الأماكن

عبد السلام العجيلي

ذكريات أيام السياسة

هذا هو الجزء الثاني من كتاب لم يكتب جزءُه الأول بعد.

بهذا يصف الدكتور عبد السلام العجيلي، الطبيب والأديب والنائب السابق والوزير السابق، كتابه «ذكريات أيام السياسة».

سجل في هذا الجزء من كتابه ذكرياته الشخصية عن إحدى مراحل ممارسته للنشاط السياسي، وهي مرحلة توليه عدداً من المناصب الوزارية في بلده سورية عام ١٩٦٢، في انتظار أن يسجل ذكريات مرحلة نشاطه كعضو في مجلس النواب في جزء أول لم يكتب بعد.

لم يرد الدكتور العجيلي في كتابه هذا أن يكون مؤرخ سياسة، بل كان كاتباً ومفكراً وباحثاً في العلاقات السياسية لبلاده مع البلدان الأخرى من عربية وأجنبية. كما كان مصوراً للعلاقات الإنسانية بين شخصه وبين من وضعتهم ظروف المرحلة التي يروي ذكرياتها في دائرة اتصالاته واهتماماته. فعل ذلك بأسلوبه الممتع والمشوق الذي اشتهر به في مؤلفاته وأحاديثه. وهذا ما يؤهل كتابه هذا إلى أن يكون أثراً أدبياً يقرأ كما تقرأ القصص والروايات، وإن كان محتواه حقائق واقعية لا أثر فيها لتزيّد الفنان أو لخيال الروائي والقاص.

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

